ج امعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة–

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

.

أثر الأزمة البترولية على مشاريع التنمية المحلية في الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة وتنمية

من إعداد الطالبتين **إشراف الأستاذ**

- عامري عائشة — بلحاج هواري .
- أحجب نفعي عمار

لجنة المناقشة

- **الأستاذ** خروبي شوقي.....**رئيسا**
- **الأستاذ** زبيري رمضان.....**مناقشا**
- **الأستاذ** .بلحاج هواري.....**مشرفا**

الموسم الجامعي 1436–1437–/2016– 2017

كلمة شكر

أحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه يملأ أرجاء السموات والأرض على توفيقي في طلب العلم وتكليلي بهذا العمل المتواضع

وأصلي وأسلم على أشرف خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم ورضي الله عن أله وعن جميع أصحابه الكرام.

قال الله تعالى " وإن شكرتم لأزيدنكم"، إن الشكر لله الذي وفقنا في انجاز هذا العمل المتواضع فمهما كانت النتيجة لا نبخل في تقاسمه مع من ساعدنا في انجازه ونخص بالذكر

الأستاذ المؤطر "هواري بلحاج" الذي لم يبخل علينا بالنصائح القيمة وتوجيهاته حتى تكون هذه المذكرة في المستوى .

إلى كل الأساتذة الذين أناروا لنا درب العلم من الطور الابتدائي إلى الجامعي إلى كل أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية.

إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل ولو بالكلمة الطيبة من بعيد أو من قريب.

الإهـــداء:

إلى من ذكرها الرحمن في كتابه العزيز، إلى التي حملتني في بطنها تسعة أشهر إلى نبع الحنان، والمحبة والوفاء، إلى من علمتني الصمود مهما سدلت الظروف أمي الحنون "فدية عبدي"

إلى الشمعة التي تحترق لتنيرلي درب الحياة، إلى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز إلى الذي حماني تحت جناحه، أبي الغالي "نفعي عمار".

إلى اللؤلؤة التي تضيء حياتي أغلى واعز إنسان خالي الحبيب "السالك عبدي" حفظه الله

إلى الذين أشرقوا أنوار الأمل في حياتي، إلى الذين إذا زعزعني الدهر لجئت إليهم، سندي وقوتي في الدنيا، إخوتي وأخواتي.

إلى التي تقاسمت معي هذا العمل عائشة وإلى أعز صديقاتي وحبيبات قلبي الغاليات ليلى المهدي، مريم بادي وسعاد محسن

واخص بالذكر كل الطالبات الصحراويات الدارسات في جامعة سعيدة

إلى كل أفراد عائلتي كبيرها وصغيرها.

والى ناصر القضية الصحراوية جيش التحرير الشعبي الصحراوي المكافح.

أحب نفعي

إهداء

إلى من كان خلقه القرآن، سيدي وحبيبي وقرة عيني رسول الله صلى الله عليه وسلم.

إلى الذي أخذ بيدي ووفر لي سبيل التعليم وكان لي الوجه الطافح حبا وحنانا الوالد الكريم عامري الطيب.

إلى أمي العزيزة الغالية الحنونة حفظها الله أطال في عمرها .

إلى الذين أشرقوا أنوار الأمل في حياتي، إلى الذين إذا زعزعني الدهر لجئت إليهم، سندي وقوتي في الدنيا، إخوتي : "عمر، أمين، أحمد وهبي ورهام"

إلى صديقاتي الغاليات الهام، أسماء، خديجة، حفيظة، هيام.

إلى من قاسمتني حلو ومر هذا المشوار أختي الصحراوية أحبب

إلى من مهدوا الطريق أمامي للوصول إلى ذروة العلم.

عائشة

خطة البحث:

مقدمة.

الفصل الأول البترول والتنمية المحلية– إطار نظري ومفاهيمي

المبحث الأول ماهية الأزمة.

المطلب الأول مفهوم الأزمة وخصائصها.

المطلب الثاني أسباب نشوبها.

المطلب الثالث مراحل نشوء الأزمة وأنواعها.

المبحث الثاني الإطار المفاهيمي للبترول.

المطلب الأول نشأة النفط ومفهومه.

المطلب الثاني خصائص البترول وأهميته.

المطلب الثالث مميزات الطلب على البترول ومخاطره ووقاية منها.

المبحث الثالث الإطار النظري للتنمية المحلية.

المطلب الأول مفهوم التنمية المحلية ومؤشراتها

المطلب الثاني أبعاد ومجالات التنمية المحلية.

المطلب الثالث مقومات التنمية المحلية وأهدافها

الفصل الثاني أثر الأزمة البترولية على التنمية في الجزائر.

البحث الأول دور النفط في اقتصاد الجزائر وأهميته وتحدياته.

المطلب الأول مكانة وأهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الثاني تطور إنتاج النفط في الجزائر.

المطلب الثالث المشاكل والتحديات التي تواجه النفط في الجزائر.

المبحث الثاني انعكاسات الأزمة البترولية على مشاريع التنمية المحلية في الجزائر.

المطلب الأول انعكاسات الاقتصادية لانخفاض أسعار البترول.

المطلب الثاني الانعكاسات الاجتماعية لانخفاض أسعار البترول.

المطلب الثالث أثار انهيار أسعار النفط على الجزائر.

المبحث الثالث البدائل والحلول المقترحة وطنيا وإقليميا ودوليا لواجهة الأزمة البترولية.

المطلب الأول تنويع الاقتصاد الجزائري والقضاء على تبعية البترول

المطلب الثاني التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة الأزمة البترولية في إطار منظمة أوبك.

المطلب الثالث التوقعات المستقبلية لأسواق النفط العالمية.

خاتمة.

مقدمة:

عرفت العقود الأخيرة من القرن الماضي تغيرات جذرية ألقت بضلالها على التطورات في الاقتصاد العالمي خاصة فيما يتعلق بإفرازات العولمة والثورة التكنولوجية من جهة والتحولات السياسية من جهة أخرى كالأزمات الدولية والحروب ولقد كان لهده العوامل دورا هاما في تزايد الاهتمام والبحث عن الموارد الاقتصادية والطبيعية الكفيلة بالسيطرة والسيادة والمواجهة أمام زحم من التطورات ويعتبر البترول من أهم هده الموارد خاصة في الوقت الحاضر بعد أن أزاح القمح عن المركز الأول الذي ظل يحتله لفترات طويلة قبل الحرب العالمية الثانية فتزايدت أهميته بتزايد الطلب عليه في ظل فشل محاولات الانتقال بالاقتصاد العالمي من اقتصاد بترولي إلى اقتصاد يعتمد في نشاطاته على الطاقة النووية والتنمية ...إلخ.

كما تزايدت أهميته أيضا انطلاقا من حتمية مسايرة التطورات التكنولوجي وفي جميع المجالات المرتبطة أصلا بالإمكانيات الطاقوية والبترولية تحديدا من جهة. وفي طبيعة السلعة النفطية التي أكسبت السوق تداولها مميزات خاصة من حصة أخرى وبعض النظر عن اختلاف الاقتصاديين حول طبيعة هدا السوق إن كانت اقتصادية بحته أم أنها ذات طبيعة ازدواجية اقتصادية وسياسية فإنه يمكن القول أن التطور التاريخي لهدا السوق كان له أثار عميقة على تطور قطاع المحروقات للكثير من الدول وخاصة العربية منها وإذا كانت سنة **1948** التي تحولت فيها الولايات المتحدة الأمريكية من أهم المنتجين إلى أهم المستوردين قد مثلت نفطه تحول الأنظار والبحث عن المواقع البترول الذهب ومن ثم الاهتمام بالمنطقة العربية فإن الانتصار العربي سنة 1973 قد غير من

معادلة سوق البترول العالمي منتقلا من سوق المشترين إلى سوق البائعين حيث تمثل الدول العربية أهم هده الأطراف البائعة والمنتجة وبدلك ارتبطت اقتصاديا بالعائد النفطي حتى أصبحت تعرف (بالاقتصاديات الريعية) وأصبح النفط بدلك المحرك الأساسي لهده الاقتصاديات وأبرزت الجزائر في الجانب الأخر من الدول العربية التي اختلفت مع الدول الخليجية في كميات الإنتاج والإمداد العالمي للطاقة لكنها تتباحث معها واتفقت في بناء اقتصاديات نفطية تعتمد على مورد ناضب من خلال عوائد في تنفيذ خططها التنموية والنهوض بقطاعاتها فتوقفت وضعية الاقتصاد الوطني على حركة التقلبات السحرية للنفط المرتبطة أصلا بالعوامل الخارجية ما يجعله عرضة لهادمات مختلفة.

1. أسباب اختيار الموضوع

- **الأسباب الذاتية**

الرغبة الشخصية في معرفة والإحاطة هدا الموضوع ومستجدياته ومن أجل مواكبة الأحداث.

- **الأسباب الموضوعية**

أنه ينتج في إطار التخصص وفي إطار السياسات العامة والفنية وأن الاقتصاد الوطني يعتمد كله على ما يجنيه من هدا القطاع وان تقلباته تنعكس بالإيجاب والسلب على مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.

2. أدبيات الدراسة

ليمكن لأي باحث إقامة دراسة دون الاعتماد والارتكاز على أدبيات سابقة في نفس المجال لدا اعتمدنا في هده الدراسة على بعض الأدبيات التي لها صلة وعلاقة بموضوعنا ومنها.

1- عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية مذكرة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، حيث تناول الباحث قطاع المحروقات الجزائري من حيث أهميته وخصائصه.

2- جاوي سوميه مذكرة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية بعنوان أثر الاقتصاد الريعي على التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر.

3- دراسة أمينة مخلفي: اثر تطور أنظمة استغلال النفط على الصادرات (دراسة حالة الجزائر) التي تناولت فيها الباحثة دور استغلال الصناعية النفطية وموقع الأنظمة واستغلال النفط العالمية والصادرات النفطية ضمن الطاقات الأخرى.

المناهج المعتمدة على الدراسة:

3. أهمية الموضوع

نابعة من كون البحث يسلط الضوء على أحد القضايا الأساسية التي أخدي اهتمام الدول البترولية المصدرة له ومنها الجزائر والمستهلكة بصفة خاصة.

السعر البترولي يقوم مؤطر السياسة الاقتصادية في الجزائر توجها تعم وتوقعاتهم المستلقية نظرا لما يمثله قطاع البترول في هيكل اقتصاديه زيادة إلا أن هناك من سواء للدارسين أو الباحثين كما أنه يوفر مادة علمية منهجية ومنسقة ومدعمة بإحصائياتها حديثة تساعد في التحليل الموضوعي للإشكالية.

4. أهداف الدراسة

تهدف هده الدراسة إلى الوقوف على العلاقة التي تربط الاقتصاد الوطني والمحلي الجزائري بارتفاع وانخفاض أسعار البترول.

التواصل إلى أحسن الأساليب في استغلال الموارد الطاقية في القطاعات الاقتصادية ودلك لتحقيق التنمية المحلية.

5. الإشكالية

مما سبق ذكره يتضح أن هناك علاقة بين تطورات أسعار البترول والاقتصاد الوطني تجعلنا نبحث في مضمونها عن مختلف تفاعلات وتأثيرات هده العلاقة ومنه يمكن صياغة الإشكالية التالية:

☜ما هو أثر انخفاض أسعار البترول على التنمية المحلية في الجزائر؟

ولمحاولة الإجابة عن هده الإشكالية نستعين ببعض التساؤلات الفرعية المدعمة للموضوع والتي هي كالتالي:

☜ما هي المكانة التي يحتلها البترول في الاقتصاد الوطني؟

☜ما هي أهم الآثار التي حلتها ترثي أسعار البترول؟

6. الفرضيات العلمية

إن معالجة هدا البحث يفرض علينا وضع بعض الفرضيات والتي هي:

- توجد علاقة بين سعر البترول والعوامل الحيوي سياسة تجعل أسعار البترول لا تعرف الاستقرار في الأسواق البترولية العالمية.

- استقرار الاقتصاد الجزائري مرهون باستقرار أسعار النفط العالمية واستقرار اقتصاديات الدول المتقدمة فحدوث أي صدمة أو أزمة في أسعار النفط أو اقتصاديات الدول المتقدمة تؤثر على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر مثل الناتج المحلي؛الميزات التجاري؛الميزانية العامة.التي هي موضوع الدراسة

- كلما زادت وارتفعت أسعار النفط في الدول الريعية كلما زادت التنمية كلما دنت أسعار البترول كلما تباطأت التنمية.

7. صعوبات الدراسة

➥ إن الصعوبات التي تلقيناها في انجاز هده الدراسة لا تختلف في جوهرها عن تلك المألوفة لدى جل الباحثين ويمكن تلخيصها فيما يلي

➥ قلة المراجع المتعلقة بهدى الدراسة في المكاتب الجامعية

- نقص المعلومات في ما يخص اهتمامات الجزائر بالطاقة المتجددة لغرض التنمية المحلية
- تباين الإحصائيات من مصير أخر.

8. **المناهج المستخدم** المنهج التاريخي حيث تم استعراض تطور أسعار البترول، كما تم استعملنا المنهج التحليلي في دراسة تحليل أثار الأزمة البترولية على التنمية المحلية، ومنهج دراسة حالة.

9. **تقسيم الدراسة**

سعيا من في معالجة إشكالية البحث والعمل على اختبار المعلومات قمنا بتقسيم هده الدراسة إلى فصلين حيث تناولنا في الفصل الأول المفاهيم المتعلقة بالأزمة والجانب النظري للبترول من حيث شأنه وأهميته وخصائص كما تطرقنا إلى التنمية المحلية في الجزائر ومكانة القطاع النفطي في الاقتصاد الوطني وانعكاسات الأزمة في المشاريع التنموية المحلية في الجزائر والتعاون الإقليمي والدولي لمواجهة هده الأزمة في إطار منظمة أوبك.

الفصل الأول

البترول والتنمية المحلية إطار نظري

ومفاهيمي

يلعب قطاع المحروقات دورا مهما في بناء وإرساء قواعد الاقتصاد الوطني؛ خاصة وأن الجزائر تمتلك ثروات طبعيه هامة تتمثل في موارد الطاقة غير أن هده الثروة كانت محتكرة من طرف الشركات أجنبية مما دفع بالجزائر إلى استرجاعها عن طريق التأميم واستغلالها لفائدة الاقتصاد الوطني من أجل صناعة وطنية قوية.

المبحث الأول ماهية الأزمة

الأزمة ظاهرة إنسانية وجزء من نسيج الحياة عرفت منه العصور القديمة ومتلازمة للإنسان وهي تنشئ في أية لحظة وفي ظروف مفاجئة نتيجة داخلية وخارجية تخلف نوع من التهديد للدولة أو المنشاة أو الفرد ويتحتم التعامل معها للقضاء عليها أو التقليل من شأنها والحد من خسائرها وتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية والنفسية حتى أنها أصبحت سمة من سمات الحياة المعاصرة للإنسان والمجتمعات والدول.

المطلب الأول مفهوم الأزمة وخصائصها.

إن الأزمة من أكثر الكلمات تداولا في مختلف الأنظمة والتخصصات وأيضا في مختلف المستويات من الفرد إلى المجتمع والمشاء والدولة حتى أن تعريفها تعددت وتنوعت حسب نوع الأزمة ومستواها.

فالأزمة لغة من الضيق والشدة ولفعل أزمة على الشيء أزما عض بالفم تله عضا شديدا فمثلا يقال أزمة الفرس على اللجام ويقال أزمة السنة أي اشتد قحطها.[1]

[1] علي بن هلهول الرويلي، إدارة الأزمات تعريفها وأبعادها وأساليبها، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 12011 0 3.

والأزمة طبقا لقاموس لسان العرب من الجدي أو القحط أو المجاعة وطبقا لقاموس المورد هي تغير مفاجئ نحو الأفضل أو هي نحو الأسوأ في الأمراض في القول أن الأزمة هي مرحلة في العمل القصصي أو المسرحي تضارب فيها العوامل المعارضة أشدها بقوة التضارب.[1]

وتعرف الازمة بأنها نقطة تحول يحدث عنها تغيرات إلى الأفضل أو الأسوأ أو هي لحظة حاسمة أو وقت عصيب وكلمة لازمة في اللغة العربية الدارجة تفهم عن حدث عصيب يمدد كيان وجود الفرد أو المنظمة أو الدولة وبالتالي لا تدل على تغير نحو الأفضل.

يقاس مفهومها في اللغة الإنجليزية الذي يشير إلى تغير نحو السوء أو الأفضل فيما يدل معناها في اللغة العبيه على الفرصة والخطر.

- **مفهومها اصطلاحا**

1) الأزمة ظرف انتقالي يتسم بعدم التوازن ويمثل نقطة تحول في حياة الفرد أو الجماعة أو المنظمة أو المجتمع وغالبا ما ينتج عنه تغير كبير.

2) الأزمة حالة توثر ونقطة تحول تتطلب قرار ينتج عنه مواقف جديدة سلبية كانت أو ايجابية تؤثر على مختلف الكيانات ذات العلاقة.

3) الأزمة موقف عصيب يمكن أن يؤدي إلى نتائج سلبية.

4) الأزمة فترة حرجة أو حالة مستقرة تنتظر حدوث تغير حاسم.

[1] علي بن هلهول الرويلي، المرجع السابق، ص 3.

لقد ركزت التعريف السابقة وهي تمويلية على أن الأزمة ظرف انتقالي أو حالة مؤثرة أو مواقف عصيبة في فترات حرجة ونقاط تحول مفاجئ تمدد كيان المنشأة أو الدولة.

عرفها وليامكونن "أن الأزمة بطبيعتها تطرح اقتراحات سائدة عن الواقع بطريقة خاصة وحادة وعندها يواجه مانعي القرار السياسي يهدا الواقع بطريقة مفاجئة تنقسم بوجود نظام محرف وعدم يقين بما يحدث".

عرفها "**حيلن سندر Snyde**" و"**بول ديزينج Deng**" بأن الأزمة الدولية هي تسلسل تفاعلي بين حكومة دولتين أو أكثر في صراع شديد لا يصل إلى درجة حرب حقيقية ولكن يحوي بين قياسية بدرجة احتمالية تشوب تلك الحرب.[1]

وفي مجال الأزمة الداخلية هي حدث مفاجئ يهدد حالة الأمن والمصلحة القومية وتتم مواجهته في ظروف ضيق الوقت وقلة الإمكانية ويترتب على تفاقمه نتائج خطيرة.

عرفه **صلاح الدين فوزي**: "هي حالة طارئة ومفاجئة تندر بخطية يهدد الدولة أو مؤسساتها بوجب ضرورة التصدي والمواجهة بقرارات رشيدة وسريعة على رغم من ضيق الوقت قله المعلومات أي في ظل أزمة الوقت وأزمة في المعلومات المتاحة".[2]

[1] علي بن هلهول الرويلي، المرجع السابق، ص 07.
[2] نفس المرجع، ص 08.

من الناحية الاجتماعية تعرف على أنها عمل وعدم التوازن في عناصر النظام الاجتماعي في ظل حالات من التوتر والقلق والشعور بالعجز لدى الإفراد وعدم القدرة على إقامة علاقات إنسانية واجتماعية وظهور قيم ومعايير أخلاقية مغايرة للثقافة السائدة.

ومن الناحية الإدارية تعرف على أنها نوعا من التوتر والحيرة لدى المسؤولية وأثر دلك على الجوانب الإدارية وأداء المعاملين وعيان المؤسسة وإستراتجية بقائها وعلاقتها بالجمهور والأهداف التي ترتب عليها.[1]

من الناحية السياسية فهي المتعلقة بمظاهر الصراع الدولي والنزاع بين الحكومات والدول وترتبط أيضا بعنصر التهديد للمصالح الدولية والأمن الوطني للدول.

أما الأزمة العسكرية ناتج عن صراع مسلح تستخدم فيه القوات المسلحة مع دول أخرى أو التهديد باستخدامها يخلق نوع من التو ثر والأخطار التي قد تهدد المصالح الوطنية.

الأزمة على الصعيد الوطني وهي الأزمة الشاملة والتي تعصف بالأمن الداخلي والخارجي وتهدد كيان الدولة بالكامل كاحتلال دولة أو تهديد باحتلالها الكويت من قبل العراق وأزمة الشرق الأوسط في احتلال دولة فلسطين من قبل إسرائيل.[2]

[1] مقال بعنوان مفهوم الأزمة...خصائصها ومراحل نشوئه، مشعان الشاطري، من الموقع الالكتروني: www.hrdiscussion.com تم التصفح يوم 02 مارس 2017، على الساعة 17:15

[2] نفس الموقع.

ومن خلال التعاريف السابقة نستطيع أن نصنع تعريفا للأزمة مع نحو التالي:

هي حالة مفاجئة ناتجة من تغير مفاجأ تسبب بيه كارثة أو حادثة أو طارئ مفاجأ يخلق حالة من التوتر والإحساس بالخطر مما يهدد كيان الفرد والمجتمع والمنشاة والدولة.

- **مفردات الأزمة**

1) نقطة تحول.

2) لحظة حاسمة حرجة مصيرية.

3) خلل يؤثر ويشمل كله النظام.

4) مواقف تهدد صناعة القرار.

5) فترة انتقالية على مسار الفرد أو المنظمة أو الدولة.

1. مفهوم المشكلة

تعبر عن الباحث الرئيسي الذي يسبب حالة ما من الحالات غير المرغوب فيها وتحتاج عادة إلى الجهد المنظم للتعامل نعها وحلها وقد تؤدي إلى وجود أزمة ولكنها ليست بدأتها أزمة.[1]

[1] محمد نصر مهنا إدارة الأزمات مؤسسات شباب الجامعة كلية التجارة جامعة أسيوط 2006 ص 233.

2. مفهوم الحادث

وقد عرفه كل من السيد عليوة وحواش بأنه شيء مفاجئ عنيف تم بشكل سريع وأنقضى أثره فور إتمامه وقد نجم عنه أزمة لكنها لا تمثله فعلا وإنما تكون فقد أحد نتائجه.

3. مفهوم الكارثة

الكارثة من كرث بمعنى الغم والكارت هو الأمر المسبب للغم الشديد ومنهم من قال بأن الكارثة هي أحد أكثر المفاهيم التصاقا بالأزمات وقد ينجم عنها أزمة ولكنها لا تكون هي أزمة في حد ذاتها وتعبر الكارثة عن حالة مدمرة حدثت فعلا ونجم عنها ضرر في الماديات.

4. مفهوم الصراع

هو حدوث شيء يترتب عليه تعرض الهيكل الرمزي للنظام بخلل أو الإضراب ولكن ليس بدرجة تصل إلى تهديد الافتراضات الأساسية التي يقوم عليه النظام.[1]

- **خصائص الأزمة**

للأزمة مجموعة من الخصائص يتعين توفرها في الموقف الأزموي الذي يواجهه في الكيان الإداري وأهم هده الخصائص هي:

- نقطة تحول جوهري في تطور الأحداث الجارية أو قطع في جسد الصراع عند نقطة معينة تخالف من سبقها من الوضع القائم.

[1] محمد نصر مهنا وآخرون، المرجع السابق، ص 237.

- موقف يتطلب عملا عاجلا يستدعي التدخل الفوري لمنع تدهور الأمر تقع فجأة دون توقع أو يكون قد تم توقعه قبل وقوعه بفترة قصيرة جدا بما لا يسمح مباشرة بإتخاد القرار المناسب لمواجهته اثر حدوثه.
- تسبب في بداية حد تصادمه؛ درجة عالية من التوتر مما يضعف إمكانية الفعل لمواجهتها.
- تساعد الأزمة على ظهور أعراض سلوكية مرضية خطيرة في جانبها السلبي مثل القلق والتوتر وفقدان العلاقات الاجتماعية.
- قلة المعلومات الصحيحة المتاحة وبالذات في الدول المتخلفة حيث لا توجد برامج مكافحة الأزمات مثل المنع والتحضير وإدارة الأزمات.[1]

ولقد أوجز من الباحثين هذه الخصائص الأربعة فقط:

① **المفاجأة** أي غير متوقعة وعادة ما تؤدي إلى الارتباك والتوتر وإضراب.

② **الخطر**: والدي يهدد الأرواح والممتلكات واستمرار الصدمات وعمال المرافق العامة مما يحدث توتر وإضراب في المجتمع والأجهزة الرسمية وغير الرسمية.

③ **الضغط القوي مع الزمن** وقيمة الوقت محسوب بالثواني بالنسبة لعملية اتخاذ القرارات إزاء موقف تزداد ترديا وتعقيدا.

④ **المدى**: أي عدم التقة من مدة نهاية الأزمة ودلك راجع لصعوبة تقديره وتحديدها ودلك مما يزيد التوتر ويجعل عملية تخطيط وتعبيه وحشه الإمكانيات معقدة وصعبة.

[1] محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص 242.

المطلب الثاني أسباب نشوبها.

لكل شيء سبب فإن هناك عوامل تسبب الأزمة وهي كثيرة ومنها التخلف والجهل والفقر والبطالة والأمراض والفتن الطائفية والعرقية وندرة الموارد والكوارث الطبيعية والصناعية وكذلك النزاع وعدم الاستقرار الإقليمي والدولي وادي يمكن أنا أن نضف أسباب نشوب الأزمات على نحو التالي :

1) أسباب كارثية

أ- طبيعية: كالزلازل والبراكين والفيضانات والتصحر وشبح المياه وجميع الأسباب التي لها علاقة بالبيئة والأمثلة الكثير على ذلك.

ب- صناعية: كالتسرب الإشعاعي والتسرب الغازي عشير نويل مثلا.

ت- بشرية: كالحروب والصراعات المسلحة.

2) أسباب اجتماعية

أ- كالظلم الاجتماعي والتفرق العنصري.

ب- التوترات الطائفية والعرقية والأمنية.

ت- التخلف والجهل.

ث- الانفجار السكاني.[1]

[1] علي بن هلهول الرويلي، المرجع السابق، ص 75.

3) أسباب اقتصادية

أ- الفقر والبطالة.

ب- انخفاض مستوى دخل الفرد.

ت- غلاء المعيشة.

ث- عدم توزيع الثروة بشكل عادل.

ج- عدم استقرارا لسوق وتدبدب الاقتصاد.

4) أسباب سياسية

أ- الصراع السياسي على السلطة.

ب- الفشل السلمي في تداول السلطة.

ت- الصراع بين مراكز القوى والنفوذ.

ث- الثورات الحدودية.

ج-المتغيرات الإقليمية والدولية.[1]

5) أسباب فنية

أ- سوء الإدارة.

ب- سوء الفهم.

ت- سوء التقدير والتقييم.

[1] علي بن هلهول الرويلي، المرجع السابق، ص 78.

ث- تعارض المصالح والأهداف.

ج- الأخطاء البشرية.

ح- عدم استيعاب المعلومات المتوفرة.

المطلب الثالث مراحل نشوء الأزمة وأنواعها.

برغم من أن المفاجأة أحد خصائص الأزمة إلا أن لها بعض الدلالات التي تدل على قرب حدوثها فهي ليست وليدة المفاجأة إلا في بعض الأزمات الطبيعية كالباركين والزلازل مثلا وتمر من خلال سلسلة من المراحل هي.

1)- **مرحلة الإنذار المبكر**: وهي مؤشر ودلالات نتج عن الأزمة تشير إلى قرب وقوعها.

2)- **مرحلة النشوء والتبلور**: وهي المرحلة التي تظهر فيها الأزمة وتنضج معالمها.

3)- **مرحلة تطور الأزمة وانتشارها** وهي مرحلة نحو الأزمة وتصاعدها وبداية انتشارها.

4)- **مرحلة الانفجار** وهي مرحلة الذروة لدى الأزمة حيث تبلغ شدتها.

5)- **مرحلة التثبيت** وهي المرحلة التي ترسخ فيها الأزمة وتستكمل عناصرها التي تهدد الأمن والاستقرار.[1]

[1] علي بن هلهول الرويلي، المرجع السابق، ص 78.

6)- **مرحلة إيجاد الحلول** وهي المرحلة الأخيرة والتي يتم فيها البحث عن الحلول للخروج من الأزمة أو التقليل من أثارها.

ولقد قسم محمد فتحي في كتابه للخروج من المأزق في إدارة الأزمات مراحل نشؤ الأزمة إلى خمسة مراحل وهي:

- **المرحلة الأولى مرحلة ميلاد الأزمة.**

وهي مرحلة يظهر فيها إحساس غامض بوجود شيء ما يلوح في الأفق وهدا الإحساس يندر بخطر غير محدد المعالم أو المد الذي يصل إليه ويتوجب على صاحب القرار أن يستوجب هده المرحلة يتم التعاطي والتعامل معها وإلا سوف ينتقل إلى المرحلة الثانية.

- **المرحلة الثانية مرحلة نمو واتساع الأزمة.**

في هده المرحلة تبدأ الأزمة بالنمو عندما لا يتم السيطرة عليها في المرحلة الأولى حيث تستمد قوة نموها من عوامل داخلية وخارجية عندما نظهر الأزمة للعيان ولا يمكن إنكارها أو تجاهلها. [1]

- **المرحلة الثالثة مرحلة قمة نضج الأزمة.**

وهي المرحلة الخطيرة التي تصل فيها الأزمة إلى نقص قوتها وعنفها ويصعب السيطرة عليها ويبدأ التدمير والخسائر حتى تنحسر الأزمة وتنتهي.

[1] علي بن هلهول الرويلي، المرجع السابق، ص 79.

- **المرحلة الرابعة مرحلة انحسار وتقلص الأزمة.**

حيث تبدأ الأزمة في الانحسار والتقلص نتيجة لمجابهتها وصدام معها وفق خطوط مدروسة تستمر في التعامل معها حتى تصل بها إلى المرحلة التالية.

- **المرحلة الخاصة مرحلة اختفاء الأزمة.**

تتلاشى في هده المرحلة الأزمة وتختفي عن السطح ويختفي ذكرها إلا وجودها كسابقة تاريخية يمكن الاستفادة من دروسها.

- **تضيق الأزمات**

1- من حيث مستوى الأزمة

يجب أن تنظر إلى للأزمة من الأطراف المشتركة فيها ومكان حدوثها ويمكننا في إطار دلك أن تقسم مستوى الأزمة إلى أزمات خارجية وأخرى داخلية.

أ- الأزمات الخارجية

وهي الأزمة التي تحدث خارج الدولة ذاتها من أطراف قد تكون:

إما دول معادية أو على علاقات غير طبيعية مع الدولة الأولى أو الدولة صديقة أو منظمات أو أحزاب تنتمي إلى دول أجنبية.[1]

[1] محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص 243.

تقسيم الأزمات الخارجية إلى قسمين:

1- أزمات أقلميه

وهي الأزمات التي تحدث داخل منطقة ما لها خصائص واحدة متقاربة مثل الدول العربية أو دول أوربا أو مجموعة دول جنوب شرق أسيا.

2- أزمات دولية

وهي الأزمات التي تنشأ بين دولة وأخرى وقوة دولة لا تنتمي إلى منطقة واحدة وتهدف الدولة إلى إحداث تغير حاد ومفاجئ في الوضع الدولي الراهن مما يشكل تهديدا مباشرا وغير مباشر للأمن القومي للدولة الأخرى أو مجموعة الدول.[1]

ب- الأزمة الداخلية

وهي من أخطر التهديدات التي تواجه دولة ما حيث تمس كيانها الداخلي وتمس أمنها القومي وهي إما أن تكون ذات طابع عدائي أو غير عدائي.

2)- من حيث النوع

أ- الأزمة السياسية

وهي الأزمة التي تنشأ بسبب التخلف وقصور النظام السياسي والتي ينشأ عنها أزمة الشرعية؛ أزمة المشاركة؛ أزمة الهوية.

[1] محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص 250.

ب- الأزمة الاقتصادية

وهي الأزمات التي تنشأ نتيجة حدوث خلل أو عدم التوازن في الهيكل السياسي الاقتصادي القومي ومن شيء نتحدث عن الأزمات تخلف البيئة الهيكلية والأوضاع الاقتصادية.

ج- الأزمة العسكرية

وهي إما أن تكون داخلية مثل محاولة القيام بانضمام داخل الدولة لتغير نظام الحكم أو تعديله وقد تكون الأزمة العسكرية خارجية مثل الحشود العسكرية على الحدود بين دولتين الأمر الذي ينتج عنه تصاعد حدة التوتر بينهما وقد يؤدي إلى حرب.[1]

خ- الأزمة الاجتماعية

هذا النوع يكون داخليا فقط ويقوم بها فئة معينة من جماعات الضغط داخل المجتمع والاضطرابات التي يقوم بها الجماعات الدينية المتطرفة في المجتمع.

3) من حيث مجال التنفيذ: فهو ثلاث أزمات:

أ- الأزمة البرية

وهي الأزمة التي تدور أحداثها ووقائعها عاملة مند بدايتها حتى نهايتها على الأرض.

[1] محمد نصر مهنا، المرجع السابق، ص 251

ب- الأزمة البحرية

وهي الأزمات التي تنشأ بين الدول بسبب حشود الأساطيل البحرية أو تحرك أسطور أو قطع بحرية من بحر إلى أخر أو حشد القطع البحرية بالقرب من شواطئ دولة أخرى أو خطف سفينة (مثل خطف سفينة أكيلى لاورو).

ج- الأزمة الجوية

وهي الأزمات التي تحدث في الجو مثل اختطاف طائرة واتخاذ ركابها رهائن من أجل تنفيذ مطالب معينة قد تكون سياسية أو عسكرية أو مطالب خاصة.[1]

[1] محمد ناصر مهنا، مرجع سبق ذكر، ص 254

المبحث الثاني لإطار مفاهيم للبترول.

تعتبر الطاقة من أهم المقومات والركائز التي تقوم عليها المجتمعات والأمم فكل القطاعات الاقتصادية تحتاج إلى الطاقة؛ فهي التي تستخدم في تشغيل المانع وتحريك مختلف وسائل النقل وتشغيل الأدوات المنزلية المختلفة وغير دلك من الأغراض.

المطلب الأول نشأة النفط ومفهومه.

1. نشأة النفط

إن الدارس للشؤون النفطية يلاحظ بأن هناك اختلاف واضح في كل التطورات التي تدور حول أصل النفط وكيفية نشأته وتكونه في الطبيعة، فلا يوجد هناك أي تصور واضح ودقيق حول هدا الموضوع بالذات، والمهم هو أن النفط نشأ في سياق عملية هي غاية في التعقيد وعلى مدار حقب طويلة من الزمن، يصعب على الإنسان تحديدها أو حتى تصورها، ولكن أغلب الدارسين أجمعوا بأن النفط يتكون في باطن الأرض وعلى ضفاف البحار وأعماقها وعلى أعماق مختلفة وفي أزمنة جيولوجية متفرقة ويتحرك من خلال الصخور الرسوبية عبر مساماتها يتجمع في المصائد البترولية " **petleum tap** "[1].

[1]- كولن كامبيل وأخرون ترجمته عدنان عباس علي نهاية عصر البترول التدابير الضرورية لمواجهة المتقبل المحلي الوطني للثقافة والفنون والآداب الكويت سبتمبر 2004 2 0 16 .

- الوحل الكلسي : هو شكل من أشكال كاربونات الكاسيوم المتمدة من الكائنات الحية: العوائق التي تتراكم في قاع البحر: أنظر الموقع الالكتروني .

http/www.websters-dictionary-online.com dibintions calcareous..cx partner .
pub 0939450753529744. Consulte le 07/04/2017 a 22:30 gmt .

ولا تزال المعارف بشأن نشأة النفط ومكوناته فتية نسبيا، ففي بادئ الأمر اعتقد البعض أن أصل البترول يكمن من ناحية من الطفال " **achefe hale**" ومن ناحية لم يكن سوى تكمن لا غير، ولكن بفضل التقدم العلمي الذي قدمته العلوم الجيولوجية والكيمياء الجيولوجية في العشرين سنة الأخيرة ،أزيح النقاب عن طريق التي يتكون بها النفط.

ولقد أجمع أغلب الباحثين في هدا الشأن بأن النفط لا ينشأ إلا في ظل ظروف شديدة الندرة وفي أزمة جيولوجية مختلفة وبهدى فإن العثور عليه ليس أمرا سهلا كم أنه لا يوجد إلا في مناطق معينة من خلال تحركه عبر الطبقات الأرضية وتجمعه في أماكن محددة .[1]

احتوائه وحدة من ترحله وتسمى هذه الأماكن بالمصائد البترولية.

إن نشوء النفط يتوقف على توفر المحا لب البحرية وبقايا الكائنات الحية الحيوانية منها والنباتية، والأحياء البحرية الدقيقة وبيه الكائنات الحية الأخرى والدولاب المعدنية والتي ترسة في أعماق البحار والمحيطات مختلطة برمالها بشكل مركز وبكميات غزيرة جدا مشكلة طبقات سميكة تتحول تدريجيا إلى صخور رسوبية، هذا كله يمكن أن ننشأ عنه تفاعلات عضوية كربونية تكون كبداية لنشأة النفط.

إن توفر كل هده المواد العضوية وبمفردها لا يمكن اعتباره شرطا كافيا لنشأة هاته المادة السحرية، بل نستطيع أن نذهب إلى أبعد من هدا ونقول أنه مهما عظمت كمية المواد العضوية

[1] كولن كامبيل وأخرون، المرجع السابق، ص 17.

المتجمعة، فإن هدا ألمفرده لن يكون كافيا وإنما يجب أن تكون هناك بيئة ثانية ومستقرة وخالية من الأكسجين وغير هوائية، وتحقق هده الظروف إما في البحار العميقة أو في الأودية الضيقة النشأة بفعل تحرك القارات وما يصاحب دلك من تشقق في القشرة الأرضية، أي في الأودية الخالية من التيارات المائية أو التي لا وجود فيها لهده التيارات إلا بنسبة ضئيلة جدا، وبوسعنا أن نعثر في يومنا الراهن على مثل هده الظروف في البحر الأسود، وبحر ماركيس في فنزويلا أو في بحر الأدرياتيك المحاط علميا باليابسة، والبحر الميت.[1]

إن امتلاء أحد الأودية بالمادة العضوية وهذا عبر مرور فترة زمنية طويلة تأخذ كواف والمناطق المجاورة للوادي بالتآكل شيئا فشيء، وفي سياق عملية التآكل هده تتكون ترسبات تجد فيها الأنهار المتدفقة إلى داخل الوادي مكونة بدلك غطاء يغطي المادة العضوية، وتستمر الحرارة ترتفع في الحالات الاعتيادية بثلاث درجات مئوية كلما توغلنا **100** متر في عمق البحر، وكلما تهبط المادة العضوية إلى العمق أكثر وأكثر تأخذ يشأ فشيا بالغليان وستغلي مادتنا بسرعة أشد كلما كانت نسبة زيادة الحرارة في جوف الأرض أكبرا وهكذا وبدء التفاعلات بعمق يبلغ **200** متر ،ففي هدا العمق والدي يسمى الشباك البترولي " **Alfente**" تتم أخر خطوة على درب التحول من الطحلب إلى البترول .هنا يجب أن نشير إلى أنه ولنشأة النفط يجب أن يتوفر عاملان أساسيان لا يمكن الاستغناء عنهما وهما:

[1]- كولن كمبيل وأخرون المرجع السابق ص 18 .

المصائد البترولية : هي نسق هندسي للطبقات الروسية يسمح للبترول أو الغاز او كليهما بالتجمع فيه بكميات اقتصادية .

أولا سرعة التحول والتي تتوقف بدورها على درجة الحرارة السائدة فعملية التحول تكون أسرع كلما كانت درجات الحرارة أعلى. [1]

أما العمل الثاني فإنه يتمثل في درجة تحول نار الصخور الصفائحية إلى بترول، فعلى درب الهبوط إلى العمق تتكون نسبة معينة بين الكمية التي تحولت فعلا والكمية التي لا تزال لم تتحول بعد إلى بترول، ومن هنا وكلما هبط الوادي أو المنخفض أكثر كلما كانت درجات الحرارة أعلى في مثل هذه الحالة تتحول كميات أكبر من نار الصخور الصفائحية إلى بترول، إما إدا واصلت الصخور الأخر الثمينة هبوطها من خلال الشباك البترولي، فإنه تغوص في عمق يتراوح بين أربع ألاف وخمس ألاف بدلك منطقة التولد.[2]

الانحراف " **Metagenet che Zjne**" وفي هدا العمق لا يمكن أن ينشأ أي بترول ففي ظل هده الحرارة العظيمة تتفرق الجزئيات المكونة للنفط وتتحول إلى غاز الميتان وبهذا المعنى هناك عمق معين ينفتح فيه الشباك البترولي لينشأ النفط وفي مستويات أقل عمق منتصف البيئة ببرودة غير مناسبة أو في مستوى أكثر عمق متصف البيئة بحرارة مفرطة وتتحول مجمل المادة إلى غاز، ومن هنا ومن هدا المنطلق نستنتج بأن النشأة العضوية للنفط وعلى شواطئ البحر هي أكثر قبولا بين العلماء المعاصرين، وما عليه استخراج النفط من أعماق الصحراء إلا نتيجة تسرب مياه البحار الحاملة لقطرات زيت البترول من قبل الصخور المسامية عبر رحلة طويلة غير محددة

[1]- كولن كمبيل وأخرون، المرجع السابق، ص 19.

[2]- نفس المرجع e o 22 .

السالك والمعالم حتى يعترض هذا السائل الصخري حاجز من الصخور الصماء والتي لاستطيع النفاد منها فتنتهي هجرته، ويمكن هنا استخراجه بعد عملية التنقيب عنه، وهدا المكان يسمه البعض بالمصيدة البترولية والتي قد تكون في الصحراء أو في أماكن أخرى.[1]

وتواجدها ورغم دلك فقد انقسم المختصون في البحث ومنشأ المحروقات إلى فرقين أحدهما يؤدي إلى الأصل العضوية لمصدر النشوء والأخر يؤكد عن الأسباب اللاعضوية ومن هنا نستنتج أن هناك نظريتين لتفسير أصل تكون المحروقات .

أ- النظريات اللاعضوية

وهي من أول وأقدم النظريات حول تفسير وتكون النفط والكيفية التي يتم بها وبداية تلك النظريات تعود إلى أوائل القرن التاسع عشر نظرية العالم ماركس في عام **1965**.

إن هده النظريات رغم تعددها فإن تجمع على أن مادة البترول قد تكون في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيميائية بين عناصر اللاعضوية كاتحاد وتفاعل مثلا عنصر الهيدروجين مع الكربون أو عنصر كبريت الحديد مع الماء وغيرها مع العناصر الأخرى وما يدعم صحة وأسانيد

[1] مصطفى ديبون، ماهو البترول؟ الديوان الوطني لحقوق المؤلف، الجزائر، تسجيل قانوني بالمكتبة الوطنية بالجزائر، رقم 80-280- ماي 1981 ص 26 .

هده المجموعة هو أصل تكون البترول هو تواصلها نظريا ومختبري على تحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية كالبنزين والميتان.....إلخ[1]

ب- النظرية العضوية

يرتبط البترول بوجود الصخور المرسومة، وهي صخور تكونت من الوحل والرمل أو الأصداف التي تجمعت في قيعان البحار وكانت هده المواد الرسوبية في الأصل جزء من الأرض القريبة من البحار، ثم عملت الظواهر الجوية على تفتتها وجرفها إلى البحر حيث ترتب تدريجيا في قاع البحر ببطء شديد بمعدل بضعة مليمترات كل مائة عام، وترسب معها بقايا الليين من النباتات والمخلوقات الصغيرة الموجود في البحر وتلك البقايا هي ذاتها المادة العضوية التي تطورت مع الزمن إلى بترول الذي نعرفه اليوم، ورغم هده المادة التي لا تزيد نسبتها في الصخور الرسوبية عن مر بالمائة فإن هدا القدر بيد وضئيلا يمكن أن يعطينا في الميل المربع الواحد ما يقل عن **07** ملايين طن من البترول.

إن النظريات العضوية هي الأكثر شيوعا وإسنادا إليها والأحد بها خاصة وأن لها العديد من الأدلة والبراهين التي تؤدي صحة وقوة أرائها ومن أبرز هذه الأدلة:

[1] أمال رحمان تأثير المحروقات على البيئة خلال مرحلة الحفر والإستخراج دراسة حالة حوض بركاوي، مذكرة ماجيستر غير منشورة جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2008 ص 04 .

كميات ضخمة من المواد العضوية والهيدرو كربونات موجودة في الصخور الرسوبية والهيدروجين الذي يتحداه مع بعضهما تحت ظروف معينة من الضغط ودرجة الحرارة مع وجود بعض العوامل المساعدة بتكون البترول.[1]

- **مفهوم البترول**

لقد تعددت التعارف والمفاهيم التي أطلقت على هاته المادة السحرية والتي باكتشافها تغير مجر الحياة البشرية جمعاء، فهناك من وصل به الأمر إلى إطلاق مصطلح الذهب الأسود على النفط وهدا يرجع إلى الأهمية الاقتصادية الكبيرة والتي أصبحت تضاهي أهمية الذهب " **gld**" في الاقتصاد العالمي.

وبالرجوع إلى معجم المصطلحات البترول والصناعة النفطية نجد أن كلمة النفط تعني البترول أو زيت البترول.[2]

البترول زيت البترول النفط: " **petleum**" وبالتالي نستنتج بأن البترول هو نفسه النفط وبهدى يمكننا أن نقول وبهدف توحيد المصطلحات برميل النفط= برميل البترول.

[1] صديق محمد عفيفي، تسويق البترول. ط 9. 2003 3 0 154.155

[2] أحمد شفيق الخطيب، معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، بيرؤت، الطبعة الجديدة، 1990 9 0 323.

إن كلمة البترول هي بأصل كلمة لاتينية " **petleum**" وتتكون من جزئين " **pet**" وتعني صخر و" **leum**" وتعني الزيت،ونجمع الجزئين نجد " **petleum**" تعني زيت الصخر.

"والبترول هو سائل قاتم للون ولكنه يحتوي على عدة مئات من المركبات الكيماوية" منها ما هو غاز كالبوتان ومنها ما هو سائل كالبنزين ومنها ما هو صلب كالقطران".[1]

وهناك من يعرف النفط بأنه عبارة عن خليط معقد يتألف من ما يحل إلى **200** أو أكثر من المركبات العضوية والمواد الهيدرو كاربونية الخام في الغالب والتي تحتوي على تركيبات مختلفة.[2]

إن البترول هو عبارة عن مادة بسيطة ومركبة في نفس الوقت فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيماويا من عنصرين فقط وهما الهيدروجين والكربون، وهو بنفس الوقت مادة مركبة، لأن مشتقاته

[1] مصطفى ديبون، المرجع السابق p 12 .

[2] Oiland gaz production hand boor an introduction to oil and gaz production havard abbatpa oil and gaz 2006 p 17.

تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها، فالبترول يتكون من خليط من المواد الهيدروكاربونية المتقاربة والتي يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة في تركيبها الجزئي، فينتج عنها في كل حالة منتوج بترولي دو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى.[1]

البترول أو زيت الخام" petleh"

كلمة من أصل لاتيني تعني زيت الصخر " **pete= ch+leum=1**" ويشمل بصفة عامة الزيت النفطي والغاز الطبيعي ويعرف أيضا زيت البترول على أنه مانع قابل للاشتعال دو لون أسمر وقد عرفت منه القدم استخدامه الممريون القدماء في عمليات التحيط وقدس سكان إيران النار المشتعلة على مسطحات البترول واستخدم أهل بايل وأشور القطران في بناء منازلهم وطلاء السفن.[2]

[1] محمد أحمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.1983 ص 8.

[2] مديحة حسني السيد الدغيدي اقتصاد الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها ط 1. دار الجيل مكتبة التراث الإسلامي. بيروت.1992 ص 48.

يعتبر البترول من أهم مصادر الطاقة وأكثر انتشارا ويتكون من خليط من المركبات العضوية والتي تتكون أساسا من عنصر الكربون والهيدروجين نعرف بإسم الهيدرو كاربونات وتتراوح نسبتها على بعض أنواع النفط بين **50** و**98** [1] ؟؟؟؟

مراحل الصناعة البترولية وهي بأربعة مراحل

- **الإنتاج**: تتضمن عمليات الاستكشاف والتنقيب والتطوير.
- **النقل**: وجود هده المادة المهمة في غير مناطق استهلاكها الرئيسية ويمكن اعتبار روسيا والولايات المتحدة الأمريكية استثناء من هده القاعدة.
- **التكرير**: إحداث تغيرات أساسية فيها قبل إعدادها للاستهلاك النهائي.
- **التسويق**: وجود مناطق إنتاج وبيع رئيسية قابلها مناطق استهلاك وشراء رئسيه.[2]

المطلب الثاني خصائص البترول وأهميته.

تزداد يوم بعد يوم أهمية النفط كالسلعة إستراتجية للدول المنتجة بشكل عام بحيث برهنت التجارة الدولية بأن النفط وسيلة مهمة في بلوغ الرقاء الاقتصادي وأداة لتحقيق السيادة والوحدة الوطنية لكل دولة في هدا المطلب إلى أهم خصائص تميزه إلى الأهمية التي يحظى بها.

[1] تراقش واجنر، ترجمة محمد صابر، البينة من حولنا الجمعية العربية لنشر المعرفة الثقافة العالمية ط 1. القاهرة 11997 ص 244

[2] جاوي سومية، أثر الاقتصاد الريعي على التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات العامة والتنمية جامعة الطاهر مولاي سعيدة 2015 ص 11.

- **خصائص النفط** يتميز النفط بالخصائص التالية:[1]

1-تركيبه الكيماوي فريد حيث أن الهيدروجين المدموج مع الكربون يعطيه خواص لا توجد في غيره من المواد هدا الدمج تقدمه الطبيعة مجانا وقد حاول الإنسان تقليد الطبيعة في هدا المجال لكن التكاليف باهظة جدا.

2-يؤدي ارتفاع نسبة الكبريت في الزيت الخام إلى تقليل جودته وتخفيض سعره لأن احتراقه مع البنزين يؤدي إلى تلوث.

3- النفط مادة إستراتجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي طبيعة دولية وأهمية خاصة.

4-يعتبر النفط مصدرا ناميا يتناقص بكثافة استعماله.

5-تباغ مشتقات النفطية حوالي 80000 منتجا.

6-النفط هو المصدر الرئيسي للطاقة ويعتمد عليه التطور التكنولوجي المعاصر والغني الإنتاجي السائد.

7-تتركز معظم منابع النفط في الدول النامية بينما يتوفر الفحم في الدول الصناعية.

8-يعتبر النفط صناعة من الصناعات العملاقة التي تتضمن مخاطر عالية ويحتاج إلى رؤوس الأموال ضخمة وتتميز بالضخامة والتشابك في مختلف مراحلها.[2]

[1] مديحة حسن الدغيري، إقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها، ط2، بيروت، 21998 ص 50.
[2] المرجع نفسه ص 51.

- **أهمية النفط**

يحظى النفط بأهمية كبيرة على مستوى معظم اقتصاديات دول العالم ليس فقط لكونه سلعة إستراتجية تحظى بأهمية اقتصادية، وإنما أيضا لأنه يحظى بأهمية ومكانة سياسية عسكرية واجتماعية.

أولا الأهمية الاقتصادية للنفط.[1]

تكمن أهمية الاقتصادية فيما يلي:

1- النفط كمل رئيسي للطاقة

الطاقة أحد عناصر العملية الإنتاجية والنفط أهم مصدر للطاقة في الاقتصاد الحديث، ومن ثم يتضح لنا دور الكبير الذي يلعبه النفط في القطاع الإنتاجي وترجع أهمية النفط كأهم مصدر للطاقة إلى مزايا التي يتمتع بها.

- ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن النفط أكثر من أي عنصر طاقوي معروف حتى العقد الأول من القرن الواحد والعشرون.
- ارتفاع القيمة الحرارية المتولدة عن النفط أكثر من أي عنصر طاقوي معروف حتى العقد الأول من القرن الواحد والعشرون.

[1] حمادي نعيمة، تقلبات النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008 مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009/2008.ص 8.

- تكلفة إنتاج النفط أقل بكثير من تكلفة إنتاج كل البدائل الطاقوية له.
- النفط مصدر للعديد من المنتجات الأخرى (المشتقات النفطية).

2- النفط مادة أولية أساسية في الصناعة

ما يميز النفط كالمادة أولية أنه لا يمكن استعماله إلا بعد إجراء عدة عمليات عليه. والصناعة النفطية في حد ذاتها سواء لاستخراجه أو لتحويله تعتبر نشاطا صناعيا واسعا، بحيث تحتل مكانة فعالة في القطاع الصناعي ككل، إضافة إلى الأنشطة الصناعية التي تعتمد على المنتجات النفطية مثل الصناعة البترو كيماوية (صناعة الأسمدة، صناعة المطاط الصناعي، صناعة النسيج، صناعة المستحضرات الطبية...إلخ.) ليصبح النفط مصدر العديد من العمليات الإنتاجية الصناعية الضرورية.[1]

3- النفط مصدر للإرادات المالية

تتضح هده الأهمية بصفة أكبر في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له والتي تعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على النفط في الدخل الوطني والتراكم الرأسمالية في تمويل برامج التنمية الاقتصادية، والإيرادات النفطية تحصلها كذلك الدول المستهلكة في شكل ضرائب على الاستهلاك مثلا. ويساهم النفط في توليد الإرادات المالية بمقدار عالي جدا خاصة لما يكون في شكل مشتقات نفطية أو ليس في شكله الأول كمادة خام.

[1] حمادي نعيمة، المرجع السابق، ص 9.

4- النفط أهم سلعة في التبادل التجاري

يشكل النفط ومشتقاته سلعة تجارية دولية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري، لأن النفط ومشتقاته يتم تداولها في كل دول العالم، وتكون نسبته عالية عن مجموع السلع المتبادلة دوليا، وتزداد أهمية النفط في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات النفطية الخام فيها المصدر الأساسي في ميزان مدفوعات، ومن هده البلدان من يعتمد في تبادله التجاري الخارجي اعتمادا كليا على النفط.

5- دور النفط في تنشيط الأسواق المالية

توجد بورصات نفطية كبيرة يتم فيها التداول بالعقود النفطية، مما يساهم في تنشيط المالية.

ثانيا الأهمية الاجتماعية للنفط.[1]

يمكن ملاحظة دور النفط في الحياة الاجتماعية من خلال المظاهر التالية:

1- النفط وقطاع الموصلات

يعتبر النقل من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان المعاصر وغيرها، وللنفط دور كبير لضمان سير هدا القطاع، فالسيارة والبواخر والطائرات وغيرها من وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كالطاقة ضرورية لعملها مثل البنزين المازوت والبترول.

[1] بيطام ريمة، أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر (2000-2014)، مذكرة الماستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.2015 ص 10.

2- دور المشتقات في الحياة اليومية

تلعب المشتقات النفطية مثل البلاستيك، المنظفات، المطاط الصناعي والأسمدة...دورا كبير في الحياة اليومية للإنسان المعاصر، وتنوع لاستعمالاتها ومن غير الممكن الاستغناء عنها.

3- دور القطاع النفطي في تشغيل اليد العاملة

نظر لكون الشركات التي تعمل في القطاع النفطي من الشركات الكبيرة، فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من يد العاملة من مختلف المستويات والاختصاصات، وعلى الرغم من كون الصناعة النفطية كثيفة التكنولوجيا ورأس المال إلا أن هدا لاينفي مساهمة هدا القطاع في تشغيل اليد العاملة.

4- دور الشركات النفطية في الأنشطة الاجتماعية

تلعب الشركات دورا هاما في تفعيل النشاط الاجتماعي مثل مساهمتها في تدعيم العاملين لديها وعائلاتهم، وكذلك مساهمتها في تمويل الأنشطة الرياضية ومراكز البحث العلمي.[1]

[1] بيطام ريمة، المرجع السابق، ص 11.

ثالثا الأهمية السياسية للنفط.[1]

1- النفط والاستقرار السياسي

يلعب النفط دورا هاما في صنع القرار السياسي، ويشار إليه على أنه أساس السلام في العالم، ودلك لان توزيع النفط في العالم غير متكافئ ففي حين لا يتوفر في الدول الصناعية إلا في روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وكندا، تعد الدول العربية وخاصة المنطقة الشرق الأوسط من أغنى المناطق في العالم به وهدا ما جعل سياسة دول العالم الصناعي تجاه الدول النامية المنتجة القائمة على ضرورة الحصول عليه بأي شكل حتى بإقامة الحروب، ومن أبرز ما قاله هذا السياق وزير الخارجية الأمريكي السابق "**هنري كيستجر**": "النفط أهم بكثير من أن يبقى تحت إدارة العرب وحدهم وقد برزت الأهمية السياسية للنفط فقط بداية من حرب **1973** مرور بالحرب العراقية الإيرانية **1980** وحرب الخليج **1990** وصولا إلى حرب العراق **2003** التي كان النفط السبب المباشر لكل منها".

2- النفط كسلاح ضغط

لا تنحصر مظاهر الأهمية السياسية للنفط في الدولة في يد الدول المستهلكة له من خلال اعتباره غاية لتنافسها من اجل بسط النفوذ على مناطق النفط، فالدول المنتجة استعملته لغرض سياسي لما فرضته الدول العربية المنتجة كسلاح ضغط في الحرب **1973** كما تستعمله المنظمات

[1] بيطام ريمة، المرجع السابق، ص 11.

الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة لنفي الغرض عندما فرضت عقوبات اقتصادية على العراق من خلال برنامج النفط مقابل الغذاء.[1]

رابعا الأهمية العسكرية للنفط: الطلب العالمي على النفط دوى الطبعة العسكرية يعادل حوالي **5 %** من الاستهلاك العالمي وتزداد هده النسبة في حالة الحروب، ويعد الكيروسين أهم المشتقات النفطية التي يزداد عليها الطلب العسكري على النفط لاستعماله كمصدر للوقود لمختلف آليات الحرب الميكانيكية، حتى أن هناك تجهيزات معدة لنقل مشتقات النفط يتم نقلها وتوزيعها في أماكن القتال في حالات الحروب تجنبا لاكتفاء الوقود وانقطاع إمداداته، كما أن من بين أبرز أسباب الحروب في العصر الحديث هو السيطرة على مناطق النفط.

المطلب الثالث مميزات الطلب على البترول ومخاطره ووقاية منها.

سوف ندرس فيما يتعلق بالطلب العالمي على البترول محددات الطلب والعلاقة بين الطلب البترول وسعر الزيت الخام بالإضافة إلى الطلب المتمم للبترول.

1- محددات الطلب على البترول

هناك عدد من العناصر التي تتحكم في تحديد الطلب العالمي على البترول يمكن إيجادها في النقاط التالية:

[1] بيطام ريمة، المرجع السابق) 12.

- **متوسط دخل الفرد**

يؤثر دخلا الفرد على استهلاك الطاقة تأثيرا كبيرا فكلما ارتفع دخل الفرد ارتفع معه حجم استهلاكه من الطاقة، بحيث أصبح استهلاك الفرد من الطاقة يعتبر مؤشر مستوى المعيشة. ويتضح دلك من مقارنة أرقام استهلاك الفرد من الطاقة في الدول الصناعية والنامية.[1]

- يرتبط الطلب على الطاقة مثل أي سلعة أخرى بعلاقة عكسية مع السعر إلا أن اثر السعر على الطلب يتوقف على عاملين أساسيين هما بدائل الطاقة ومرونة الطلب السعرية، حيث يلاحظ أن هدين العاملين يكون تأثيرهما أكبر في الفترة الطويلة فقط بمعنى يصعب إحلال يديك لاستخدام البترول كمصدر للطاقة في الفترة القصيرة.

- **هيكل الناتج القومي**

سبق وأن أفدنا أن الدول الصناعية تستهلك أضعاف ما تستهلكه الدول النامية من الطاقة، ويرجع دلك أساسا لأهمية مركز القطاع الصناعي في هيكل الناتج في هده الدول مع ما تتميز به من استهلاك كثيف للطاقة خاصة الصناعات الإنتاجية مقارنة بهيكل إنتاج الدول النامية الذي يتميز عموما بسيطرة القطاعات الأولية مثل الزراعة والصناعات الاستخراجية.

[1] Neidan. Michal le p trole : plus que une relation commerciale a brique contemporaine. 4e trim.2008.n 228.p.95.

- المناخ

ترتفع استهلاك الطاقة في الدول التي يزداد فيها البرد في الشتاء الحرارة في الصيف عن المناطق المعتدلة المناخ.

ويتحدد الطلب على البترول إضافة إلى العوامل السابقة بمميزات أخرى أهمها أنه طلب مشتق، أي أنه مشتق من الطلب على المنتجات البترولية، بالإضافة إلى ما يتميز به من موصفات سياسية وأمنية ينفرد بها عن معظم السلع المتداولة في التجارة الدولية. إلى جانب اشتراكه مع بدائل الطاقة الأخرى في أنه طلب بديل بمعنى أنه لا يمكن دراسته مستقلا عن دراسته الطلب على المصادرة البديلة للطاقة.[1]

وقد ساهمت هده العوامل في انخفاض مرونة الطلب السعرية على البترول في الأجل الموسط والقصير.

2– علاقة الطلب على البترول وسعر الزيت الخام

لقد اعتمد العديد من الاقتصاديين في دراستهم للعلاقة بين سعر البترول والطلب على مستويات أسعار الزيت الخام لكن اتضح لاحقا أن هناك فروقا بين الأسعار المعلنة والأسعار الحقيقية(الآتية) قد تصل إلى **40%–20%** هدا التباين يجعل من الصعوبة بمكانة الدقيقة

---

[1] هشام الشماعة، دراسة اقتصادية مقاربة الأوبك ووكالة الطاقة الدولية وتأثير كل منها على السوق النفطية العالمية، رسالة ماجيستر، جامعة بيروت، لبنان، 1987 7 9 34.

لأسواق البترول إلى أن الطلب على الزيت الخام طلب مشتق من الطلب على المنتجات البترولية لأغراض النقل والاستهلاك المباشر للطاقة والكهرباء ...لذلك فإنه من الموضوعي أن يكون الطريق الصحيح لفهم العلاقة بين الطلب والسعر في هدا الخصوص هي دراسة ردود أفعال المستهلكين النهائيين للتغيرات في أسعار المنتجات النهائية (المشتقات النفطية).وعلى الرغم من أنه يمكن بناء علاقة بين أسعار النفط في السوق الدولية وأسعار البنزين الخام إلا أن الحقيقة أن القليل جدا من المستهلكين النهائيين يحصل على المنتجات بهده الأسعار. فأسعار المنتجات البترولية داخل الدول المستهلكة تخضع لعدد من الإضافات على شكل ضرائب، ومصاريف مالية التي تجعلها مختلفة تماما على أسعار الزيت الخام وأسعار المنتجات البترولية في السوق الحر.[1]

وفي هدا الإطار يصبح سعر المنتجات البترولية وليس سعر البترول الخام هو المؤشر الأساسي على الطلب، ومع ذلك هناك مشكلة أخرى وهي أن الطلب الإجمالي على المنتجات البترولية يثأر بشدة بالسياسات الحكومية التي لا تستخدم آلية الأسعار المنظم للطلب فعديد من الحكومات تمنع استخدام البترول في مختصات الطاقة وفي العديد من الصناعات وغيرها من الإست خدمات لصالح بدائل الطاقة الأخرى مثل الطاقة النووية والطاقة الشمسية لذلك من الخطأ في محاولة توقع الطلب على البترول على أساس أسعار الزيت الخام، ويمكن بدلا من ذلك ملاحظة تأثير أسعار

[1] هشام الشماعة، المرجع السابق، ص 35.

المنتجات النهائية على المستهلكين كما ينبغي عند دراسة علاقة السعر بالطلب ملاحظة درجة التدخل الخارجي خاصة السياسات الحكومية.

3- الطلب على البترول في الدول المستهلكة

تهدف السياسات الحكومية للدول المستوردة للبترول إلى الحد من إيراداتها للبترول بصرف النظر عن الأسعار النسبية للبدائل المتاحة، ففي مجال توليد الكهرباء حيث يمكن الاتجاه إلى الفحم والطاقة النووية أو غيرها من البدائل يتم وضع برامج لتشغيل هده البدائل مهما كانت التكلفة.

أما في المجالات التي لإنتاج[1] لها بدائل فتتجه سياسات الطاقة للدول المستوردة إلى القيود من ما كان عليه الحال عند تحديد سقف استهلاك قدر ب **36** مليون برميل يوميا عند إنشاء الوكالة الدولية للطاقة سنة **1974**. وهذا التدخل الحكومي في قطاع يجعل أي افتر صات قائمة على التوازن في ظل المنافسة عديمة الفائدة.

ولقد لوحظ نتيجة للاعتبار السابقة أن الطلب على البترول قد أصبح تدريجيا. فكل البدائل الممكنة اقتصاديا وعلميا يتم استخدامها إلى أخر حدودها المادية. فمن الصعب لإيجاد طاقة عاطلة في محطات الطاقة النووية أو الطاقة الكهرومائية أو في استخدام الفحم، فالاستثمارات في هده المجالات تسير بأقصى سرعة ممكنة، مع أخد القيود البيئة والمالية والطبيعية في الاعتبار وبهدا تعتبر الطاقات العاطلة القائمة الوحيدة هي تلك المتعلقة بإنتاج البترول والغاز.

[1] محمد أحمد الدوري المرجع السابق، ص 21

4- الطلب على البترول

يتجه الطلب على البترول الأوبك إلى أن يكون طلبا متمما **8** جمالي الطلب على بترول العالم، ولقد تم تنمية البترول من خارج الأوبك من بحر الشمال وألاس قبل زيادة الأسعار في عام **1973**، وبالتالي يمكن القول أن البترول كان سيتم إنتاجه من هده المناطق لو كانت الثقافات أعلى من سعر السوق، ومن تم ينظر إلى إجمالي الطلب على بترول الأوبك كطلب متمم أو مكمل لإجمال الطلب العالمي على الطاقة، وحيث تعمل كل موارد الطاقة غير البترول والغاز بأقصى طاقة لها وحيث قيمة الاستثمارات إلى زيادة تلك الموارد بصرف النظر عن اتجاهات الأسعار. فإنه يمكن القول أن الطلب على البترول الأوبك يتأثر بالقيود المادية على بدائل الطاقة أكثر من تأثره بأسعار الزيت الخام.[1]

وتعتمد سياسات الطاقة للدول المستهلكة على تقديرات مستويات البترول المطلوبة لإستباع الطلب على الطاقة دون الإشارة إلى الأسعار النسبية لموارد الطاقة المختلفة، فعلى سبيل المثال تم تحديد هدف الوكالة الدولية للطاقة للوصول إلى مستوى من الواردات قدره **36** مليون برميل يوميا خلال عام **1985لأن** الدول الأعضاء كانت تعمل على تكوين احتياطيات استراتجي، بأنه ضروري للحفاظ على التوازن في ظروف السوق في تلك الفترة دون الإشارة إلى آلية الثمن، وتجدر الإشارة إلى أن الطلب على البترول الأوبك في كل من الآجال القصيرة والمتوسطة لن يتم تحديده

[1] جيتلي ديرموت، نفط الخليج العربي لإنتاج والأسعار حتى عام 2020، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية سنة 22002 0 17.

على ضوء أسعار الزيت الخام بل من خلال الحد الأدنى الضروري لتغطية دلك الطلب الذي عجزت الدول المصدرة خارج الأوبك تغطيته.[1]

فالأوبك تواجه جدولا مكملا للطلب العالمي بافتراض أن الأوبك تريد الحفاظ على سعر محدد. فللحفاظ على مستوى سعر معين يفترض بالمنتجين تعطيل جزءا من طاقتهم الإنتاجية لضمان عدم زيادة العرض العالمي والانخفاض السعر التوازني في السوق والعكس صحيح في حالة الارتفاع المفاجئ في الطلب العالمي. ومن ثم فإنه يمكن الحزم بأنه فقط أعضاء الأوبك الوحيدون القادرون على القيام بهده الآلية لأنهم يمتلكون فائض كبير من الطاقة الإنتاجية.

- **مخاطر صناعة البترول**

كانت صناعة البترول في جميع مراحلها صناعة خطيرة، ومن هنا كان المفروض أن تكون بها من البداية قواعدها وإجراءاتها الصارمة في مجال حماية البيئة من التلوث أو التسرب وتنفيد إجراءات السلامة في التشغيل لحماية العاملين ووسائل الإنتاج والحفاظ على البيئة المحيطة.

تعمقت مخاطر صناعة البترول في ظل عملية التنمية والطلب المتزايد على استخدام البترول لتوفير الاحتياجات الطاقة الأولية كمنتجات بترولية وغاز طبيعي بحيث وصل الأمر إلى أن البترول كان يوفر أكثر من **90%** من احتياجات بعض الدول ولاسيما في الدول المكتظة بالسكان كما هو الحال في صحراء بالإضافة إلى أهمية ودور البترول كمصدر ودعامة أساسية للدخل القومي في

[1] جيتلي ديرموت، المرجع السابق 2 0 18.

الكثير من الدول المنتجة له، مما ازداد الوعي العام على ضرورة حماية البيئة والإنسان وخاصة العاملين من مخاطر صناعة البترول.

يتعرض العاملون في النفط لأربعة أنواع من المخاطر (المخاطر الطبيعية، المخاطر الكيمائية، المخاطر الآلية، والمخاطر السيكولوجية، النفسية).

تمكن المخاطر الطبيعية بتعرض العاملين في مجال النفط إلى أشعة الشمس، أي للحرارة أثناء عمليات الحفر في العراء سواء في الصحراء أو في البحار. التعرض للضوضاء، الاهتزازات الناجمة من الحفر، التعرض للأشعار إلى جانب التعرض إلى الضوء المبحر وللكهرباء في عمليات اللحام مسببة أمراض عديدة أما المخاطر الكيمائية فتنتج عن طريق الغازات والأدخنة والأبخرة والأخروية التي تتصاعد في جو العمل تسبب الغازات أضرار بالغة تصل إلى حد الاختناق والالتهابات، قد تسبب في حرائق وانفجاريات لأن مستخرجات البترول مواد ملتهبة ومتفجرة.[1]

المخاطر الآلية تتعلق بالعمليات المتممة في الورش الملحة بالمنشأة البترولية بهدف صيانة آلاتها.

وأخيرا مخاطر النفسية تمكن في عدم تكيف العامل مع جو العمل المعزول عن الأهل الأصدقاء في أماكن نائية بالصحراء أو البحار مما يسبب للعمال الشعور بالغربة والوحدة والضياع.

[1] بيوار خنسي، البترول أهميته، مخاطره وتحدياته، دار نشر ناراس، ط1 .62006 0 17.

الوقاية من مخاطر البترول

من أجل تقليل مخاطر صناعة البترول على العملين في المشاريع النفطية، من الضروري مراعاة ما يلي:

1- توفير أماكن السكن الصحي للعمال إضافة إلى مرافق التي تجعل الحياة مقبولة من الصحاري او عند البحار والمناطق المهجورة.

2- توفير وسائل الترفيه والطعام الصحي ومياه الشرب النظيفة والملابس الدافئة للعمال.

3- توفير وسائل نقل جيدة لنقل العمال إلى حقول البترول ومنشآت النفط

4- تنظيم فترات العمل والراحة للإيجزات الأسبوعية والسنوية لتغطية الشعور بالغربة والحرمان التي يعنون منها.

5- العناية بتنظيم وصيانة مصافي النفط لمنع تسرب الأبخرة والغازات إلى جانب إبعاد المصافي عن المدن والأماكن الزراعية، حماية للبيئة المجاورة لمصافي البترول.[1]

6- توفير كل وسائل الوقاية من الحرائق والتجهيزات اللازمة لحماية العمال وخزانات تجميع البترول التي قد تتعرض للحريق، ويجب أن تكون هناك مسافات مناسبة بين الخزان والآخر لتأمين وسائل الوقاية، هذا ما يجب عمله أيضا بالنسبة لمستودعات الغاز التي يجب أن تجهز بوسائل الإطفاء الآلي وان تكون بعيدة عن اماكن السكن والمدن.

[1] بيوار خسني، المرجع السابق، ص 19.

7- تجهيزات ناقلات البترول بكل وسائل الوقاية من الحرائق والانفجارات مع ملاحظة غسل الناقلات من الزيوت بسبب تلوث مياه البحر بالنفط.

8- يجب تصميم منافذ نجاه إنقاذ داخل الناقلات وتزويد العاملين بأدوات الوقاية من الضجيج ومن غازات البترول.

9-منع التدخين أثناء تفريغ الناقلات والحذر من غار كبريتيد الهيدروجين السام وكذلك الحذر من أنابيب نقل البترول والغاز من البار إلى موانئ التصدير سواء كانت تحت الأرض أو فوقها.

10- يجب توفير لها كل التهوية في المعامل تكرير البترول لكي لا يتعرض العمال لتسمم بمركبات الكبريت والفناديوم والزرنيخ وغاز أول أكسيد الكربون وكبريت الهيدروجين.

11- يجب عدم استعمال طرق الكنس الجاف لمنع انتشار غبار مادة الاسيستوس التي تستعمل في أعمال العزل الحراري وفي بعض الأعمال الصناعية الأخرى. كما من الضروري حفظ مادة الأسيستوس في بالات ميطنة بالبلاستيك وأن تحفظ في أوعية محكمة الإغلاق وتبديل ثياب العمل قبل مغادرة مكان العمل. [1]

12- يستلزم ارتداء ملابس الوقاية مثل أغطية الرأس وقفازات ونظارات اللحام وسدادات الأذن للوقاية من الضوضاء والكمامات والأقنعة المضادة للأبخرة والغازات السامة وكذلك الأحذية الخاصة.

---

[1] بيوار خسني، المرجع السابق 20.

13- الاهتمام بتوعية العمال بالندوات وملصقات لتعريفهم بمخاطر عملهم والطرق الوقاية الشخصية منها إضافة إلى توفير وسائل الإسعاف بها عن طريق جهود مشرف الأمن الصناعي وأطباء السلامة المهنية وإجراء الكشف الطبي الابتدائي والدوري وتفتيش عن أماكن العمل وقياس نسب الغازات والأبخرة والأثرية فيها كي تبقى في الحدود الأمنية إلى جانب العناية بالسجلات الطبية والتقارير والإحصائيات للأمراض العادية المهنية حتى تسهل متابعة الأحوال الصحية للعمال ومواجهة أي مخاطر مهنية.[1]

[1] بيوار خسني، المرجع السابق 21.

المبحث الثالث الإطار النظري للتنمية المحلية

المطلب الأول مفهوم التنمية المحلية ومؤشراتها

إن مفهوم التنمية أول بعبارة أخرى فضية الفقر والغنى قضية قديمة قدم نشأة البشرية، إلا أن الاهتمام بحثها وتأصيلها يعد حديثا نسبيا.

- **مفهوم التنمية**

إن مفهوم التنمية من الناحية اللغوية يعني شيء واحد وهو التغيير المرتبط بالزيادة في شيء ما في وقت معني، ومن ناحية اللغوية أيضا يختلف المقصود بمفهوم التنمية عن غيره من المصطلحات مثل النمو، فمثلا في القاموس العربي يقيم التفرقة بين المصطلحين فالنمو يعرف بالزيادة النسبية الحقيقية في الناتج القومي في سنة معينة مقارنة بالسنة السابقة ويتحقق النمو بتضافر عملية الإنتاج وتفاعلها في نطاق العملية الإنتاجية، ويرتفع معدل النمو بزيادة عوامل الإنتاج المستخدمة وارتفاع إنتاجية العمل وإنتاجية كل من هده العوامل.[1]

فنمو الشيء يعني زيادته أو تغيره إلى حالة أفضل، أما تنمية الشيء فتعني وجود فعل يؤدي إلى النمو، أي أنه فيها عنصر التعدد والفعالية.[2]

[1] عصام فوزي، عدنان سليمان، التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، سوريا،1995 142.

[2] محمد فتح الله الخطيب، الحكم المحلي والتنمية، منشورات كلية الاقتصاد وللعلوم السياسية بجامعة القاهرة، مصر، 1998 2.

كما يمكن التفرقة بين التنمية والتغيير، فالتغيير هو التحول الذي يقع عليه من نظم وعلاقات وتفاعلات نتيجة التشريع كقاعدة جديدة تهدف إلى ضبط السلوك أو كنتاج التغيير فرعي معين أو جانب من جوانب البيئة الطبيعية أو الاجتماعية.[1]

كما تختلف دلالة مصطلح التنمية عن مصطلح التطور تعني به الانتقال من حالة أو طورا إلى أخر، فانتقال مثلا من طور البررة إلى الطور الريفي إلى الطور الحضري يعتبر تطورا، وأيضا الانتقال من مرحلة الحضانة حتى الجامعة مثلا يعد تطورا، قسمة التطور دائما هو من البسيط إلى المعقدة والأحسن كما ليوجد مجتمع بدون تطور.[2]

ويختلف مصطلح التنمية التمون فالتمون هو عملية تغيير الأسلوب التقليدي القديم الحياة الأفراد المجتمع إلى أسلوب أخر أكثر حداثة، وبالتالي يمكن اعتبار مفهوم التمدن تحولا حيث يحتوي بداخله على اتجاه التحول مما هو تقليدي إلى ما هو أحدث وأكثر معاصرة.

هذا عن مضمون مصطلح التنمية من الناحية اللغوية، ولكن من الناحية الاصطلاحية يتضمن معاني وأمور كثيرة تختلف الإيديولوجية السائدة في المجتمعات، وباختلاف تخصصات من يتناولوه بالدراسة والتحليل، حيث شاع استعمال هدا المصطلح خصوصا بعد ارتباطه بالإطار الاقتصادي والمتماثل في في التنمية الاقتصادية، كما أن التنمية أصبحت تنمية عالمية.

[1] إكريم عبد النبي العبيدي، الإدارة والتنمية في ليبيا، بنغازي، جامعة قار يونس، ليبيا، 1995 91.
[2] نفس المرجع 5 9 92.

ومن هدا المنطلق يشير تقرير الجنة التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية إلى أن المسام به عموما هو أن التنمية ليست مرادفة لمجرد النمو ولكنها تتضمن اعتبارات أخرى عديدة تتعلق أساسا برفاهية الإنسان، ومن اعتبارات ماهو ثقافي وماهو روحي، وماهو مادي، ويذكر التقرير في موضع أخر أنه من الضروري أن تؤدي أنماط التنمية إلى غاية أعلى من التوظيف في الريف والمدينة نظرا لزيادة المتوقعة في السكان في البلدان النامية وتأثيرها على التمويل العمل، فليس من الضروري أن يكون التوظيف منتجا من الناحية الاقتصادية، ولكن ينبغي أن يكون مرضيا للفرد، حادثا الخلافة فيه للإبداع أو مؤديا إلى استخدام أكثر فائدة لوقت الفراغ. [1]

وعلى الرغم من أن مفهوم التنمية قد ارتبط بظاهرة النمو الاقتصادي إذ توصف بأنها عملية النمو الشاملة التي عادة ما تكون متبوعة بتغيرات جوهرية في البيئة الاقتصادية.[2]

إلا أن حاجيات الإنسان المتنوعة والمتعددة قد أدت إلى توسيع مجال مفهوم التنمية حيث اشتمل على قضايا الاجتماعية، سياسية وثقافية إلى جانب القضايا الاقتصادية، وهدا التنوع والتعدد جعل التنمية أسلوبا ومنهجا شاملا لكل ما يتعلق بحياة المجتمع والفرد، وعلى اعتبار أن الإنسان في تطور دائم، فإن حاجته أيضا متجددة، لدا فالتنمية لابد أن تواكب هدا التطور والتغير للحجات الإنسانية.

[1] تقرير الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية، 1978 8 9 15.

[2] صالح فلاحي، مفهوم التنمية المحلية والإستراتجية البديلة، الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية، 2008 8 0 2.

كما أن التنمية في أبسط معانيها، والتي يعرفها الدكتور أحمد رشيد بأنها محلية تعبر في البيئة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع وفق توجهات عامة لتحقيق أهداف محددة تسعى أساسا لرفع مستوى معيشة السكان في كافة الجوانب، أي أن التنمية يقصد بها الارتفاع الحقيقي في دخل المواطنين من الجوانب الاقتصادية وغير الاقتصادية.

ومن خلال هدا التعريف فإن التنمية تتضمن بعدين رأسيين هما الشمولية والتكامل، ويعني دلك أن نجاح أي تنمية لا يكفي أن يقتصر على الاهتمام بالجانب الاقتصادي وحده مع الإهمال الجوانب الأخرى لحياة الفرد وإلا أصبحت التنمية غير مكتملة.

كما أن تعريف التنمية في مفهومها العام بأنها عمليات مخططة وموجهة تحدث تغيير في المجتمع لتحسين الظروف وظروف أفراده من خلال مواجهة مشكلاته وإزالة العقبات وتحقيق لاستغلال الأمثل للإمكانات والطاقات لها لتحقيق التقدم والنمو للمجتمع والرفاهية والسعادة للإفراد.[1]

[1] محمد شفيق، التنمية الاجتماعية : دراسات في القضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 1993 19.

من خلال هدا العرض لمفهوم التنمية بصفة عامة من الناحية النفطية والاصطلاحية يمكن أن نأخذ النقاط الآتية حول مفهوم التنمية:

- إن التنمية هي عملية، بمعنى أنها خطوات مرتبطة ومتشابكة ومنسقة تتبع بعضها البعض في نظام يؤدي إلى غاية محددة أي أنها عملية مجتمعة متشابكة متكاملة في إطار ينتج من الروابط التعقيدي من عوامل سياسية واقتصادية وإدارية وعمرانية.
- إن التنمية مفهوم دو محلول اقتصادي واجتماعي وسياسي وثقافي أو هو لا يرتبط بقطاع معين من المجتمع دون الأخر، ولدلك فهو منهجا وطنيا يتفاعل معه المجتمع بكل قطاعاته.

- **التنمية الاقتصادية ومفهومها**

برز مفهوم التنمية بصورة أساسية مند الحرب العالمية الثانية في علم الاقتصاد حيث استخدم لدلالة على عملية أحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في المجتمع معين بهدف اكتساب دلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن لتحسين التزايد في نوعية الحياة لكل أفراده.

ويعرف سعد الدين إبراهيم التنمية بأنها: "انبثاق ونمو كل الإمكانيات والطاقات في كيان معين في شكل كامل ومتوازن، سواء كان هدا الكيان فرد أو جماعة أو مجتمع".[1]

[1] المفاهيم الأساسية للتنمية والمدن الجديدة من الموقع: http://cpas-egyat.com/pdf/baher/dr/002 تم تصفح الموقع يوم: 15-04-2017 .

ظل مفهوم التنمية فترة طويلة يقصد به التنمية الاقتصادية حيث انه كان يفهم من هدا المصطلح العناية بالعوامل الاقتصادية حينا أنه إذ تحسن الوضع الاقتصادي تحسنت بقية الأوضاع لكن مع مرور الزمن تبين خطأ هدا المنهج[1] ولهدا على مدى العقدين الماضيين حققت بلدان كثيرة تقدما كبيرا في نهضة واسعة الأفاق غير أن مجموعة من البلدان تفوقت في انجازاتها، إذ لم تكتفي برفع مستوى الدخل القومي فحسب بل حققت تحسنا في أداء في المؤشرات الاجتماعية كالصحة والتعليم.

إن مصطلح التنمية عموما سواء كانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية يقول عنها البروفسور كيم. الأستاذ بجامعة كارولين الأمريكية لا يوجد على ظهر الأرض مجتمع بلا تنمية. فلدينا كلها لا زالت متخلفة طالما التنمية هي وضع مثالي وبتالي فمصطلح مجتمع نام – مصطلح خاطئ فالمجتمعات يمكن أن تقارن ببعض بما يتعلق بالمتغيرات والخصائص البنائية التي تحدد درجة مرونتها البنائية، وعلى أساس هده المرونة يمكن تسميتها على مجتمعات أكثر أو أقل تقدما في عملية التنمية.

[1] حبابة عبد الله. تطور نظريات واستراتيجيات. التنمية الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة ماستر في كلية العلوم الاقتصادية، جامعة المسيلة،2014 1 17r.

فالتنمية هي الخروج من التوازن يحدث جهد المنظمين الدين يساهمون في إدخال اعتبارات تنظيم الصناعة أو استخدام أساليب جديدة للإنتاج أو فتح أسواق، غير أن التنمية لم تتعدى كونها نموا اقتصاديا بحتا.[1]

ويعد نموذج روستو "**ROSTOW**" المعروف باسم "مراحل النمو الاقتصادي" أحد النماذج التي تعكس مفهوم عملية التنمية ومحتواها في هده المرحلة فقد اشتمل هدا النموذج على خمس مراحل حاول من خلالها روستو تفسير عملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية ككل والتي حصرها في مرحلة المجتمع التقليدي ومرحلة ما قبل الانطلاق ومرحلة الانطلاق ومرحلة النضج وأخيرا مرحلة الاستهلاك الكبير.[2]

- **الفرق بين النمو والتنمية**

لولا قضية التخلف التي عانى منها الكثير من الدول لظل النمو والتنمية الاقتصاديين مصطلحا واحدا حيث كان ينظر لهما بأنهما زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، أي زيادة الاستثمار المنتج في تنمية الإمكانيات المادية والبشرية لإنتاج الدخل الحقيقي في المجتمع ولكنهما يختلفان في المضمون

[1] الأمم المتحدة تقرير حول محركات التحول في التنمية من الموقع: http//www.un.or تم تصفح الموقع يوم: 2017/03/16.

[2] الإمام محمد محمود، السكان والموارد البشرية والتنمية. التطور التاريخي، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الدار العربية، الطبعة الأولى. بيروت، 2006 ص 347.

والأهداف وفي القضايا التي يعالجانها فالأول يعني ببساطة الزيادة في كمية وقيمة السلع والخدمات المنتجة في الاقتصاد المحلي فهو لا يقود بالضرورة إلى تحسينات نوعية للحياة.

وهي إحدى معاني التنمية الاقتصادية. وهدا بالرغم من كون أن(النمو) كان إلى وقت كبير مقياسا للرفاهية، حيث ومع ظهور المشاكل التنموية تحولت الأدبيات الاقتصادية إلى تخصيص الأولوية لمثل هده المعوقات التي أصبحت ضمن أولويات برامج الأحزاب السياسية عند تقدم لنيل ثقة الشعوب.

ظهرت النظريات الكثيرة محاولة وصف نموذج الأمثل لتحقيق التوازن وتقليل الانحرافات في النمو الاقتصادي في المدن [1] القصير من جهة والاستفادة متحقق وجعله مستداما يقود إلى تغيرات عميقة في بنيان الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة مما يؤدي إلى تحسين نصيب الفئات الاجتماعية الفقيرة والمتوسطة من الرفاهية الكلية للدولة من جهة ثانية يزخر الأدب العربي عبر تاريخه الاقتصادية المتدخلة للنمو والتنمية الاقتصاديين وبالأخص إدا كان النمو الاقتصادي مجرد وسيلة للوصول إلى التنمية الطويلة ولهدا فتنظير في مجليهما المختلفين جوهريا وإيديولوجيا يعكس تخصص كل منهما بنوعية الدول في المجال الاقتصادي حيث نجد نظريات النمو وهي الأولى في مجال الفكر التنموي تهتم بالمجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء بينما نظريات التنمية وهي عموما نظريات معاصرة انبت قدت من صلب نظريات النمو لظروف معينة هي تهم

[1] غنيم محمد عثمان، أبو رنط أحمد ماجدة، التنمية المستديمة. فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2007 20.

أكثر الدول النامية لاعتبار أن الدول النامية حققت التنمية الاقتصادية وهي تبحث في استدامتها فقط ومعالجة بعض القضايا والثلوت البيئي وغيرها.

- **التعريف بالتنمية المحلية**

لقد تعددت الكتابات والتعريفات التي تبحث في هدا المفهوم، ونتيجة لتطور مفهوم التنمية بصفة عامة، وكما أوضحنا دلك سابقا حيث أن مفهوم التنمية لم يعد يركز على جانب معين، بل أصبح يشكل مجمعة متعددة الأبعاد والجوانب يسعى إلى إحداث تغيرات هيكلية وجذرية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية...إلخ، بشكل متوازن تماما يساير زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع عوائد التنمية، أي تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي، وفي ظل هدا التطور في فكر التنمية تطور أيضا مفهوم التنمية المحلية خاصة بعد الحرب العالمية الثانية حيث حضت المجتمعات المحلية باهتمام كبير من معظم الدول النامية والتي تعد كوسيلة فعالة لتحقيق التنمية الشاملة على مستوى الوطني، وبالتالي أصبحت التنمية المحلية تأخذ أهمية كبيرة كونها تهدف إلى تطوير المجتمعات المحلية، كما أن الجهود الحكومية بالإضافة إلى الجهود الذاتية والمتمثلة في المشاركة الشعبية تلعب دورا كبيرا في تحقيق التنمية المحلية. [1]

وفي هذا الإطار يمكن أن نعرف التنمية المحلية في أبسط معانيها على أنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتقاء بمستويات

[1] عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2001 ، 13.

المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضريا من منظور تحسين نوعية الحياة، لسكان تلك التجمعات المحلية في أي مستوى من مستويات الإدارة المحلية في المنظومة شاملة ومتكاملة.

وفقا لهدا التعريف، يرى الدكتور عبد المطلب عبد الحميد أن التنمية المحلية تركز على عنصريين أساسيان. أولهما يتعلق بالمشاركة الشعبية والتي تدعم جهود التنمية ومن تم مشاركة الأهالي أنفسهم في جميع الجهود التي تبدل لتحسين مستوى معيشتهم ونوعية الحياة التي يعيشونها معتمدين بقدر الإسكان على مبادرتهم الذاتية، أما العنصر الثاني فيمثل في توفير مختلف الخدمات والمشروعات المتعلقة بالتنمية المحلية بأسلوب يشجع هده المبادرة والاعتماد على النفس والمشاركة.

وعرفها "**قزافية قريفي xave g ffe**" بأنها مسار تنويع وإثراء النشاطات الاقتصادية والاجتماعية داخل إقليم معين من خلال تعبئة طاقات وموارد دلك إقليم.[1]

وبالنظر إلى هذا التعريف فهو يعبر على أن التنمية المحلية عبارة عن مسار ضمن حدود معينة(إقليم) يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ويعمل على تعبئة طاقات دلك الإقليم بغرض لاستغلال لإمكانياته وموارده.

[1] Xavier griffer. territoires de France : les engeux économiques sociaux de la décentralisation. Ed. economica.paris. 1984. 146.

كما يرى الدكتور أحمد رشيد بأن*التنمية المحلية هي دور السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية تهدف إلى رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات بتحسين نظام توزيع الدخول*.[1]

وبالنظر إلى هذا التعريف الذي يعتبر أن التنمية المحلية هي عبارة عن سياسات وبرامج تهدف إلى تنمية الجانب الاقتصادي دون سواء، كما أن التنمية المحلية بهدى المعنى هي عملية شاملة، فهي ليست منفصلة عن المفهوم العام للتنمية، كما أن التنمية في أي جانب من جوانبها هي عملية متكاملة، فالتنمية المحلية وإن كانت تبدوا اقتصاديته في إطارها العام إلا أن هدفها اجتماعي، وهذا ما يؤكد على أن التكامل بين الجوانب الاقتصادية والجوانب الاجتماعية هو حتمي وضروري، ولا يقتصر هدا التكامل على الجوانب المادية فقط، دلك أنه لابد وأن يواكب التغيرات المادية تغيرات غير مادية تتمثل في ترتيب السلوك وترسيخ القيم لدى المواطنين، وأيضا محاربة التقاليد السيئة والتي تقف حجر كثيرة أمام التقدم في كافة مجالات الحياة.

ويرى الأستاذ "**آرثر دونهام Duham Athu**" بأن: "التنمية المحلية ما هي إلا نشاط منتظم لعرض تحسين الأحوال المعيشية في المجتمع وتنمية قدراته على تحقيق التكامل الاجتماعي والتوجيه الذاتي لشؤونه، ويقوم أسلوب العمل في هدا الحقل على تعبئة وتنسيق النشاط

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 16.

التعاوني والمساعدات الذاتية للمواطنين، ويصحب دلك مساعدات فنية من المؤسسات الحكومية والأهلية".[1]

من خلال هدا التعريف بين لنا الأستاذ **آرثر دونهام** بأن التنمية المحلية تتحكم فيها عناصر هامة تتمثل في ضرورة وجود برنامج مخطط يشمل حصر كافة احتياجات الأفراد، كما يفسح المجال للمشاركة الشعبية والجماهيرية، ودلك بغرض انجاز مشاريع التنمية المحلية، وأيضا ضرورة توفير مساعدات فنية وإعانات مالية تقدمها السلطات المركزية لتلك الجماعات المحلية مثل حكمها بالمعدات والأجهزة، وبالأموال التي لها دور في عملية دعم التمويل المحلي.

وقد عرفتها الأمم المتحدة بـ: "التنمية المحلية هي العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة (الهيئات الرسمية) لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في رقيها بأقصى قدر مستطاع".[2]

من خلال النظر إلى هذا التعريف الذي يشير إلى تأكيد على ضرورة تنمية المجتمع المحلي وأيضا تضافر الجهود الحكومية مع الجهود الشعبية للمجتمع المحلي من أجل تحقيق التنمية الشاملة

[1] مصطفى الجندي، الإدارة المحلية وإستراتجيتها، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، ص 132.

[2] ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني ومحمود عامر محمود، دار المريخ، السعودية، ص 50.

والمتوازنة بكل جوانبها الاقتصادية...إلخ، دون التركيز على الجانب معين من جوانب مجالات التنمية المختلفة، على اعتبار أن التنمية المحلية هي حلا متكاملا لكافة جوانب مجالات الحياة.[1]

ومن خلال هذا العرض الوجيز لمفاهيم التنمية المحلية نستخلص من ذلك أن التنمية المحلية هي عملية تراكمية والقصد منها الإجراء والإحداث تحسينات على كافة الأصعدة سواء كانت على الصعيد الاجتماعي الاقتصادي والخدماتي للمجموعة الحلية في حدود لتكاد تختلف في مبادئها وأسسها عن التنمية الوطنية إلا من حيث مجال تطبيقها، كما تبرز الهدف الرئيسي من التنمية المحلية إضافة لما تم ذكره مسبقا كونها تسمح فرصة أكبر للهيئات والوحدات المحلية على التكفل بجزء من مسؤولية تنمية المجتمع جنبا إلى جنب مع الهيئات المركزية سعيا في دلك إلى تحقيق مبدأ التوازن على مستوى المناطق في الأقاليم، هده الأخيرة تنتج للوحدات الإقليمية باب المبادرات التي من شأنها تلبية المطالب سكان إقليم محليا بحسب ما تستدعيه الضرورة والظروف، بحكم قربتها منهم ومعرفتهم الكافية بالمحيط الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للمنطقة التي تقع ضمن حدود دلك الإقليم، الأمر الذي يترتب عليه إن أخذت هذه الأبعاد بعين الاعتبار تحقق نجاحا في تجسيد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستوى المحلي.

[1] ميشيل تودارو المرجع السابق، ص، 51.

- **مؤشرات التنمية المحلية**

إن التنمية المحلية عدة مؤشرات منها ما يتعلق بجانب الاقتصادي ومنها وما هو الاجتماعي ويتضح دلك فيما يلي:

1- المؤشرات الاقتصادية

- نصب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: إدا كان نصيب الفرد من معدل الناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدل نمو السكان، فإن الدولة تكون قد حققت نموا اقتصاديا والعكس الصحيح.
- **الفقر**: يتم للجوء إلى مؤشر خط الفقر لمعرفة نسبة السكان الدين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، وإذا تمكنت الدولة من تقليل نسبة الفقراء في المجتمع فإن دلك يعد مؤشرا على نجاح التنمية، أما إدا زاد عدد الفقراء في الدولة يعد مؤشرا على فشل التنمية. [1]

2- المؤشرات الاجتماعية

معدل معرفة القراءة بين البالغين: وهو عبارة عن النسبة المؤوية للأشخاص البالغين من العمر **15** سنة فأكثر الدين لا يستطاعون قراءة أو كتابة جملة بسيطة وقصيرة، وهو يعتبر على مدى انتشار الأمية في المجتمع، فكلما قلت نسبة الأمية في الدولة دل دلك على الارتفاع مستوى التنمية المحلية فيها كفرنسا وبريطانيا التي بلغت نسبة الأمية فيها اقل من **01%**.

[1] محمد عدنان وديع، التطورات في المؤشرات التنمية ونظرياتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص، 02 .

- **عدد السكان لكل طبيب**

يدل هدا المؤشر على مدى توافر العدد الكافي من الأطباء لتقديم الرعاية الصحية للسكان على اعتبار أنه كلما قل عدد السكان لكل طبيب دل على تحسين الإمكانيات الحصول على العلاج المناسب، فمثلا بلغ عدد السكان لكل طبيب حسب إحصائيات عام **2005** في الولايات المتحدة **182** نسمة لكل طبيب وفي فرنسا **304** نسمة لكل طبيب، لدلك تسعى الدول إلى زيادة عدد الأطباء لكي يتمكن السكان من تلقي العلاج دون انتظار طويل ويتمكن الأطباء من العمل بهدوء بعيدا عن الضغط الكبير.

- **معدل النمو السنوي للسكان**

إذا زاد معدل النمو السكاني في الدولة كما هو متوافر للسكان من خدمات ومتطلبات الحياة الأخرى فهدا يعني عدم تحقيق التنمية لأهدافها كما هو الحال في معظم الدول النامية، وأما إدا استطاع الفرد الحصول على ما يحتاجه من خدمات فهدا يدل على تحقيق التنمية لأهدافها.

- **مد الحياة**

ويقصد بها العمر المتوقع للفرد عند ولادته. فالدولة التي يرتفع فيها أمد الحياة الفرد يدل على ارتفاع مستوى التنمية خاصة في مجال الغداء ومجال الصحة، كما هو في الدول المتقدمة فمثلا يصل لمد الحياة في اليابان إلى **82** سنة. [1]

[1] محمد عدنان وديع، مرجع سابق، ص، 04.

مؤشرات الحاجات الأساسية: يتطلب تبني مقاربة الحاجات الأساسية في التنمية صياغة مؤشرات ملائمة عن هده الحاجات، وقياس التصورات في إشباعها وتحديد الإستهدفات في مختلف مكوناتها لمواجهة تلك الحاجات خلال إطار زمني محدد.

وهناك عدة استعمالات لمؤشرات الحاجات الأساسية أهمها:

- مركز إشارة عن حالة التنمية على المستوى القطري وألمناطقي أي "**خارطة**" للحاجات الأساسية.
- أدلة لقياس الاستهلاك أو بنود من الاستهلاك اللازم لتحسين الرقاء المستهدف والفعلي.
- قياس جهود منظومة الخدمات العمومية (تقديم وتوزيع، وكفاءة).
- تقيم أثر السياسات الاقتصادية مثل سياسة الإصلاح.
- تحديد فجوة إشباع الحاجات الأساسية على مستوى الدولي، والسرعة التي يتم فيها ردم الهوة أو اتساعها. وتحديد أنماط لتأشير الدولية لرفاه وتقيم البلدان وفقا لذلك. [1]

لذلك وجب أن يكون هدف التنمية المحلية هو تنمية الموارد البشرية من مختلف الجوانب الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، وحتى السياسية باعتبار أن الإنسان لديه طاقات وقدرات ذهنية وجسدية تعوق كثيرا ما تم استغلاله أو الاستفادة به فعلا في مواقع العمل المختلفة، وأن الاستفادة القصوى من دلك القوة هي المصدر الحقيقي لانجازات التنمية المحلية، ولن يأتي دلك إلا بفصل

[1] استراتجية تنمية الموارد البشرية، اسم المؤلف، العنوان، من الموقع الالكتروني: hrd- strategy 4.asph ttp= // www. Moucoman. Gor. Com/ arabic. اخر تصفح: 2017/04/26.

استيعاب هذه الحقيقة وتفعيلها ميدانيا وهذا بوضع إستراتجية تنمية الموارد البشرية/ هذه الإستراتجية يجب أن تركز على مجموعة من المحاور م هي:

- **الرعاية الاجتماعية**

وتشمل توفير شروط الحياة الكريمة وهي في مجملها الاحتياجات الأساسية لاستمرارية الحياة أو تتمثل في: الغذاء، الصحة، التعليم، السكن، التوظيف.

- **التأهيل الفني**

يتمثل في توفير المؤهلات العلمية والعملية المختلفة التي تكن الأفراد من تحقيق التواصل الدائم والمستمر بالمتطلبات الإنتاجية والتكنولوجيا التي تسمح بمواكبة متطلبات التنمية، ويندرج تحت إطار عمليات التدريب، الإعلام، نشر الوعي الثقافي والفكري.

- **المشاركة الجماعية(الشعبية)**

تعني المشاركة الشعبية اشتراك المجتمع والمواطن بوجه عام في تحديد احتياجات التنمية وصيانة برامج العمل وتنفيدها وتقيمها وكذا الإشاعة أسباب الثقة والصدق بين الأفراد، بمعنى تحقيق مفهوم المواطنة الذي يعني تحسسي المواطن بدوره وأهميته في المجتمع وفي العملية التنموية. [1]

إن تطبيق هده الإستراتجية سيمكن من توفير مناخ مناسب لتطوير وتفعيل دور العنصر البشري الذي يعتبر منطلقا وقاية للتنمية وحجز الزاوية في أي مشروع تنموي.

[1] خنفري خيضر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، رسالة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011 ، 43.

المطلب الثاني أبعاد ومجالات التنمية المحلية

تتميز التنمية المحلية بمجموعة من الأبعاد والمجالات المختلفة وتتمثل في مايلي:

أولا أبعاد التنمية

1- البعد الاقتصادي

تراعي التنمية المحلية البعد الاقتصادي من اجل تنمية الإقليم المحلي اقتصاديا، وذلك عن طريق البحث عن القطاع أو القطاعات الاقتصادية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة، سواء عن طريق النشاط الزراعي أو الصناعي أو الحرفي ولهدا فنجد أن المنطقة التي تحدد مميزاتها مسبقا تكون قادرة على النهوض بالنشاط الاقتصادي المناسب لها من أجل توفير فائض القيمة عن طريق المنتجات المحققة بالإضافة إلى دلك يمكن لها أن تدمج أفراد المجتمع الباحثين عن فرص العمل في النشاط الاقتصادي، ولهدا تصبح التنمية المحلية تحقق البعد الاقتصادي عن طريق امتصاص البطالة من جهة وعن طريق توفير المنتجات الاقتصادية التي تتميز بها المنطقة من جهة أخرى سواء الاستهلاك المحلي أو التوزيع إلى الأقاليم الأخرى، وكداك تعتمد التنمية المحلية على بناء الهياكل القاعدة المحلية من الطرقات والمستشفيات...إلخ، هذه الهياكل القاعدة بالإضافة إلى كونها تسمح بدمج طالبي العمل، فإنها تمهد الطريق نحو الجو المناسب لأفراد القاطنين بدلك الإقليم، وتستقطب أصحاب رؤوس الأموال المتواجدين في الإقليم الأخر من أجل الاستثمار بهده المنطقة.[1]

[1] أحمد غربي، أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر، محاضرة، مجلة البحوث والدراسات العلمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية .. 07

2- البعد الاجتماعي

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المحلية على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية، ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لجميع أفراد المجتمع، بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال الشعوب في الاتخاذ القرار بكل شفافية، ولهدا نجد أن البعد الاجتماعي للتنمية المحلية يمثل حجزا الزاوية لأن توفير الحياة الاجتماعية المتطورة من شأنها أن تدمج كل طاقات المجتمع لتطوير الثروة وزيادة القيمة المضافة، وعليه نجد أن تسخير التنمية المحلية في خدمة المجتمع يمكنها أن تقدم لنا مجتمع يتصف بالنيل وينبذا الجريمة ومحبا لوطنه ومن منطقة، وهناك ميادين أخرى تشمل التنمية المحلية لها علاقة وطيدة بالبعد الاجتماعي مثل التعليم والصحة والأمن...إلخ، كل اهتمامات التنمية المحلية بهده الجوانب له أثره المباشر على شرائح المجتمع ايجابيا أو سلبيا.[1]

3- البعد البيئي

إن تدهور الوضع البيئي على المستوى العالمي ممثلا بالاحتباس الحراري وفقدان الطبقة الأوزان ونقص المساحات الخضراء واتساع نطاق الصحراء ما إلى دلك من مشاكل البيئة تتعدى الحدود الجغرافية للدول والدعوة إلى الدمج البعد البيئي في التخطيط المائي لدول العالم، وعلى أثر دلك عقدت الأمم المتحدة مؤتمر حول البيئة والتنمية في ريودي جانيرو وبالبرازيل سنة **1992**، ومن

[1] أحمد غرو .. المرجع السابق، ص 09.

الأهداف المؤتمر الرئيسية الدعوة إلى دمج الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية ومن أهم المسائل التي تطرق لها المؤتمر هي وضع وتقيد استراتيجيات وإجراءات لتحقيق تنمية مستدامة.

ومن أسس الاقتصاد التقليدي أيضا أن الناتج الوطني الإجمالي يعتبر مؤشرا لقياس أداء الاقتصاد والرفاهية على المستوى الوطني كما أن الاقتصاد لبيئي التقليدي أشار إلى مشكلتين، الأولى مشكلة الآثار البيئية والثانية الإدارة السليمة للموارد الطبيعية (التوزيع الأمثل للموارد الطبيعية غير متجددة من الأجيال).[1]

يركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مرعات الحدود البيئية بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف، إما حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وفي الأخير يمكن الجزم بأن التنمية مجبرة بمراعاة الأبعاد الثلاثة الاجتماعية الاقتصادية البيئية حتى تعود بالنفع العم على المجتمع.

4- البعد الثقافي

لما يتكون إقليم معين يستطيع تحقيق مسارات عدة للتنمية، ليس فقط في مجال جغرافي للممارسات الاقتصادية، ولكن هدا الإقليم يحقق بعدين الأول تنظيمي والثاني ؟؟؟ ثقافي الذي يلعب دور أساسيا في مسار تنمية الإقليم، فالإقليم المحلي له بعد ثقافي يميزه عن غيره، وهذا ما يعطي التنمية المحلية خصوصياتها فكل إقليم له خصوصية الثقافية التي تحدد مسار التنمية.

[1] أحمد غرو المرجع السابق، ص 10.

ومن هذا المنطلق فإن التنمية المحلية تشمل جميع مجلات الحياة، وتحاول الارتقاء بها وتجسيدها بشكل جماعي في مستوى إقليمي معين، وهذا ما يعطي التنمية المحلية الأهمية الكبيرة إلى جانب السياسات العمومية التي تسعى لتحقيق المصالح العام، وتحقيق التوازن الجهوي بين الأقاليم مع ترك حرية المبادرة للجماعات الإقليمية بدورها بأكمل وجه.[1]

ثانيا مجالات التنمية المحلية

بالنسبة لمجالات التنمية المحلية فهي متعددة تذكر منها:

- **التنمية الاقتصادية المحلية**

على الرغم من تعدد التعارف والتفسيرات حول هدا الموضوع، إلا أنه يمكن إعطاء تعريف مشترك، هو أن التنمية الاقتصادية هي تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذي يأتون من كل القطاعات ويعملون سوية لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج عنه اقتصاد بالمرونة والاستدامة وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجيدة وتحسين نوعية الحياة لعموم الناس بما فيهم الفقراء والمهمشون.[2]

[1] أحمد غريبي، المرجع السابق، ص 51.

[2] على كريم العمار، مقدمة في مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية، المعهد العالي لتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، (د.ن) ص01.

إذ فغاية التنمية فهي الرفاهية الإنسان ماديا عن طريق تحسين دخل الفرد وتحسين مستواه المعيشي، كما أن هدا النوع من التنمية التي تهدف أساسا إلى وضع مخططات يكون الغرض منها تطوير الوضعية الاقتصادية للمجموعة المحلية سواء كانت في الجانب الصناعي أو الزراعي وحتى المنشآت القاعدية، بما يسمح لاحقا بتوازن يمكنها من توفير منتجات اقتصادية تلبي بها حاجات أفرادها ومن تم فقد جاءت التنمية الاقتصادية بأطروحات مختلفة مبنية على الأسس المنهجية العلمية من أجل إسعاد الإنسان وتحقيق رخاءه المادي.

- **التنمية المجتمع المحلي**

وهو مجال تنموي يسعى للاهتمام بتنمية الجانب الاجتماعي لأفراد الإقليم الواحد، حيث أن جوهر هدا المفهوم هو العنصر الإنساني للتركيز على قواعد مشاركة الفرد في التفكير وإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض به، وبالاهتمام وخلق الثقة في فعالية برامج التنمية الاجتماعية والتي تنحصر أساسا في الخدمات العامة والخدمات الاجتماعية.

وهناك علاقة بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية حيث لا يمكن أن تحدث تنمية اقتصادية دون تغيير اجتماعي، ولا يمكن أن تحدث تنمية اجتماعية دون تنمية اقتصادية.[1] ومن أهداف هذه التنمية:

- تحسين مستويات التعليم والصحة والرفاهية عموما لكافة المواطنين.

[1] خنفري خيضر، المرجع السابق 21.

- زيادة الاهتمام بالطبقة المتوسطة والطبقة العاملة.
- زيادة نسبة الخبراء والفنين والعلماء في القوى العاملة.
- تزايد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وفي مجالات الحياة العامة.
- تعميم قيم حب المعرفة وإتقان العمل.
- تنمية الثقافة الوطنية.[1]

- **التنمية السياسية**

التنمية السياسية هي قدرة النظام على التعامل مع بيئة داخلية وخارجية، حيث أنها تهدف إلى تنمية النظام السياسي القائم في الدولة بما على اعتبار أن التنمية السياسية تمثل استجابة للنظام السياسي للتغيرات في البيئة المجتمعية والدولية، ولاسيما استجابة النظام لتحديات بناء الدولة والأمة والمشاركة وتوزيع الأدوار، ولا تكون التنمية السياسية إلا من خلال تحقيق استقرار النظام السياسي وهذا الأخير لا يتم إلا إدا توفر فيه الشكل أو الأخذ بأشكال بمشاركة شعبية الجماهيرية والمتمثلة في حق المواطنين في اختيار من يمثلونهم لتولي السلطة كاختيار النخب الحاكمة أو اختيار أعضاء البرلمان والمجالس التشريعية أو المحلية...إلخ، ومن خلال المشاركة السياسية يلعب المواطن دورا كبيرا في دعم مسير التنمية السياسية.[2]

[1] خنفري خيضر، المرجع السابق، ص 22.

[2] صلاح بلحاج، التنمية السياسية : نطرق في مفاهيم ونظريات، جامعة الجزائر(د.ن) 02.

- **التنمية الإدارية**

تعرف التنمية الإدارية على أنها العملية التي يتم بواسطتها تحسين قدرات ومهارات الأفراد المسؤولين عن الإدارة المنظمة.[1] كما تعرف بأنها عملية تغيير ايجابي أو حدث نقلة كمية ونوعية في مختلف الجوانب الإدارية الفكرية والعلمية، وتهدف التنمية الإدارية إلى إزالة مظاهر الخلل بإضافة إلى تحسين فعالية التنظيمات وتطويرها بناء على خطة واضحة ومدروسة.[2] حيث ترتبط التنمية الإدارية بتواجد قيادة إدارية فعالة لها القوة على شروع النشاط الحيوي في جوانب التنظيم ومستوياته كما يغرس في الأفراد العاملين بالمنطقة روح التكامل والإحساس بأنهم جماعة واحدة ومترابطة تسعى إلى تحقيق الأهداف والتطلع إلى المزيد من العطاء والانجازات كما أن مفهوم التنمية الإدارية يرتبط أكثر بتنمية وتطوير القدرات البشرية في الإدارة لتحقيق عنصر الكفاءة والفعالية في المؤسسات الإدارية العلمية وزيادة مهاراتها وقدرتها على استخدام هده الطرق في حل ما يوجهها من مشاكل ورفع مستوى أدائها وتطوير سلوكها بما يحقق أقصى ما في التنمية الاقتصادية.[3]

[1] خيصر خنفري، المرجع السابق 21.

[2] نوال بوكعباش، تأثير الموارد البشرية على التنمية الإدارية المحلية في الجزائر، دراسة حالة ولاية جيجل، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسات عامة، جامعة الجزائر، 2010 28.

[3] خنفري خيضر، المرجع السابق، ص، 22.

المطلب الثالث مقومات التنمية المحلية وأهدافها

أولا مقومات التنمية المحلية

1- المقومات المالية

يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها والنهوض بأعياد الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف احد كبير على حجم موردها المالية، ومن الطبيعي أنه كلما زادت الموارد المالية التي تخص الهيئات المحلية كلما أمكن لهده الهيئات أن تمارس اختصاصها على الوجه الأكمل معتمدة في ذلك على نفسها دون اللجوء إلى الحكومة المركزية للحصول على الإعانات المالية[1]، كما أن تسيير هده الموارد يتطلب وجود إدارة مالية على المستوى المحلي تستولي تنظيم حركة الأموال وهدا بتخطيط المالي الجيد وكدا الرقابة المالية المستمرة.

كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية[2]توفر نظام محاسبي كفء وتنظيم رشيد للمعلومات، وتحليل مالي وموازنة محلية أو قيم مالية دقيقة. إن توفر هده العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية2 ويجعلها تعمل بكفاءة عالية واستقلالية تامة.

[1] منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي. المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003 3 0 203.

[2] خالد سمارة الزغبي، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية. شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان، الأردن، 1985 5 9 35.

2- المقومات البشرية

يعتبر العنصر البشري أهم العملية الإنتاجية وفي نجاح التنمية المحلية. فالعنصر البشري هو الذي يفكر في كيفية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام، وهو الذي يدير التمويل اللازم لإقامة المشروعات، كما أنه هو الذي ينقد هده المشروعات، ويتابعها ويعيد النظر فيها يقابله من مشكلات وبضع الحلول المناسبة لها في الوقت المناسب.

إن دور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين:

- **الأولى**: هي أنه غاية التنمية، حيث أن هدف التنمية هو الإنسان.
- **الثانية**: أنه وسيلة تحقيق التنمية.

3- المقومات التنظيمية

تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة المرافق المحلية وتنظيم الشؤون المحلية.

وتعرف الإدارة المحلية بأنها:[1]

نقل أو تحويل سلطة إصدار قرارات إدارة إلى مجالي منتجة من المعين.

[1] علي خاطر شنطاوي، قانون الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2002 2 0 97.

ثانيا أهداف التنمية المحلية

ترمي التنمية المحلية إلى تحقيق مجموعة مترابطة من الأغراض التي تسهم في تطوير المجتمعات المحلية في كافة مناطق الدولة. ويتم أهدف العام للتنمية المحلية بالشمولية وتعدد الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية والبيئية وغيرها. ويمكن تلخيص أهم الأهداف التنمية المحلية فيما يلي:[1]

- **إشباع الحاجات الأساسية للفرد**

إن إشباع الحاجات الأساسية للأفراد هو مطلب شعبي كما هو واجب على الدولة لتحقيق استقرار أفرادها وإزالة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين داخل المجتمع المحلي لتلبية احتياجاتهم الأساسية العلاج والأمن والسكن واللباس والمأكل والتعليم والعمل، وتسعى التنمية في هذه المرحلة إلى توفيرها أو التخفيف من حدتها، كانتشار الأوبئة، وانتشار الأمية والبطالة والفقر، وكلها تعر شرط أساسيا لتحسين حاجيات الأفراد الأساسية والحقيقية داخل المجتمع مع توفر إمكانية التطلع لما هو أفضل.

[1] نائل الحافظ لعولمة، إدارة التنمية الأسس، النظريات، التطبيقات العملية، عمان، دار نهران للنشر والتوزيع 2009 9 0 154-155.

- **تحقيق الذات وتأكيد الشعور بانتماء للإنسانية**

لقد انتشرت في وقتنا الراهن سلوكيات ستود مختلف المجتمعات ذات نمط مادي، وهذا بلا شك يؤدي إلى اختلاف طبعيه تقرير الذات وأشكال التعبير عنها من مجتمع محلي إلى أخر وأضحى الرفاه الاقتصادي المادي الوجه المحبب لهذا الشعور بالاحترام الآخرين وهذا الطبعة المادة السائدة فأصبحت مؤشر للمكانة الاجتماعية.

- والحقيقة أن المكانة تأتي مما يضفيه الفرد أمجتمعه المحلي والوطني لدا تحقيق الذات تكون بالعمل الذي يشعر بالاعتزاز والانتماء للمجتمع المحلي، والولاء للإنسانية ويشعر الفرد أنه في كيان يحترم ويأخذ في حسبان التعامل معه من جانب المسؤولين، وإن تحرص هده القيم على حمايته والاعتراف بإنسانية في مواجهة المجتمع.[1]

- **تقليل التفاوت بين الأفراد**

تعيش معظم البلدان النامية في تميز وتفاوت كبير بين أفراد مجتمعاتها، هذا التفاوت الذي أساسه نصيب الفرد من الدخل والثروة واستحواذ فئة قليلة عليها وهذه المظاهر تمتد إلى المجتمعات، ينشأ التفاوت وتشعر أغلبية من المجتمع بعدم العدالة الاجتماعية مما يولد في المجتمع طبقات مختلفة، فيما تتزايد طلبات فئات الاعتبار في طلب السلع الكمالية، وهنا تلجأ الدولة إلى

[1] محمد بلخير، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية دراسة ميدانية لولاية تمنراست، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع والتنظيم والعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004 4 0 40.

استراد بعض المستلزمات الكمالية والتي تأثر على ميزان المدفوعات، مما يقلل المشاركة الفعلية التي تدعم التنمية المحلية ونقص التماسك الاجتماعي.

إن تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات من الأهداف العامة يجب أن تسعى التنمية المحلية إلى تحقيقها بوسيلة أخرى.

- **بناء الأساس المادي للتقدم**

إن بناء الأساس المادي مهم لأي تنمية تريد بلوغ التقدم الحقيقي فمعظم الدول المستقلة تعتمد على بناء قاعدة أساسية واسعة للهيكل الإنتاجي، فالتنمية المحلية تكون فعلية حينما تركز على خلفية بناء الأساس المادي للتقدم والانطلاقة الحقيقية لتوسيع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية.

إن بناء القاعدة الواسعة للهيكل الإنتاجي ما هي إلا بداية الطريق للتنمية المحلية الهادفة وبعدها تختار اتجاها تبعا لإستراتجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يأخذها المجتمع طبق لأولوياته التنموية وحاجاته الاجتماعية.[1]

- **زيادة الدخل المحلي**

إن زيادة الدخل سواء الدخل المحلي أو الوطني مهم لأي تنمية إذ يعد عصب التنمية ومحركها الأساسي لذلك المداخل التي يتم على أساسها برمجة المشاريع وإقامة خطة لذلك فإن الدخل

[1] محسن يخلف، دور الجمعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية بسكرة، مذكرة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسة عامة وإدارة إقليمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014 4 0 47.

المحلي مرتبط ارتباطا وثيقا بمدى توفر رؤوس الأموال والكفاءات التي تساهم بدورها بتحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل الحقيقي المحلي، وتسعى جهود الدولة النامية لإيجاد توازن حقيقي بين معدل النمو الديمغرافي وزيادة الدخل المحلي.[1]

- **الرفع من مستوى المعيشة**

إن الروع من مستوى المعيشة هدف ومطلب كل تنمية، وتعمل التنمية المحلية على تحقيقه لكافة أفراد المجتمع المحلي من خلال تنمية الموارد البشرية والمادية، فزيادة الدخل القومي والمحلي تصاحب التغيرات الحاصلة في هياكل الزيادة السكانية وتنظيمها، والتراكم في المواليد لتتلاءم والمعدل المناسب الذي يحققه رفع مستوى المعيشة أو المعادلة تقتضي كلما كان مستوى المعيشة منخفض كلما كان في المقابل معدل نصب الفرد من الدخل القومي أو الدخل المحلي هو الأخر منخفض، لذلك من الأهداف العامة للتنمية المحلية تحسين والرفع من مستوى المعيشة.

- **إتاحة الحرية والقدرة على الاختيار**

إن التنمية المحلية تعد البلوغ التحرر من قهر ظروف البيئة والثقافة الإنسان على تجاوز العوائق الفكرية والإنسانية لتحقيق حياة أفعل، ويتحرر من دهنيات ضيقة محلية.[2]

[1] محسن يخلف، المرجع السابق) 48.

[2] محمد بلخير، المرجع السابق، ص 41.

خلاصة الفصل

يمكن القول أن البترول مادة إستراتيجية تتأثر بالعوامل الاقتصادية والسياسية مما يضفي عليها الطبيعة الدولية وأهميته خاصة إلى جانب أنه المصدر الرئيسي للطاقة.

ومن خلال هذا الفصل يمكن أن نستخلص أن الأزمة البترولية لها أثر على الاقتصاد الوطني مما يجعل الدولة تحث عن عوامل انطلاق اقتصادية والتفتح على الاستثمارات وتبني شراكة الأجنبية.

ونظرا لتعمد الرؤية والأفكار حول مفهوم التنمية يثبت لنا صعوبة الاتفاق على صياغة تعريف مطلق كمفهوم التنمية نظرا لتعدد أبعادها ومستوياتها وتشابكها مع مفاهيم أخرى مثل النمو والتغيير والتطوير.

الفصل الثاني

أثر الأزمة البترولية على التنمية المحلية في الجزائر

لقد تميز القرن الواحد والعشرون بكونه عصر البترول حيث احتل النفط مكانة عالمية مرموقة ليس فقط كعامل من عوامل الطاقة، بل كمورد اقتصادي استراتيجي تعتمد عليه كل الشعوب في استعمالاتها اليومية وفي كل المجالات، كما أصبحت الصناعة البترولية من ابرز وأهم الأنشطة الصناعية الحديثة للاقتصاد العالمي وحقيقة دلك تظهر من خلال توسع وتضاعف معدلات إنتاجية واستهلاكية، فتزايدت أهميته بتزايد الطلب عليه في ظل فشل محاولات الانتقال بالاقتصاد العالمي من اقتصاد بترولي إلى اقتصاد جديد.

المبحث الأول دور النفط في اقتصاد الجزائر وأهميته وتحدياته

فقد كان قطاع المحروقات محتكر من طرف الشركات بترولية أجنبية قبل وبعد الاستقلال مما أدى إلى الجزائر بتفكير في استعادة ثرواتها، ودلك بإنشاء أداة وطنية هادفة لاستغلال مصادرها الطاقية لفائدة الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول مكانة وأهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري

تكمن أهمية النفط الاقتصادي في أنه يتمتع بمزايا هامة وعديدة، بحيث أنه سلعة إستراتجية لها خطورتها وقت السلع والحرب على السواء فهو أهم عناصر التقدير الاستراتجي للدول، وعليه تستند قوة الدول من خلال سيطرتها على موارد التحكم في الصراع العالمي بأسره، ودلك باعتباره مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها.[1]

وتمكن أهميته في حقيقتين:

أولها كونه مصدر الطاقة ويحظى بمكانة متميزة بين مجموع هده المصادر الناجمة عن أسباب فنية واقتصادية عديدة تتمثل في درجة الاحتراف العالمي وارتفاع معاملة الحراري ونظافة استخدامه، وسهولة نقاه وتخزينه وانخفاض تكاليف إنتاجه إلى ما يتجه إلى مزايا أخرى.

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، الجزائر اليوم بلد ناجح بدون طبعة، 2004 ص 39.

وثانيهما لأنه مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبتر وكيماوية، وتتمثل هذه الصناعات القائمة أساسا على النفط في صناعة زيوت التشحيم والورق والمطاط والمنظفات الصناعية...إلخ، جانب بعض الصناعات الغذائية أيضا.

بالإضافة إلى ذلك فان الاقتصاد الجزائري لد اعتماد مطلق على المحروقات إذ أنه حوالي ثلتي الإنتاج المحلي والدخل القومي مصدرهما لإنتاج المحروقات من نفط وغاز طبيعي، والثلث الأخير في معظمه هو دخل مميز مباشر للمحروقات إضافة لكونه أكثر من **60%** من الإيرادات المحلية للميزانية العامة، مصدرها الأرباح التي تجنيها الحكومة من الصادرات البترول والغاز، كما أنه يلعب دور غير مباشر في دعم أجور ورواتب العمل، وتمويل الاستهلاك العام والخاص ودعم نشاطات النتاج من زراعة وصناعة تحويلية، ودعم الصناعة البترولية ومنتجاتها المكررة.[1]

وتكمن أهمية قطاع المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري فيما يلي:

أ- المحروقات والجباية البترولية والتجارة الدولية

تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من **97.5%** من الصادرات الجزائرية والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، ومما يمكن استنتاجه من صادرات الجزائر أنها اعتمدت التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار البترول، أما بالنسبة للحياة البترولية والتي تعتبر طرف مهم في عملية التطوير الاقتصاد الوطني،

[1] عبد اللطيف بن أشنهو، المرجع السابق، ص 40

وتوجيه ونوع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، إذ تتضح أهميتها في تمويل نفقات التجهيز، وفي سنة **2001** مثلا ساهمت بـ **66%** من مداخل الدولة الضريبية، فهده الحصة تعكس عدم استقرار الإنتاج الذراعي وهشاشة الخدمات والصناعة الحديثة، كما تساهم الجباية البترولية في إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاستثمارات المحققة في مجال المحروقات.

ب- المحروقات والقطاع الصناعي

تعكس أهمية المحروقات في المساهمة في خلق وحدات صناعية والتموين بالتجهيزات اللازمة في إطار الوظيفة المالية لقطاع المحروقات، وفي التحولات البترو كيماوية، كما تستعمل المحروقات كمادة أولية وسيطة في الكيمياء العضوية كتكرير البترول الذي يمكن من الحصول على قائمة طويلة من المنتجات النهائية كالبترول، البوتان، الزيوت، حيث استطاعت الجزائر تحقيق أكثر من النمو.[1]

المطلب الثاني تطور إنتاج النفط في الجزائر

أولا تاريخ النفط في الجزائر

إن النفط في الجزائر موجود جيولوجيا من القدم وتمت ملاحظته على الطبيعة من قبل الفلبين والرومان، العرب والأتراك، إلا أن بداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر كانت مع بداية القرن **20**.

[1] عبد اللطيف بن أشنهو المرجع السابق، ص 41.

وفي شمال البلاد ظهرت مؤشرات نفطية على سطح الأرض مثل بئر تليوانت (جنوب غرب غليزان) الذي تم اكتشافه سنة **1915**، إضافة إلى واد قطرين(جنوب سور الغزلان) وقد كانت سنة **1956** هي بداية النتاج الفعلي للنفط في الجزائر إذ بلغ إنتاج واد قطرين (بئر بترولية) ما يعادل **308.7** ألف خلال الفترة (**1949-1956**)، وبعد الحرب العالمية الثانية برزت أهمية النفط كمصدر أساسي واستراتجي من مzادر الطاقة ما جعل فرنسا تسعى إلى استغلال الثروة البترولية في الجزائر، فتولت الشركة الفرنسية للبترول "**cfpa**" الشركة الوطنية للبترول " **nepal**" وشركة التنقيب واستغلال البترول في الصحراء " **cep**" مهام التنقيب عن أبار نفطية خاضعة للسيطرة الفرنسية، وفي يناير **1956** تم اكتشاف حقل عجلة كأول بترولية هامة في الصحراء، وفي جوان **1956** تم اكتشاف حقل حاسي مسعود أكبر الحقول البترولية في الجزائر، وفي نوفمبر **1956** تم اكتشاف حقل حاسي الرمل للغاز الطبيعي بطاقة إنتاجية أولية قدرت بمليون متر مكعب.[1]

وقد شجعت هده الاكتشافات الحكومية الفرنسية على إعداد تشريع أكثر ملاين لتأمين استغلال الصحراء، فجاء قانون البترول الصحراوي في نوفمبر **1958** يشجع رؤوس الأموال الخاصة سواء كانت أجنبية أم فرنسية للاستثمار الميدان البترولي في الجزائر وبعد الاستقلال السياسي للجزائر سنة **1962** اتجهت السلطات السياسية إلى وقف نهب الثروة البترولية بإنشاء

[1] Robah mahiout. Le pétrole algérien. Eamp. Alger 1947. P 106.

شركة وطنية تحمي مصالحها، فتأسست سونطراك **1964/12/31** تتولى مهمة كسر الاحتكارات الجنبية من خلال قيمها بجميع الأنشطة التنقيب، النتاج، النقل والتسويق بالنسبة المحروقات الجزائرية في ظل سياسة بترولية مستقلة. وقد استطاعت سوناطراك في نهاية سنة **1967** أن تفرض وجودها إدا تمكنت من التحكم في جميع النشاطات البحث، التنقيب. التحويل إلى النقل والتسويق، وتمكنت الجزائر أن تبسط نفوذها كليا على ثرواتها بالإعلان عن التأميم لكلي للموارد الوطنية بتاريخ **1971/02/24** لتتحول ممتلكات الشركات الفرنسية الأجنبية لصالح الشركة الوطنية سوناطراك، ويمكن ملاحظة سيطرة سوناطراك على القطاع النفطي في الجزائر.[1]

ومايمكن الإشارة إليه أن الجزائر وقعت اتفاقية مع فرنسا **1965** تحصلت فرنسا من خلالها على امتيازات كبيرة حولت السيطرة على أكثر من ثلثي النفط الجزائري، ومع أن إنتاج الغاز ارتفع من **806** مليون م3 في سنة **1964** إلى **2342** مليون م3 سنة **1968** إلا أن دلك لم يعد بالفائدة على الجزائر بسبب هيمنة الشركات البترولية لدلك شرعت السلطات الجزائرية في مفوضات مع فرنسا لإعادة النظر في السياسة الاستغلالية المكشوفة من طرف شركاتها العاملة في الجزائر لكنها لم تتوصل معها إلى نتائج مرضية فقررت السيطرة المباشرة على ثروتها النفطية ووضعها تحت ملكية ورقابة الدولة لتعلن في تاريخ **1971/02/24** التأميم الكلي للموارد الوطنية وإلغاء الامتيازات المعطاة للشركات الأجنبية، وتحويل حقوقها إلى الشركة الوطنية سوناطراك، مع التأكيد

[1] Robah mahiout, opcit, P 107.

على مواصلة تزويد السوق الفرنسية بالنفط وبسعر السوق السائد ليدعم الاستقلال السياسي بالاستغلال اقتصادي.[1]

ويعتبر تأميم الجزائر لمواردها النفطية خطوة أساسية وأولية لتحقيق تنمية اقتصادية شاملة، فمن جهة ترتكز أغلب الصناعات الرئيسية في الاقتصاد على القطاع النفطي، ومن جهة أخرى إما يوفره هدا القطاع من موارد مالية تستعمل لتمويل قطاعات الاقتصاد، وقد أقرت الجزائر مجموعة من القواعد تضمنتها مراسيم تشريعية حول قضية الأسعار، تناولت سعر البترول في الجزائر الذي أصبح يصدر من الطرف الوطني بقرارات كاملة السيادة تمتلك سلطة تصليح الأسعار المحددة إدا وقع تعديل جوهري بمعطيات الاقتصاد الدولي للبترول أي إخضاع السعر لمبدأ تغير الطرق، وبانضمام الجزائر إلى منظمتي الأوبك والأوبيب أصبح تحديد الأسعار المعلنة يخضع لقرارات تنظميه تتفق عليها حكومات الدول الأعضاء، كما وفرت الأوبك خصوصا حماية لأعضائها من خلال المحافظة على مصالحهم من استغلال الشركات العالمية.

وتسيطر سوناطراك حاليا على **80**% من إجمالي النتاج الجزائري من النفط الخام و**43**% في قطاع المناجم، وبلغت نسبة إنتاج سوناطراك ما يقارب **39**% من إجمالي النتاج سنة **2005** لترتفع إلى **57**% سنة **2008**، وبلغت قيمة استثمارات سوناطراك خلال **2004- 2008** ما

[1] عيسى مقليد ، قطاع قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستر، تخص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2008/7 ص 38.

قيمه **21** مليار دولار، أما الغز الطبيعي فقد بلغ إنتاج سوناطراك سنة **2004** ما يقارب **140.8** مليار متر مكعب ليشهد سنة **2008** إلى **171.1** مليار متر مكعب.[1]

ويتميز البترول الجزائري خاصة بخطات هي التالية:

1- القرب من الأسواق

إن الموقع الجغرافي للجزائر يعطيها أفضلية كبيرة لقربها من الأسواق الأوربية خاصة مقارنة بالدول الشرق الأوسط، مما يجعل منتجاتها البترولية والغازية في وضع تنافس أفضل، فمن ناحية البترول الخام وجدت الجزائر البترول الليبي منافسا لها بين قربه من موانئ التسليم الايطالية.

ومن ناحية الغاز الطبيعي يبقى المنافس الكبير للجزائر هو الغاز الروسي من حيث الاحتياطي بما يعدل **47** مليار متر مكعب سنة **2006**، وسهولة نقله عبر الأراضي الأوربية إلى شمال وشرق أوربا، فيصبح أقل كلفة لأن عملية النقل تتم برا عبر أنابيب الغاز عكس الغاز الجزائري يتم نقله عبر الأنابيب البحرية.

وقد كانت الجزائر تعاني من منافسة الغاز الهولندي والنرويجي بسبب قربيهما من المناطق الأوربية إذ يتم الربط بينهم بشبكات توزيع الغز فقط، وبالمقارنة مع هده الدول تبقى الجزائر من حيث الموقع الجغرافي في وضع أفضل.

[1] Abdellatif. Alg rie : la modernisation maitres e. Alpha design. P 16.

أما من حيث الجودة والتوعية فان النفط الجزائري يتميز بنوعية جيدة مقارنة بأنواع النفط المصدرة من قبل دول الأوبك، فالبترول المستخرج من واد قطرين بلغت كثافة **0.83** فهو يحتوي على **34**% من البنزين، و**24**% غازوال، و**32** وقود التدفئة، و**8**% زيت و**1**% برافين.[1]

ويتضمن بترول الجزائر الأساسي المعروف بـ "**صحاري يلند**" خصائص ايجابية من حيث حلوه من الكبريت وتميزه مقارنة مع بالنفط العربي الخفيف، كما أنه قريب الشبه بنفط بحر الشمال.

وقد بلغ سعر البترول الجزائري "صحاري بلند" ما يقارب بـ **38.4** دولار للبرميل سنة **2004** ثم إلى **98.9** دولار للبرميل سنة **2008** أي بزيادة سنوية قدرها **32.4**%.[2]

تطور إنتاج النفط في الجزائر: يساهم النفط بأكثر من **95**% من إيرادات الصادرات الجزائرية، إن مداخلي البترول والغاز تشكل **36.4**% من الناتج الإجمالي، و**65**% من مداخلي الدولة، وتشغل حوالي **3**% من القوة العاملة.[3]

وإن استثمار النفط الوطني يحقق فوائد جمة منها:

- تأمين فرص العمل لأيدي وطنية، وخلق وتكوين كادر فني وتكلمي مؤهلا تأهيلا عالي الاختصاص.

---

[1] Rabah mahiout, Op.cit, P 108.

[2] تقرير الأمين العام السنوي، المنظمة الأوبك، العدد، 35، سنة 2008 8 0 39.

[3] مصطفى بودرامة، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، مداخلة، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامين للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بجامعة، سطيف، 2008 8 0 09.

- توسيع قاعدة التشابك القطاعي بين القطاعات الاقتصاد الوطني، من خلال ،قامة تربيطات أمامية مع العديد من المشرعات لتكرير النفط، الأسمدة، الكهرباء، توفير الوقود.
- تأمين إيرادات من القطاع الأجنبي.
- إن النفط يتمتع بالقدرة على تأمين الطاقة للازمة لتشغيل الآلات التي تتكدس فيها التكنولوجيا الصناعات المتطورة التي يستوردها العالم بكثافة، وإذا كانت الطاقة النووية لتمكنها تأمين قدر أكبر من القدرة الحرارية إلا أن استعمالها مازال محدود على الصعيد العالمي حتى الآن.
- تشكل الزيوت النفطية أفضل أنواع الزيوت المستخدمة في عملية التشحيم أو التزييت نظرا لنوعيتها السليمة وأسعارها المشجعة، وإن الصفة العازلة لزيوت البترول تجعل منها أحد أهم الاستخدامات في العالم المحولات، والكابلات، وعملية وصل الأسلاك تحت الأرض. [1]
- يعتبر صناعة النفط ومشتقاته من الصناعات الحديثة التي يقدر عدد المنتجات المتفرعة عنها بأكثر من **80** ألف منتج، كالبلاستيك والألياف الصناعية والمطاط الصناعي والمنظفات، والمبيدات الحشرية، والأسمدة، والدهانات، والأدوية والملونات...إلخ.

ولذلك فان الدولة ترى ضرورة فتح قطاع الاستكشاف والإنتاج النفطي أمام الشركات الأجنبية لأسباب عديدة وتكنولوجية واقتصادية وجيولوجية، حيث أن أهم الأسباب من الناحية

[1] E tinne dalemont. Le p trole. Edition refondue. 1979. P 19 -20.

التكنولوجية هو تراجع إنتاج الآبار النفطية، ومهما كانت الحقول النفطية كبيرة فإنها تخضع لتراجع الإنتاجية وللمحافظة على مستويات الإنتاج يتطلب استثمارات رأس مالية كبيرة، تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا هاما ومؤثر في صناعة البترول في الجزائر بحيث تعتبر هده الاستثمارات الركيزة الأساسية لصناعة البترول وتبرز أهميتها في الأسباب التالية:

-ضعف المدخرات الوطنية، وعدم توافر رأس المال الوطني للقيام بهده المهام.

-ارتفاع درجة المخاطرةعدم التأكد من مردودية هده الاستثمارات خاصة في مرحلة البحث والاستكشاف الأولية، الأمر الذي تحجم عنه الاستثمارات الوطنية المتاحة.[1]

- احتياج صناعة البترول لتكنولوجيا حديثة ومتطورة، كثيفة رأس المال حتى تقلل من درجة المخاطر وعدم التأكد، وهذه التكنولوجيا لا يمكن توافرها بالإمكانيات والموارد المحلية حيث أنها مكلفة إلى حد كبير.
- احتياج صناعة البترول إلى مهارات فنية وبشرية عالية وخبرات مختصة خاصة في مراحل البحث والاستكشاف.

[1] مصطفى ديبون، مرجع سابق، ص 10.

لكن هذه الاستثمارات الأجنبية تواجهها عدة مخاطر يمكن تلخيصها في مجموعة الآتية تتمثل في:

- انخفاض أسعار الزيت الخام.
- ارتفاع تكاليف الإنتاج.
- انخفاض الفائدة على رأس المال نتيجة ما سبق.
- تغير التشريعات الاقتصادية.[1]
- عدم الاستقرار السياسي وكثرة الإضرابات السياسية.
- تنازع المناطق بين الدول خاصة مناطق الحدود.
- ظروف الحفر صعبة.

وبناءا عليه فقد فتحت الجزائر هدا القطاع للشراكة ووفرت الضمانات الكافية ضد التأميم، ومكنتها من تحويل أرباحها دون قيود، مما نوع الشركات البترولية الأقدم بسرعة نحو الاستثمار الجزائري،ففي سنة **1992** تم إمضاء **12** عقد استغلال مع الشركات الأجنبية، وتداعمت علاقة الشراكة أكثر من خلال صدور قانون **1993** المرسوم التنفيذي رقم **12/93** المؤرخ في أكتوبر **1993** والمتعلق بتشيع وترقية الاستثمار في الجزائر الذي جاء في سياق التوجه نحو اقتصاد السوق والاستعداد للاندماج في الاقتصاد العالمي، وخلال الفترة **99-2001** تم حفر **52** بئر، واكتشاف **08** أبار في إطار الشراكة بين سوناطراك والشركات الأجنبية.

[1] مصطفى ديبون المرجع السابق، ص 11.

المطلب الثالث المشاكل والتحديات التي تواجه النفط في الجزائر

أ- المشاكل التي تواجه النفط في الجزائر

محاولة الولايات المتحدة السيطرة على منابع النفط بالضغط على الحكومات المنتجة يضاف إلى ذلك أن الولايات المتحدة تستخدم التجسس الاقتصادي والصناعي في مجال النفط باعتباره من القطاعات الحيوية لاقتصادها، حيث أن هناك تعاونا بين جهاز الاستخبارات الأمريكية والشركات الصناعية العاملة في مجال الصناعة في حقول النفط[1] وهي تقدم دعما لشركاتها النفطية.

إن أزمة النفط تصيب الدول النامية والمتقدمة، ولكن الدول المتقدمة قدرتها على استيعاب التاريخ والتعامل معه تأشيرا على جغرافية الأحداث جعلها تتمتع بقدرة فائقة على الأزمات الدورية، وتوظيفها توظيفا لا يغير من وضعية التقسيم الدولي للعمل، كما يعمل على تعميق هذا التقسيم بما يخدم مصالحها وينقل الأزمة كلية إلى الدول النامية والتي تتأثر سلبيا بشدة لطبيعة هياكلها الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن انخفاض أسعار النفط يؤثر تأثيرا كبيرا على الاقتصاد الجزائري.

إن الدول المستهلكة للنفط ستحاول ترشيد وتخفيض استهلاكها في ظل ارتفاع الأسعار، كذلك فإن ارتفاع أسعار البترول سوف سوف يؤدي في النهاية إلى تطوير وإيجاد بدائل للطاقة،

[1] فتوح ابو ذهب صادق، هيكل التجسس الاقتصادي والصناعي وموقع العالم العربي، سلسلة دراسات اقتصادية، مركز الخليج للدراسات الإستراتجية، العدد3 2001 1 0 29.

وعند وجود هدا البديل فإنه من الصعب رجوع الطلب على البترول إلى ما كان عليه حتى لو انخفض سعره.

إن النفط يسعر بالدولار الأمريكي ذي القيمة المثقلة ارتفاعا وانخفاضا مما ينعكس سلبيا على حجم الإرادات النفطية فيعرض الجزائر إلى تقلبات واسعة، علما بأن سعر الدولار نفسه في الأسواق الصرف الأجنبية هو أدت من أدوات السياسة الاقتصادية الخارجية الأمريكية، كما أن تسعيرة النفط يتم بقرارات سياسية أكثر منه تبعا لقوى العرض والطلب في السوق الحرة. [1]

أن صناعة النفط تتطلب رؤوس أموال ضخمة للاستثمار في عمليات الاستكشاف، وارتفاع عامل المخاطرة المالية المرتبطة بعمليات التنقيب والحفر، يضاف إلى تناقص الاحتياطي النفطي باستمرار بسبب الاستعمال.

ب- التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر

تواجه الجزائر في إنتاج النفط عدة تحديات مختلفة يمكن أن نذكر من أهمها الأتي:

ـ التحدي الأول

مادة النفط مادة ناضبة، وبالتالي لابد من الاستثمار في الطاقة النووية وتشيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة كالشمس والرياح.

[1] فتوح ابو ذهب صادق، المرجع السابق، ص 30.

التحدي الثاني

لا يزال سعر الغاز الطبيعي حتى الآن أقل من مصادر الطاقة الأخرى المثلية والبديلة من حيث القيمة الحرارية، وتلعب الغازات الطبيعية والصاحبة دورا كبيرا كمادة أولية في عدة فطاعات إنتاجية مثل قطاع الأسمدة وقطاع الصناعات النسجية وشركات الحديد والصلب وصناعات البترو كيماوية بإضافة إلى أهمية الغازات الطبيعية والمصاحبة كوقود لإخلال المنتجات البترولية "البوتاغاز- الكيروسين- السولار- المازوت" في محطات توليد الكهرباء الحرارية والغازية وفي القطاع المتر لي التجاري.[1]

وبالتالي فيجب على الجزائر الاهتمام بسوق الغاز لأنها سوق واعدة، ولقد تصدرت شركة جازبروم الروسية قائمة الشركات في إنتاج الغاز عالميا حيث بلغ إنتاجها حوالي **54** مليون ثم شركة مثل الهولندية بحوالي **7.5** مليون ثم شركة أكسون الأمريكية حوالي **606** مليون، وتاليها شركة سوناطراك الجزائرية في المرتبة الرابعة حوالي **6.5** مليون.

التحدي الثالث

ضريبة الكربون هي ضريبة تعتزم دول الاتحاد الأوربي فرضها على استهلاك الوقود العضوي (بترول- الفحم) بغرض الحد من الاستهلاك من هذا الوقود، وكذلك استخدام حصيلة هده الضريبة في معالجة أثار التلوث البيئية بغاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استخدام هذا الوقود،

[1] فليري مارسيل، عمالة النفط: شركات الوطنية في الشرق الأوسط، ترخيصات البوستاني، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2007 ص242.

إن الداعي إلى هذه الضريبة يقررون أن ارتفاع درجة الحرارة الجو شأنه شأن تلوث البيئة، إنما هو كسلعة.[1] خارجية يتحملها المجتمع نتيجة لحرق الوقود الكربوني، وقد تم تجاهل هده التكلفة حتى الآن عند تقرير سعر البترول وغيره من الوقود الكربوني لأن كل من المنتج والمستهلك لم تقع عليه مسؤولية الضرر البيئي، ومن أثارها أن فرض الضريبة على السلعة مما يؤدي إلى ارتفاع في الثمن يؤدي إلى انكماش الكية المطلوبة من السلعة وكذلك من السلع الأخرى المكملة لهذه السلعة، وكذلك من الطبيعي أن ارتفاع ثمن سلعة ما بسبب فرض الضرائب عليها تدفع المستهلكين إلى تخفيض طلبهم من هذه السلعة أو إيجاد بدائل لها أو إتباع الأسلوبين معا، وتكون المحصلة النهائية انخفاض الطلب على السلعة وكذلك الحال بالنسبة للبترول.

- **التحدي الرابع**

لقد أصبحت عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات مسألة لافتة لأنها تسير بخطط متسرعة لا امتياز لها من قبل، وأضحت في الوقت ذاته إحدى استراتجيات المهمة، التي تطبقها الشركات من أجل الحصول على حصة أكبر في السوق، وكذلك تكون اتحادات إستراتجية مع شركات أجنبية بهدف الحصول على إنتاج ذي تقنية عالية وبكلفة منخفضة، مما يمكنها الحصول على إيرادات أعلى ومن ثم السيطرة على النشاط الاقتصادي العالمي.[2]

[1] كتوش عاشور وبلعزوز علي، الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية، مجلة اقتصاديات شمال ايفريقيا، 52005/05/02 q 168.

[2] فليري مارسيل، كالغة النفط: شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، ترجمة مسان البستاني، الدار العربي للعلوم، بيروت 2007 68 242.

ويمكن القول بأن عمليات الاندماج بين الشركات النفطية تستهدف ما يلي:

أ- إن الاندماج يؤدي إلى زيادة حجم الشركات النفطية ويؤدي إلى خفض التكاليف والحصول على حصة أكبر في السوق وعلى رأس مال، لبناء وحدات إنتاجية كبيرة، كما أن التطور الكبير في أسواق النفط الذي أدى إلى نمو الطلب على مواد تكنولوجية أكثر تطورا ومنتجات أكثر تنوعا كان دافعا أخر للاندماج.

ب- الحصول على احتياطات جديدة مؤكدة من النفط الخام بعد أن تناقصت احتياطات البعض الشركات النفطية الكبيرة، والحصول على احتياطات بتكلفة منخفضة واحتمال تخفيض تكاليف البحث عن احتياطات جديدة في المستقبل بسبب قلة عدد الشركات التي تتنافس في ما بيدها للحصول على امتيازات للبحث والتنقيب عن النفط.[1]

إن عمليات الإدماج بين الشركات المتعددة الأجنبيات في القطاع النفط ستؤثر دون شك في موقف التنافسي للشركات الوطنية في الدولة الجزائرية التي سعت إلى تكوني قاعدة للصناعة النفطية فيها، لأن هذه الشركات لا تستطيع منافسة شركات النفط العالمية، التي لمت كثيرا من خلال عمليات الاندماج الواسعة.

[1] فليري مارسيل، المرجع السابق، ص 243.

المبحث الثاني انعكاسات الأزمة البترولية على مشاريع التنمية المحلية في الجزائر

بدأت أسعار البترول في انخفاض إلى أن وصلت إلى أقل من **50**% حيث طرح هدا التراجع المحسوس لأسعار النفط عدة تخوفات على القدرة المالية للجزائر التي يعتمد اقتصادها على المحروقات، وترتبط مداخليها بعائدات البترول الذي تتراجع أسعاره يوما بعد يوم في السوق العالمية، مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد ما يدخل الجزائر في أزمة اقتصادية قد تستمر لسنوات.

المطلب الأول انعكاسات الاقتصادية لانخفاض أسعار البترول.

نظرا لتبعية الاقتصاد الوطني إلى قطاع النفط تبقى الجزائر اكبر دولة متضررة من تقلبات أسعار النفط وانعكاساته على الاقتصاد الجزائري، فقد خلف انخفاض أسعار البترول أثار بارزة على الجانب الاقتصادي في الجزائر ويمكن معرفة دلك من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية التي تتمثل أهمها فيما يلي:[1]

1- الميزان التجاري

سجلت الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة **2014**م فائضا تجاريا قدره **5.39** مليار دولار مقابل **6.6** مليار دولار مقارنة بنفس الفترة الماضية مسجلا بدلك تراجع قدره

[1] من الموقع الالكتروني: http://www.alkhbarelyoumi.dz أخر تصفح بتاريخ: 2017/03/15.

18%، حيث بلغت قيمة الصادرات الجزائرية مند شهر جوان إلى غاية سبتمبر **2014**م نحو **49.23** مليار دولار مقابل **48.53** مليار دولار خلال نفس الفترة من سنة **2013**، أما بالنسبة للواردات فقد بلغت قيمتها **43.83** مليار دولار مقابل **41.93** مليار دولار من نفس الفترة، مما يعني ارتفاعا قدره **4.55**% حسب أرقام المركز الوطني للإعلام والإحصاء التابع للجمارك الجزائرية. وحسب نفس الإحصائيات فان نسبة تغطية الواردات بالصادرات قد بلغت **112** بالمائة خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة **2014**م مقابل **116** بالمائة خلال الفترة من السنة 2013م، وحافظت المحروقات على حصة الأمد من مجموع الصادرات الجزائرية أي ما نسبته **95.83**% من الصادرات بقيمة قدرها **47.18** مليار دولار مقابل **46.97** مليار دولار خلال نفس الفترة.

2- ميزان المدفوعات:

أثر التراجع المستثمر لأسعار النفط على قدرة الجزائر على مقاومات الصدمات والمتطلبات المتزايدة على ميزان المدفوعات الخارجية خاصة وإن احتياطات[1] الصرف المالية تسمح للجزائر لمواجهة الصدمات على ميزان المدفوعات في الأجل القصير، إلا أن هده القدرة على مقومة الصدمات قد تتآكل بسرعة لو بقيت أسعار البرميل على مستويات منخفضة.

[1] الموقع الالكتروني: http://www.akhbarelyoumi.dz أخر تصفح بتاريخ 2017/03/15.

فعندما انخفض سعر البترول إلى **70** دولار للبرميل الواحد سجل إجمالي ميزان المدفوعات كجزء خلال السداسي الأول من سنة **2014م** قدر ب **1.32** مليار دولار مقابل فائض فقدر بـ **0.88** مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق، ونتيجة لدلك تقلصت الاحتياطات الرسمية للصرف حيث تراجع احتياطي الجزائر من العملة الصعبة إلى **193** مليار دولار في نهاية جوان **2014م** بعد أن بلغ في نهاية شهر سبتمبر فتكون الجزائر بدلك قد خسرت **08** مليار دولار من احتياطات صرفها خلال سنة بسبب أزمة البترول.[1]

وتشير التوقعات إلى استمرار تراجع احتياطات البلاد من النقد الأجنبي **172.6** مليار دولار بنهاية عام **2015م** ما يعادل **28** شهر من الواردات السلعية مقارنة مع **193** مليار دولار نهاية النصف الأول من عام **2014م** التي كانت تعادل **40** شهرا من الواردات.

3- الناتج الداخلي الخام

إن الانكماش في الواردات سيمتد إلى الناتج الداخلي الخام، والذي سينخفض إلى **208** مليار دولار لسنة **2015** مقارنة مع حوالي **211** مليار دولار كان متوقعا عام **2014م** على أساس نمو سنوي في حدود **4**% مما يعني انخفاض معدل نمو الاقتصاد الجزائري حيث انه لا

[1] مريم شطيبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مداخلة بجامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية الشريعة والاقتصاد، قسنطينة، 2015 5 0 07.

يتجاوز **3.9**% عام **2015م** مقارنة مع **4.5%** العم **2014م** نظرا لاستمرار الهشاشة في النمو وعجز السلطات عن التنويع في مجال الاقتصاد.[1]

4- صندوق ضبط الموارد

أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات البترول في الأسواق العالمية إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط ومنها الجزائر، ولمعالجة هده الإختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة والمصدرة للبترول بإنشاء صناديق تعددت مسمياتها لكنها اشتركت في أهدافها وقواعد عملها حيث سمي هدا الصندوق في الجزائر ب "صندوق ضبط الموارد".

تعريف صندوق ضبط الموارد: هو صندوق تم إنشاءه كنتيجة لارتفاع العوائد النفطية بمقتضى المادة **10** من قانون المالية التكميلي لسنة **2000م** قانون رقم **2000-02** المؤرخ في **27** جوان **2000**، والذي ينص على ما يلي:

يفتح في كتابات الخزينة حساب خاص رقم **103-302** لعنوان صندوق ضبط الموارد يقيد في هذا الحساب من جانب الإيرادات فائض جباية المحروقات الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحرقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية وكل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق، أما من جانب النفقات فتشمل كل من ضبط نفقات

[1] مريم شطيبي محمود، المرجع السابق2 3 08.

وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية بالإضافة إلى أن وزير المالية هو الأمر الرئيسي بصرف هذا الحساب.[1]

وإتماما لعمل الصندوق، تم تعديل بعض القواعد والأسس من خلال قانون المالية لسنة **2014م** وفقا للمادة **66** من قانون **23-22** المؤرخ في **28** سبتمبر **2003م** والتي نصت على تعديل المادة **10** من القانون رقم **2000-02** المؤرخ في **27** جوان **2000م** يستضاف إلى باب الإيرادات تسبيقات بنك الجزائر الموجهة لتسير المديونية الخارجية.

ويمثل صندوق ضبط الموارد أداة مالية رئيسية تستخدمها السلطات العمومية كآلية تثبت وضبط وتعديل الميزانية العامة للدولة حيث يلعب دورا كبير في سد عجز الميزانية العامة نتيجة تراجع إيرادات الجباية البترولية التي يمكن أن تكون أقل من تقديرات وتوقعات قانون المالية، حيث أثبت من خلال التجربة أنه أداة فعالة لامتصاص الآثار السلبية للصدمات الخارجية مثل صدمة أسعار النفط على الموازنة العامة للدولة، وأثبتت أيضا فعاليته في تسديد وتسوية المديونية العمومية الداخلية والخارجية.[2]

- **آلية عمل صندوق ضبط الموارد**

من الناحية العملية، فان الدولة الجزائرية قامت بفتح حساب خاص ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة العمومية يودع فيه فائض قيمة ما تستفيد منه البلاد من عمليتها المختلفة وخاصة

[1] الجريدة الرسمية، عدد 37، الصادرة بتاريخ 29 جوان 2000 المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2000م.
[2] الجريدة الرسمية، عدد 83 الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2002 المتضمنة قانون المالية لسنة 2002م.

فائض الجباية البترولية، وتقوم بعدها باللجوء إلى الصندوق لتصحيح أي عجز أو اختلال ينتج عادة عن تحديد سعر مرجعي يقدر ب **37** دولار.[1]

تأشير انخفاض أسعار البترول على صندوق ضبط الموارد: عرف الصندوق خلال الفترة الأخيرة تقلبات نتيجة التراجع المحسوس في عائدات البلاد مع انخفاض الإنتاج والصادرات ونسب نمو القطاع الطاقة، هو ما ساهم في عدم تحقيق التوقعات المعلن عليها سابقا من قبل وزير المالية ببلوغ قيمة حصلة الصندوق **7226.4** مليار دينار مع قانون المالية **2014** أي ما يعادل **89.4** مليار دولار بينما قدر الرصيد الإجمالي للصندوق سنة **2014** بحوالي **4774** مليار دينار أي ما يعادل قرابة **59** مليار دولار، وهو ما يعكس التأثير الكبير لتقلبات أسعار النفط، ويضع هدا العامل الجزائر تحت الضغط نتيجة توقعات ارتفاع قيمة العجز في الميزانية والخزينة إلى أكثر من **46** مليار دولار برسم توقعات قانون **2015**، وهو ما يعني اقتطاع أكبر قيمة من صندوق ضبط الموارد.

فنظر التراجع مداخلي النفط في الجزائر إلى **60** مليار دولار سنة **2014م** مقابل **63** مليار دولار سنة **2013م** و**70** مليار دولار سنة **2012م** أي نسبة انخفاض تقدر ب **15**% ما بين **2012م** و**2014م**، يفقد جدلك صندوق ضبط الموارد في ظرف تسعة أشهر تقريبا **10** مليارات دولار أي ما يعادل **757.10** دينار جزائري وهدا مؤشر مقلق في حد ذاته،خاصة أنه لم

[1] الجريدة الرسمية، عدد 38، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2003 المتضمنة قانون المالية لسنة 2004م.

يتم ضخ الكثير في صندوق ضبط الموارد إلا بحدود **3** إلى **4** مليار دولار مقابل **10** مليار دولار في السابق في وقت تزداد كلفة نفقات التجهيز والموردات ويسجل ميزان المدفوعات عجزا هده السنة، إدا استمر سعر البترول في التراجع فإننا سنواجه مشكلا كبيرا في الميزانية.[1]

و كانت هناك تأثيرات غير مرغوبة لتراجع أسعار النفط على الاقتصاد الوطني أهمها:

1- انخفاض فادح في إيرادات تصدير النفط فقط تراجعت مداخلي صادرات النفط في الجزائر بحوالي النصف تقريبا، حيث لم تسجل هده السنة(**2015**) سوى **14.91** مليار دولار مقابل **27.35** مليار دولار العم الماضي، أي بانخفاض قدره **45.47** بالمائة.[2]

2- خسائر كبيرة في أرصدة المالية العامة: حيث تضاعفت عجز المالية العامة تقريبا ليصل إلى **16**% من إجمالي الناتج المحلي في سنة **2015**. ومن المتوقع إتباع هدا العجز في عام **2016** حيث إن تعادل موازنة **2016** يتطلب سعر البترول عند مستوى **110** دولار.

3- لمواجهة الانخفاض في المداخل النفطية والوفاء بالنفقات العامة لجأت الحكومة إلى صندوق ضبط الإيرادات الذي انخفض موارده بشكل حاد حيث تراجع بـ **1.714.6** مليار دينار جزائري في الفترة الممتدة بين نهاية نوفمبر **2014**م ونهاية نوفمبر **2015** أي انخفاض بـ **33.3** بالمائة على مدى **12** شهرا.

---

[1] بوفلح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 101 بدون سنة نشر، ص، 11.

[2] عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، مداخلة بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل، ص 03.

4- **عجز في الحسابات الخارجية** حدث أشاع حاد في عجز الحساب الجاري بلغ **7.78** مليار دولار في نصف الأول من سنة **2015م** وهدا بسبب تراجع الصادرات وارتفاع الوردات وتبعا لدلك انخفضت نسبة تغطية الصادرات للوردات إلى **71** بالمائة عوض **111** بالمائة في نصف الأول لعام **2014م**.[1]

5- انخفضت احتياطات الصرف بمقدار 35 مليار دولار في **2015** لتبليغ **143** مليار دولار مقارنة بمستوى الذروة الذي بلغ **194** مليار دولار في **2013**.

وفي حال استمرار انخفاض أسعار النفط في السنوات القادمة، فإنه لا مجال ستؤدي التدابير الرامية مستقبلا لتحقيق وفورات الميزانية العامة إلى إبطاء وتيرة النمو وضعف خلق فرص العمل في القطاع العام.

[1] عبد الحميد مرغيت، المرجع السابق، ص 04.

المطلب الثاني الانعكاسات الاجتماعية لانخفاض أسعار البترول

لا يتوقف الدور الذي يلعبه النفط وعوائده على الجانب الاقتصادي فحسب بل يتعدى دلك ليؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في الجانب الاجتماعي.

1- تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية

إن هناك علاقة عكسية بين أسعار النفط ومعدلات البطالة باعتبار أن كل تحسن في الأسعار يعني زيادة في العوائد والإيرادات والتي يمكن من خلالها تنفيذ الخطط التنموية المعتمدة بدورها على تشجيع الاستثمارات ومن ثم تقليص البطالة في المجتمع الجزائري.

فمن بين الإجراءات التقشفية التي اتخذتها السلطة الجزائرية لمواجهة انخفاض أسعار البترول وتراجع العوائد من **2014م** هو تجميد التوظيف في الوظيفة العمومية لسنة **2015م**، وعلاوة على دلك تجميد المشاريع الكبرى التي لا ترتدي طابعا عاجلا ولا تحظى بأولوية وليس لها أثر اقتصادي واجتماعي مثل ورش الترامواي والنقل الحديدي والطريق السيار.

كما أن استمرار تراجع أسعار النفط أدى إلى العجز عن تنفيذ المخطط الخماسي **2015-2019** بما فيه من مشاريع سكنية واقتصادية واجتماعية وثقافية... تحت ضغط عجز الموازنة حيث يتطلب تنفيذ المخطط معدل **55.2** مليار دولار سنويا ودلك لمدة **5** سنوات.[1]

[1] مريم شطيبي، المرجع السابق، ص، 09.

2- انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين

من المتوقع أن القدرة الشرائية للجزائريين ستراجع من **3** إلى **5**% خلال عام **2015م** مقارنة بسنة **2014م** خاصة وأن أسعار الموارد الغذائية المستوردة ستشهد ارتفاعا يصل نحو **10**% خلال نهاية الثلاثي الأول من سنة **2015م** إضافة إلى رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية الأساسية من طرف الدولة بسبب تقليص ميزانية التسيير.[1]

ويعتبر إلغاء المادة **87** مكرر عامل رئيسي في تراجع القدرة الشرائية خاصة وأن سياسة الأجور ليست مرتبطة بمعدل معين، ففي معظم البلدان عندما تقرر الزيادات في الأجور تتحسن القدرة الشرائية تلقائيا، أما في الجزائر يحدث العكس تماما ففي كل مرة تكون زيادات في الأجور ترتفع أسعار السلع والخدمات.

3- تهديد السلم الاجتماعي

إن استمرار انهيار أسعار النفط من شأنه التأثير بشكل مباشر على الجبهة الاجتماعية في الجزائر، حيث أن أزمة البترول تلعب دورا في تغذية التوترات الاجتماعية وهو ما لا تبدو الجزائر في منأى بالنظر إلى دور إيرادات النفط في تحقيق التنمية وتوفير مناصب الشغل للبطالين، حيث تتواصل الاحتجاجات الاجتماعية في العديد من المناطق القطر الوطني وهي احتجاجات من المتوقع أن تصبح أكثر حدة مستقبلا بسبب تقلص فرص التشغيل وبرامج التنمية.

[1] مريم شطيبي، المرجع السابق، ص 10.

كما أن تدهور القدرة الشرائية للمواطنين وارتفاع الأسعار قد يؤدي إلى غضب شعبي كبير في الأجل القريب مما يهدد السلم الاجتماعي.[1]

4- تقليص المساعدات الخارجية الممنوحة للدول الفقيرة

لا تزال تداعيات التراجع المستمر لأسعار النفط تلقي بظلالها على سير عمل الحكومة، فبعد الإجراءات التقشفية التي اتخذت على الصعيد الاقتصادي جاء الدور هذه المرة على المساعدات الخارجية الموجهة إلى الدول الفقيرة حيث أعطيت تعليمات رئاسية إلى كل من وزارتي الشؤون الخارجية والمالية بتخفيض قيمة المساعدات السنوية التي اعتادت الجزائر تقديمها إلى بعض الدول الإفريقية، وهي إما دول مجاورة لجزائر أو تنتمي إلى منطقة الساحل وجميعها يعتبر من أكثر الدول فقرا في العالم مثل موريتانيا والنيجر ومالي وبوركينافاسو.

فالمبلغ الذي كانت تستفيد منه هده الدول بعنوان المساعدات الخارجية للجزائر يعادل **80** بالمائتين مليون دولار وسينخفض إلى أقل من النصف في محاولة للحد من تداعيات تراجع أسعار النفط على الخزينة العمومية.[2]

[1] من الموقع الالكتروني: http://tivainban.blogsport.com أخر تصفح بتاريخ: 2017/03/18.

[2] من الموقع الالكتروني: http://www.larabic.com أخر تصفح بتاريخ 2017/03/21.

ويستثني من القرار المساعدات المتعلقة ببرامج الترتيب العسكري والأمني ومنح الدراسة في الجامعات والمعاهد المتخصصة، هي المساعدات التي تمنحها الجزائر سنويا نحو **14** دولة افريقية، وهو القرار الذي جاء في سياق تنفيذ التزامات الدولة الجزائرية إثر دعمها للتنمية في إفريقيا.

المطلب الثالث أثار انهيار أسعار النفط على الجزائر

أولا: بطبيعة الحال فإن انهيار أسعار البترول لديه تبعات وأثار على الدول المصدرة للبترول عامة والجزائر خاصة كونها تمتلك اقتصاد ريعي بامتياز ومن بين هده الآثار نجد:

- انخفاض الإيرادات المالية.
- الوقوع في الأزمات الاقتصادية.
- عدم استقرار الأوضاع الاجتماعية والسياسية.
- اللجوء إلى المديونية.
- التبعية للخارج.

وسنحاول توضيح هده الآثار تبعا:

- **الآثار التنموية المباشرة**

- **انخفاض الجباية البترولية** [1]

تراجع الإيرادات بـ **5%** بين **2012 و2014** حيث أكد عبد المجيد عطار أن توقعات الجباية البترولية لهده السنة تشير إلى الانخفاض، خاصة وإن الإيرادات حسب مسئولين سوناطراك

[1] حسن عمر، أثر الطفرة النفطية على اقتصاد المملكة السعودية، مجلة التعاون، عدد 57 يونيو 2003 3 0 14.

تقدر في حدود **60** مليار دولار، وقت كانت قد بلغت **63** مليار دولار في **2013** و**70** مليار دولار في **2012** رتبة المدير العام السابق لسوناطراك إلى أن نسبة انخفاض الإيرادات بلغت **15** في المائة ما بين **2012** و**2014** وهدا مؤشر مقلق في حد ذاته، مضيف أنه لم يتم ضخ الكثير في صندوق ضبط الموارد إلا بحدود **3** إلى **4** مليار دولار مقابل **10** مليار دولار في السابق، في وقت تزداد كلفة نفقات التجهيز والواردات، ويسجل ميزان المدفوعات عجزا هده السنة، وإدا استمر سعر البترول في التراجع، فإننا سنواجه مشكلا كبيرا في الميزانية.

كما حدر متعاملون في قطاع المحروقات في ختام قمة شمال إفريقيا للنفط والغاز التي عقدت بالجزائر(**7–9 ديسمبر 2014**) من تأثر تدهور أسعار العام على استثماراتهم المتوسطة وبعيدة المدى في هده المنطقة. واعتبر المتعاملون لدى عرض خلاصتهم حول القمة أن الأسعار الحالية التي بلغت أدنى مستوياتها مند خمس سنوات تمثل" تحديا كبيرا" بالنظر لضخامة المشاريع المنتظرة في السنوات القادمة في المنطقة.[1]

ويؤدي مستوى الأسعار الحالي في حال استمرارها إلى تضييق هوامش ربح الشركات مما يؤثر على خطاطتهم الاستثمارية المستقبلية في السنوات القادمة بشكل أو بأخر حسب المتعاملين.

وحول أفاق الإنتاج اعتبر المتعاملون أن الغاز الصخري يمثل أحد التحديات المستقبلية وبالنظر لعدم تطور تقنيات الاستخراج وضخامة الاستثمارات اللازمة لها، كما حذر من تأثير منافسة

[1] من الموقع الالكتروني http://www.elkabar.com/press/aress/article/67927 أخر تصفح بتاريخ 2017/03/21.

بعض الدول في غرب المتوسط في مجال النفط والغاز لاسيما قبرص المصدرين التقليدين في شمال إفريقيا.[1]

- **الرهانات المرحلية**

يتم تقييم الرهانات المرحلية عن طريق بناء سيناريو مستقبلي يستند جدوله الزمني إلى المخطط الخماسي للتنمية الإجمالية والاقتصادية **2015-2019** ويفترض للبترول أسعار تتراوح بين **60 و70** دولار للبرميل بعدها يؤتي إلى تحليل النتائج والتساؤلات الناجمة عن هدا السيناريو وفقا لميزان المدفوعات والمالية العامة. فإذا افترضا سعرا يتراوح بين **60 و70** للبرميل، يبقى من الممكن التكهن بالمستوى الذي سيكون عليه مستوى احتياطات النقد عام **2019**. وهذا ما يوفر لميزان المدفوعات الجزائري رؤية أكثر وضوحا.

ومع ذلك، ثمة عامل مجهول: ما هي كميات مشتقات البترول التي سيتم تصديرها في السنوات الخمس القادمة؟ فلا شك أن الإنتاج قد انحسر في السنوات الأخيرة. يقدر بنك الجزائر انخفاض القيمة المضافة في هدا المجال لفترة **2006– 2015** بنسبة **25** بالمائة. وقد تم ارتفاع الإعلان عن ارتفاع طفيف في الأرقام لعام **2014**.

[1] عبد الله ياسين، تداعيات انهيار أسعار النفط على الجزائر، مداخلة بكلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة بشار، 2015 : 15.

قبل الإقدام على تحليل لمستقبل المالية العامة لدينا يتوجب التذكر بما كانت عليه الحال في العام المنصرم. في عام **2014**، كان متوسط سعر البرميل المصدر **100** دولار (مقابل **109** دولارات لعام **2013**). مع أسعار بهدى المستوى، كان نقص الميزانية العامة بحدود 3000 مليار دينار جزائري (**27** مليار يور) أي **17** بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، وحسب صندوق النقد الدولي، فإن كلفة التوازن في ميزانيتها(نسبة العجز المالي صفر) تقدر بنسبة **120** دولار للبرميل. وقد تم تمويل العجز على الأرجح عن طريق سحوبات من صندوق ضبط الإيرادات(**f**) مستوى الدين العام لدينا قد بقي منخفضا، متراوحا حول **8** بالمائة من الناتج المحلي.[1]

وخلاصة، فيما يتعلق بالرهانات المرحلية، يبدو وضع المالية العامة أكثر تواتر من ميزان المدفوعات، من الواضح أنه لم يعد بإمكان الوثوق بالمالية العامة في الجزائر. وهذا ما يجعل من فتح النقاش التفكير حول ثلاثة مواضيع هامة.

أولا: ازدادت النفقات العامة بين عامي **2014** و**2018**. أليس هذا إشارة إلى التبذير؟ ثم، ومرقيتها؟ بات من الضروري ترشيد الإنفاق العام.

ثانيا: الإعانات والتحويلات الاجتماعية التي تستهلك ما يعادل **30** بالمئة من الناتج المحلي، تبدو مكلفة، غير مركزة الأهداف، وغير عادلة إضافة إلى دلك، فهي تولد حركة طلب كبيرة على الإستراد، نظرا لنقص العرض المحلي، مما يؤدي إلى استهلاك كبير في الطاقة لاسيما فيما يتعلق

[1] عبد الله ياسين، المرجع السابق) 16.

بالمحرقات والكهرباء، مؤديا بدلك إلى أرباح كبيرة يحصلها بعض المستوردين الدين لا يعكس على المستهلكين الانخفاض في الأسعار الذي قد يطرأ على السوق العالمي. فمن المضل إدا دعم العائلات من دعم المنتجات.

ثالثا: بات من الضروري تطوير سوق رؤوس الأموال، من أجل تحديث الإدارة وامتصاص أفضل للدين العام لدينا بالإضافة إلى توسيع إمكانيات تمويل الشركات.[1]

- **انهيار سعر الصرف(الدينار)**

أضحت تقلبات سعر برميل النفط بين الصعود والنزول، تثير الكثير من المخاوف إلى حد الصداع لدى البلدان المصدرة، وعلى رأسها الجزائر ويصاحب انخفاض أسعار البترول تراجع مماثل لسعر الغاز، وانزلاق كبير للدينار الجزائري، ما يضع الجزائر في معادلة صعبة بمتغيرات مجهولة.

في سياق فقدان سعر النفط مند منتصف **2014** نصف قيمته تقريبا، حيث تدنى من أكثر من **100** دولار للبرميل إلى حوالي **49** دولار، حيث بلغ سعر مؤشر برنت بحر الشمال **48.8** دولار للبرميل بنسبة انخفاض قدرت بـ **2.2** في المائة، ويتسع سعر النفط مند فترة بعدم استقرار وتقلبات كبيرة، ضاعت من المخاوف والقلق حيث تنعدم الرؤية في سوق تسوده عدة شكوك، يأتي دلك بعد أن ارتفع سعر النفط إلى مستوى 50دولار للبرميل. وزاد هده الشكوك الحرب غير المعانتين تيار المنتجين والمصدرين، سواء داخل منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" أو خارجها

[1] عبد الله ياسين، المرجع السابق، ص، 17.

وهو ماساهم في تسجيل فائض كبير للعرض، قدر بحوالي **2.5** مليون برميل يوميا، منها **1.5** مليون برميل ضمن سقف إنتاج المنظمة التي تنتمي إليها الجزائر يضاف إلى دلك تباطؤ مستويات النمو الاقتصادي، وتبقى سنة **2015** من بين أصعب الأعوام بالنسبة لدول المصدرة بقدرات متواضعة مثل الجزائر، حيث بلغ مستوى إنتاجها **1.014** إلى **1.015** مليون برميل يوميا ويمثل البترول **38.5** في المائة من إيرادات البلاد من المحروقات.

وتزامن انخفاض الحاد مع تراجع قياس لسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار بالخصوص، مل سيفرز عامين الأول ناتج عن انخفاض الإيرادات والثاني عن تأكل القدرة الشرائية والتضخم، نتيجة انخفاض سعر الصرف الدينار.[1]

ثانيا العواقب بالنسبة إلى السياسات وبرامج التنمية

يمكن القول أن الجزائر دولة تستهلك أكثر مما تنتج وان اقتصادها يعتمد كليا على النفط والغاز، وأنها عرفت انخفاضا في الإيرادات من الصادرات المحروقات عام **2014**، لم تتوقعه الحكومة الجزائرية، مع تأثر قليل في سياسات التنمية، وفي عام **2015** أدى الأمر بالفعل إلى فقدانها نحو **40** % من الإيرادات المتوقعة، والتوقعات نفسها تبقى قائمة بالنسبة إلى عام **2016** أن بقي سعر النفط على ما هو عليه.

[1] من الموقع الالكتروني http://fibladi.dz/الأخبار.الأبحاث-item/359896/الدينار -يواصل -الانهيار أخر تصفح بتاريخ 2017/03/21.

لذا يمكن القول أن الأمر يتعلق بـ "صدمة" تؤدي إلى الحاجة إلى تغيير سياسات التنمية، والى برامج تقشف عاجلة، وينبغي التذكير بأن الجزائر في ضوء هذه الأزمة التي يمكن أن تستمر تتصف بالخصائص التالية:[1]

- يأتي ناتجها المحلي الإجمالي بنحو **27** % من عائدات النفط **و20** % من خلال الخدمات التجارية، **و18** % من الإدارة العمومية، **و10** % من الزراعة، **و05** % فقط من الصناعة.
- يبلغ معدل التضخم فيها حاليا **5.3** %.
- أصبح عدد سكانها نحو **40** مليون نسمة، وسيصل إلى **50** مليون عام **2030**.
- يبلغ عدد سكانها الناشطين نحو **12** مليون نسمة، بينهم 58 % في التجارة والخدمات (من بينهم **59** % في القطاع غير المسجل أو السوق الموازية)9 **و17** % في قطاع البناء والأشغال العمومية، **11** % في الزراعة، **14** % فقط في الصناعة.
- يتراوح معدل البطالة بين **10 و11** % ولكنه يتصف إلى حد كبير بعدم الاستقرار (وظائف اجتماعية مؤقتة ذات إنتاجية منخفضة جدا، ويقدر هذا المعدل بنحو **25** % من الشباب الجامعيين.[2]

[1] عبد المجيد عطار، انخفاض سعر النفط وتأثيراته في الاقتصاد الجزائري، في ندوة "تداعيات هبوط اسعار النفط على البلدان المصدرة، الدوحة، 07 نوفمبر 2015 5 0 126.

[2] عبد المجيد عطار، المرجع السابق، ص 127.

- بلغ استهلاك الطاقة 45 مليون طن نفط مكافئ، ويزداد هذا الاستهلاك سنويا نحو 5.4 % سنويا من الخام، و08 % من الوقود، و07 % من الغاز الطبيعي، و12 % من الكهرباء، وتستورد الجزائر حايا بين 02 و02.5 مليون طن من منتوجات النفط سنويا، اي ما يتراوح تكلفته بين 03 و05 مليارات دولار، ولاسيما الوقود لتعويض الاستهلاك المحلي.
- سيصل الدعم المباشر للميزانية عام 2016 إلى 12.4 مليار دولار، منه 4.7 لفائدة السكان، و4.5 للأسرة والمواد الضرورية، و3.2 بالنسبة إلى الصحة.
- سيبلغ الدعم غير المدرج في الميزانية وغير المباشر نحو 15.3 مليار دولار عام 2016، وذلك في ميدان الطاقة أساسا (الوقود، الغز الطبيعي، الكهرباء).

تمكن صندوق ضبط الإيرادات إلى غاية عامي **2014 و2015** من تلبية حاجات الميزانية وبرامجها، ولكن بحلول عام **2016** قد يكون التوازن غير كافي، وربما يتم اللجوء إلى احتياطيات الصرف التي يمكن أن تغطي **35** شهرا من الاستيراد، لذا نتساءل إن كان يجب أن تكون راضين اعتمادا على هذه الاحتياطات، مع أمل الارتفاع في سعر برميل النفط أو إن كان يجب الاتجاه – الآن– إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة من خلال ما يلي: [1]

➥ أخذ إجراءات وقائية، آخذين في الحسبان أولا برامج التطوير والدعم والإعانات التي جرت برمجتها فعليا في المجالات الاجتماعية التي تعد حيوية بالنسبة إلى السلام والأمن الاجتماعي في البلاد.

[1] عبد المجيد عطار، المرجع السابق، ص 127.

- اغتنام هذه الفرصة من ناحية، للقيام بإصلاحات اقتصادية واجتماعية عميقو قد تؤدي تدريجيا إلى تحرير الاقتصاد من الاعتماد على النفط.

لقد قررت الحكومة بشأن ميزانيتها لعام **2016** التوجه إلى ترشيد النفقات مع انخفاض قليل يبلغ **09** % أي **77** مليار دولار، ومع انخفاض مقداره **3.3** % في ميزانية التسيير، و**16** % في التجهيز، ويتطلب هذا الاختبار اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات الذي من المتوقع أن يكون في نهاية عام **2015** نحو **30** مليار دولار، ويستند هذا الاختيار إلى قرار الحفاظ على الاستثمارات العامة المهمة في البنية التحتية، بما في ذلك التي انطلقت بالفعل، واستمرار جميع البرامج الاجتماعية والدعم بما في ذلك العمل، وانخفاض الواردات من خلال منع التراخيص المختلفة، وخفض إنفاق الإدارة، ورفع قليل لبعض الضرائب.[1]

[1] عبد المجيد عطار، مرجع سابق، ص 128.

المبحث الثالث البدائل والحلول المقترحة محليا ودوليا لواجهة الأزمة البترولية

نظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها الثروة النفطية في الاقتصاد الجزائري وباعتبارها موردا نابضا من جهة ولتميزها بتذبذب أسعارها في السوق العالمية، الفريدة من نوعها من جهة أخرى، لهذا فإن مسألة الاهتمام باستغلال الرشيد والعقلاني لهذا المورد تعتبر أكثر من ضرورية، كما أن البحث عن بدائل قطاعية للمحروقات تعبر مسألة مصيرية للجرائم.

المطلب الأول تنويع الاقتصاد الجزائري والقضاء على التبعية للبترول

إن الاقتصاد الوطني يبقى عرضة للصدمات الخارجية ما دام معتمدا على النفط كما صدر وحيد للعوائد والإيرادات، وضمان استقرار وتوازن الاقتصاد الجزائري يتطلب من السلطات الجزائرية تفعيل الصادرات الغير نفطية والاهتمام بالقطاعات البديلة ويمكن توضحه فيما يلي:[1].

أولا إعادة تأهيل القطاع الصناعي

حسب الخبير الاقتصادي الأمريكي ادوارد نيل المحروقات التي تملكها الجزائر لا تعني التنمية وليست التنمية في حد ذاتها بل تظل ثروة فحسب، وهذا ما أكده "روبرت ماندل" الخبير الاقتصادي الأمريكي الحاصل على جائزة نوبل للاقتصاد، حيث يرى أن الاقتصاد الجزائري ما زال مغلقا على الرغم من الامتيازات التي تتوفر عليها الجزائر وموقعها الجغرافي المتميز.

[1] المحروقات التي تملكها الجزائر لا تعني التنمية، جريدة الخبر العدد 4418 بتاريخ 11-5-2015 5 0 4.

ويضل مستقبل القطاع الصناعي في الجزائر مرهونا بقدراته على ايجاد منافذ له في السوق الدولية، إلا أن وضع المؤسسة الصناعية الجزائرية يعرف محدوديتها قدرتها على خلق منتجات وفقا للمعايير الدولية كالجودة العالية ونقص التكلفة والابتكار والقدرة على مواكبة التطورات التقنية، والتكنولوجية والطرق المستعملة في الإنتاج، مما يجعل منتجاتها مهددة بقوة المنافسة الأجنبية خاصتا بعد فتح السوق المحلية أمام المؤسسات الأجنبية[1].

وبإبرام الجزائر لاتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي وما يترتب عليها من زيادة انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي، بات لازما على الجزائر وشع برنامج لإعادة تنشيط قطاعها الصناعي من خلال إعادة تأهيل مؤسساتها الصناعية لتصبح قادرة على خلق المنتجات ذات جودة وقدرة تنافسية عالية تتماشى والمعايير الدولية، أو على الأقل تقترب من مستوى مثيلاتها الأجنبية المنافسة لها، ومن أجل تحقيق كل ما سبق تبنت الجزائر سنة **1998** بمساعدة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "**ONUDI**" برنامجها لتأهيل المؤسسات الصناعية العمومية والخاصة وكذا مؤسسات الخدمات المتعلقة بالقطاع الصناعي تحت عنوان "البرنامج المدمج لدعم إعادة الهيكلة وتحسين القدرة التنافسية الصناعية في الجزائر".

ومن بين أهداف هذا البرنامج تحديث وتطوير المحيط الصناعة لهذه المؤسسات سواء تعلق الأمر بتهيئة المناطق الصناعية وتحديد البيانات أو بالعراقيل البيروقراطية التي قد تواجهها هذه

[1] جريدة الخبر المرجع السابق، ص 05.

المؤسسات إضافة إلى تحديث آليات الإنتاج أو الطرق المستعملة الإنتاجية المستخدمة من قبل المؤسسة الجزائرية، ومن أجل تسهيل مهمة تجسيد من ذلك تم استحداث هيئات خاصة تولى مهمتي التنفيذ والتسيير لهذا البرنامج، مهمتنا الأساسية تقديم المساعدات المالية من بينها المديرية العامة لإعادة الهيكلة والصناعة اللجنة الوطنية للمنافسة الصناعية، صندوق ترقية المنافسة صندوق ترقية الصادرات.[1]

ثانيا دعم الاستثمار الأجنبي المباشر

تصنف الجزائر من بين **141** دولة في المرتبة **109** من حيث استقبال الاستثمارات الأجنبية، ولعل أبرز أسباب ذلك هو التردد في اكتشاف السوق الجزائرية بسبب الأوضاع الغير مستقلة والعراقيل البيروقراطية التي يعاني منها المستثمر الأجنبي بصورة أكبر في الجزائر مقارنة بدول الجوار على سبيل المثال والتي هي وليدة سوء التسيير، ومن أجل تحقيق ذلك تم تهيئة البنية القانونية للمستثمرين من خلال تعديل قانون الاستثمار وإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ووكالة ترقية الاستثمار والتي تمنح للمستثمرين مزايا عديدة، وحسب الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي في الجزائر في مختلف القطاعات ما قيمة **2363** مليون دولار سنة **2006** منها **7000** مشروع في قطاع المحروقات و**2500** مشروع خارج قطاع المحروقات، مما يجعلنا نقول أن الاستثمار خارج قطاع المحروقات لا يزال ضعيفا بالنظر إلى الإمكانيات الطبيعية،

[1] عيسى مقليد، المرجع السابق، ص 180.

البشرية والسياحية التي تزخر بها الجزائر، ولعل العراقيل التي يواجهها المستثمر في الجزائر في ظل غياب الرقابة والشفافية في تطبيق الإجراءات ساهمت في تخوفه من المغامرة في ظل ما توفره له دول الجوار كتونس والمغرب من مزايا وتسهيلات عديدة.

ثالثا تنمية مصادر الطاقة المتجددة

يعتبر تطوير الطاقة المتجددة من أهم التحديات المستقبلية التي تواجه الجزائر كبديل للطاقة الحفرية الكلاسيكية وتتميز الجزائر بإمكانيات هامة من مصادر الطاقة المتجددة كالطاقة الشمسية، الطاقة الهوائية، الطاقة الحرارية الجوفية وطاقة الكتلة السيولوجية.

فبالنسبة للطاقة الشمسية فالجزائر تقع في حزام الصحراء الكبرى ما يجعلها تستقبل ضوء الشمس بما يزيد عن **3000** ساعة شمس سنويا، فلذي تتمكن التكنولوجيا الحديثة من تحويله إلى طاقة شمسية حرارية أو شمسية كهربائية ضوئية[1].

وفي هذا الصدد جاء قانون الكهرباء وتوزيع الغاز عبر القنوات الذي يسعى لإنتاج حجم أدنى من الكهرباء انطلاقا من مصادر الطاقة المتجددة أو عن طريق نظام التوليد المزدوج.[2]

وتجدر الإشارة إلى **18** قرية تجمع حوالي ألف مشفى هي مزودة الأن بالكهرباء عن طريق الطاقة الشمسية في ولايات الجنوب الكبير، وهناك برنامج سيتم تنفيذه يرمي غلى تزويد **16** قرية

[1] موقع وزارة الطاقة والمناجم في الجزائر: WWW.mem-agleria.org/actu/interv-min-howadelh.pdf

[2] عيسى مقليد، المرجع السابق، ص 180.

أخرى تجمع حوالي **600** مسكن كما هناك دراسات جارية لتعميم استعمال الطاقة المتجددة كل المواقع المنعزلة والبعيدة عن الشبكة الكهربائية لإعطاء أهمية قصوى للطاقة المتجددة كما سيتم لإنشاء شركات متخصصة في هذا المجال هدفها الأساسي تنمية الطاقة الغير ملوثة والمتجددة.

وفي مجال الطاقة النووية تشير الدراسات إلى وجود توضعات عرقية ورملية لليورانيوم في الطاسيلي ومنطقة الهقار بكميات معقولة تصل إلى **28000** طن وكميات إضافية تقدر بـ **5490** طن، مع العلم أن الجزائر تملك مفاعلين نوويين في "دراية" و"عين وسارة" لأغراض البحث العلمي والاستخدام السلمي للطاقة النووية، وتملك الجزائر إمكانيات أخرى لم تلق الدعاية الكاملة بعد في مجال إنتاج الطاقة منها توليد الطاقة من حركة الرياح التي تحتاج إلى البحث والتطوير التكنولوجي، ومصادر للطاقة من الحرارة الجوفية، حيث تمتلك الجزائر مايقرب من **200** نبع في مناطق مختلفة من البلاد. [1]

ولعل الرهانات التي تواجه الاقتصاد الجزائري من أجل تأكيده لمواكبة الاقتصاد العالمي تتمثل في إصلاح المنظومة البنكية وابتعادها عن التسيير الإداري، وإتباعها لقواعد التسيير البنكي الدولي والعمل على تشجيع لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لهذه المؤسسات من أهمية في عملية التنمية الاقتصادية وإمتصاص البطالة وإعادة الاعتبار لقطاع الزراعة من خلال سياسة استثمارية جزئية بإنشاء السدود وتشجيع البحث الزراعي، وإعطاء الأولوية للقطاع السياحي وتطوير

[1] بن لوصيف زين الدين، تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي ورقة مقدمة في الملتقى الوطني بعنوان: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة بتاريخ 22 ماي 2003، البليدة، ص 17

السياسة لضمان استقطاب السياحة وزيادة الدعم المقدم لهذا القطاع، إضافة إلى دعم برامج البحث والتطوير، (لا تتجاوز نفقات البحث والتطوير في الجزائر بنسبة **0.3**% على الناتج الوطني الإجمالي.

ويكون انجاز مشاريع الطاقة المتجددة لإنتاج الكهرباء المخصصة للسوق الوطنية على 3 مراحل:

1- **المرحلة الأول ما بين 2011-2013** خصص لإنجاز المشاريع الريادية لإختبار مختلف التكنولوجيا المتوفرة.

2- **المرحلة الثانية ما بين 2014-2015** تميزت بالمباشرة في البرنامج.

3- **المرحلة الثالثة ما بين 2016-2017** وسوف تكون خاصة بالنشر على مستوياته.

هذه المرحلة تجسد استراتيجيات الجزائر التي تهدف إلى تطوير جدي لصناعة حقيقية للطاقة الشمسية مرفقة ببرنامج تكويني، وتجمع المعارف التي تسمح باستغلال المهارات المحلية الجزائرية، كما يسمح بخلق عدة ألاف من مناصب الشغل المباشر وغير المباشر وفي نفس السياق سيقدر إنتاج الكهرباء ما بين **75** إلى **800** كيلو واط ساعي في سنة **2020**[1].

[1] كريسي فيناك، ملتقى بعنوان: المؤسسة الأولى في دائرة الطاقات المتجددة بوزارة الاقتصاد والتكنولوجيا الألمانية، ملتقى أفاق الشراكة الجزائرية الألمانية، فندق الجزائر، 2011

المطلب الثاني التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة الأزمة البترولية في إطار منظمة أوبك.

حظيت منظمة الأوبك منذ نشأتها في سنة **1960** بدور كبير في مساحة السوق العالمية للنفط، خاصة الدول النامية والمنتجة لهذه المادة وتعد منظمة الأوبك من أهم المنظمات الدولية، كونها أحد أهم العملاء في تصدير النفط، حيث تعتبر دول منظمة الأوبك من أكبر الدول المنتجة في العالم للنفط والغاز، كما يسجل احتياطها النفطي والغازي أكبر الاحتياطات العالمية[1].

- **تعريف منظمة أوبك "O.P.EC "**

"Ofanyatan f petleum Exppting Cunte "

تأسست منظمة أوبك في بغداد خلال الفترة **10** إلى **14** سبتمبر **1960** بإتفاق الخمسة الدول الأساسية المنتجة للنفط: وهي السعودية، إيران، العراق، الكويت، فنزويلا، في اجتماع عقد بالعاصمة العراقية بغداد وبذلك أصبحت أوبك أهم منظمة أنشئت من طرف الدول النامية لرعاية مصالحها، وتتخذ المنظمة "فينا" عاصمة النمسا مقر ؟؟ والسبب الرئيسي لنشأة المنظمة هو خلق تكتل في مواجهة الشركات النفطية الكبرى وانضمت قطر لهذه المنظمة عام **1961**، ثم أندونيسيا وليبيا عام **1963** والإمارات **1967** والجزائر **1669**، ونيجيريا **1971**، والإكوادور والغابون

[1] أمينة مخلفي، أثر تطوير أنظمة استغلال النفط على الصادرات، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية، غير منشورة تخصص دراسات اقتصادية، حكاية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013 3 0 106

1973، إلا أن الدولتين الأخيرتين انسحبتا على التوالي عامي **1992** و **1996** ويجوز أن ينضم إلى عضوية المنظمة أي دولة إذا توفرت الشروط التالية:[1]

- أن تحقق الدولة فائضا من النفط يخصص للتصدير وذلك بعد تغطية احتياجاتها المحلية.
- أن تشابه المصالح النفطية لدولة العضو ؟؟ مع ظروف الدولة المؤسسة للمنظمة.
- أن توافق على قبول العضو الجديد ثلاث أرباع أعضاء المنظمة بما فيهم الدول الخمس والمؤسسة المنظمة وأي أن معارضة أي دولة مؤسسة تحول دون انضمام العضو الجديد.

تعد منظمة الدول المصدرة للنفط **OPEC** الفاعل الرئيسي في السوق النفط العالمية حيث تساهم بحوالي **80** مليون برميل يومي، ووصل معدل إنتاجها ما يعادل **25**% من النتاج العالمي اليومي البالغ **08** ملايين برميل ومن المتوقع أن يرتفع إنتاجها ليصل إلى نحو **65** مليون برميل يومي في عام **2030** أي بنسبة **54.1**% من حجم الإمدادات النفطية وهذا نظرا للزيادة التي يعرفها الطلب العالمي على النفط في المستقبل لتحقيق معدلات النمو الاقتصادية الكبيرة التي سوف تشهدها العديد من المناطق العالم خاصة الصين والبلدان المحيطة بها، وتشير توقعات الوكالة الدولية للطاقة أن دول الشرق الأوسط سوف تلعب دور رئيسيا في زيادة إنتاج أوبك والتي من

[1] حسين عمر، المنظمات الدولية، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، ط 1993 3 9 563.

الممكن أن ترتفع نسبة مساهمتها في إنتاج أوبك من **28.7**% حاليا إلى **42.9%** خلال عام **2030**.[1]

وتلعب أوبك دورا حاسما في الحفاظ على مستوى مستقر لأسعار النفط حيث حددت لنفسها ألية لضبط لأسعار تقوم على تعديل الإنتاج بواقع **500** ألف برميل يوميا إذا خرجت الأسعار عن نطاق السعر المستهدف الذي حددته أوبك والذي يتراوح بين **22 و28** دولار للبرميل، ولعل ذلك هو ما يجعل الأوبك دورا كبيرا في تحديد أسعار النفط في الأسواق الدولية من خلال تحكمها في كمية المعروض النفطي في هذه الأسواق، فضلا عن دورها المتواصل في ضبط الأسواق أثناء الأزمات والحروب التي قد يترتب عليها نقص أو إنقطاع في الإمدادات النفطية العالمية[2].

وعلى العموم فإن التوقعات المتقلبة تشير إلى أن أوبك سوف تلعب الدور الريادي في تحديد الأسعار، إلا أنها قد تتعرض لعدة ضغوط من طرف الدول الصناعية الكبرى خاصة الولايات المتحدة الأمريكية التي تحاول تفكيك هذا ؟؟ الاقتصادي حتى لا يكون قوة فعالة في المستقبل وعموما تتمثل التحديات التي تواجهها الأوبك في:

[1] شبلي مغاوري علي، أوبك ومستقبل أمن الطاقة، مجلة السياسة الدولية، ع 164 أفريل 2006، متوفر على المتوقع: WWW.syassa.org.eg

[2] مدحت العراقي، ارتفاع أسعار النفط لأسباب التداعيات، التوقعات، مجلة دراسات اقتصادية، ع 8، سنة 2006 6 0 19

1- التحديات الداخلية

هي التي يمكن أن تتدخل فيها المنظمة أو دولها من خلال قرارات جماعية أو خاصة بالدول لحماية مصالحها وضمن شروط ومحددات سيادتها[1] ، تتمثل في التحدي الأول: التعامل مع أزمات انقطاع الامتدادات بشكل هذا العنصر أحد تحديات الأجل القصير التي تواجهها المنظمة بسيد قطاع الإمدادت النفطية لأي عضو لأي سبب كان من خلال تغطيتها بالطاقات الانتخابية المتوفرة لدى بعض دول الأوبك،

- **التحدي الثاني تحقيق التوازن والاستقرار في الأسواق.**

يتميز الطلب على البترول بالتغير الموسمي خصوصا في نصف الكرة الشمالي حيث يرتفع الطلب في الربعين الأول والرابع من السنة، بينما ينخفض في الربعين الثاني والثالث، ولذلك على الأوبك أن تتماشى مع التغيرات من خلال تعديل إنتاجها بما يساير هذه التغيرات، وتعتمد هذه المرونة على دقة تقديرات أوبك وتحليلاتها أو متابعتها للسوق النفطية.

- **التحدي الثالث القوة الشرائية للبرميل وحملة المبادلات.**

يتعلق هذا التحدي بقدرة الأوبك على المحافظة على مستوياتها للأسعار بقيمتها الحقيقة أي تعويض قيمة الانخفاض في سعر البترول الناتج عن ارتفاع معدلات التضخم العالمية، وكذلك من

[1] ماجد بين عبد الله المنيف، "OPEC " المنشأة التطور والتحديات التي تواجهها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، ع 41، سنة 2008 0 8 0 80.

انخفاض أسعار صرف الدولار بحيث تستطيع الأوبك أن تؤثر في ذلك من خلال انخفاض أسعار صرف دولار، بحيث تستطيع الأوبك أن تؤثر من خلال قراراتها الإنتاجية وتأثيرها في أسعار البترول ؟؟ ولكن في حالة ضعفها فإن الأثر هو الإخفاض القدرة الشرائية للبرميل[1].

2- التحديات الخارجية التي تواجه الأوبك

➢ التحدي الأول النظام البيئي الكوني.

يمثل هذا التحدي في مجموع الاتفاقات الدولية والإقليمية التي تؤثر في انتهاك البترول وتجارته، وأهم هذه الاتفاقيات برتوكول كيوتو والذي يسعى إلى تخفيض انبعاث غاز الاحتباس الحراري التي تساهم في التغير المناخي وأهم هذه الغازات هو ثاني أوكسيد الكربون الناتج من حرق أنواع الوقود الأحفوري، إذ تشير الدراسات التي أجرتها الأوبك أن أسعار البترول وبالتالي عائداتها ستتأثر سلبا من جراء تطبيق إلتزامات كيوتو الذي يسعى إلى التقليل من إستهلاك البترول، ولذلك تؤكد الأوبك في كل المناسبات الدولية استجاباتها للتحديات البيئية ومساندتها للجهود الدولية المتعلقة بتلك القضايا بأقل التكاليف ممكنة.

➢ التحدي الثاني التطورات التقنية

تشكل التطورات التقنية تحديا للإمداد الطويل يؤثر في استخراج البترول وتكريره واللذان يتطلبان استثمارات ومعرفة تقنية عالية والتي تتمركز في الدول الصناعية، ولذلك فإن الأوبك

[1] ماجد بين عبد الله المنيف، المرجع السابق، ص 82.

تشجع التعاون وتبادل الخبرات في المجالات التقنية في تكوين الموارد البشرية، كما أن تحث الدول المتقدمة على تسهيل حرية حصول الدول النامية على التقنيات الحديثة ذات التكلفة والجدوى المعقولة والمقبولة، إضافة إلى التأكيد على استخدام تقنيات بترولية أنظف وأكثر كفاءة من أجل حماية البيئة المحلية والإقليمية والدولية[1] .

➢ التحدي الثالث سياسات الطاقة في الدول المستهلكة

تسعى الدول المستهلكة للدفاع عن مصالحها وإستراتيجيتها من خلال مفاوضتها في نظامي التجارة والبيئة العالمية إضافة إلى دعمها للأبحاث التقنية، ولذلك فإن لأبك قد دعت الدول المستهلكة وحكوماتها إلى تبني سياسات تجارية ومالية وبيئية وسياسات طاقة تتسم بالشفافية والوضوح وعدم التمييز لأن الإجراءات التي تعمل على المساس بروح التعاون بين المنتجين والمستهلكين ستؤثر لا محالة في استقرار السوق وأمن الطاقة.

➢ التحدي الرابع قوانين وعلاقات منظمة التجارة العالمية

لقد تم التعرض لتجارة البترول في المادة العشرين استثناءات عامة من اتفاقية الغات، إذ تم الإشارة في معرض القيود على صادرات المواد الطبيعية في الفقرة "ج" فيما يتعلق بتقييد صادرات الموارد الطبيعية بهدف الحفاظ عليها إذا كان هذا مرتبطا بتقيد الانتهاك المحلي أيضا، فاحتمال أن

[1] ماجد بين عبد الله المنيف، المرجع السابق، ص 83

يؤثر قوانين منظمة التجارة العالمية على الأوبك مما يشكل تحديا حقيقيا في تطبيق سياستها المتعلقة بنظام الحصص وسقف الإنتاج[1].

المطلب الثالث التوقعات المستقبلية لأسواق النفط العالمية

لا شك في أن التوقعات لأسواق النفط على المد البعيد محفوفة بالصعوبات جراء العوامل عدة معقدة التي تؤثر على التقديرات المتعلقة بالاقتصاد العالمي وبالطلب العالمي على الطاقة، وتستند التقديرات المستقبلية على التطور المفترض للطلب والعرض والأسعار وتشير التوقعات المتاحة لهذه المبادئ الأساسية على المدى البعيد إلى زيادة في الطلب على الطاقة مع حلول العام **2030** سنة **50** بلمائة لتبلغ **126** مليون برميل يوميا، أو تحديدا التلبية احتياجات وسائل النقل، بينما تظهر تقديرات وكالة الطاقة الدولية، زيادة في الطلب على النفط بنحو **36** بالمائة فقط لتصل (**30** مليون برميل يوميا) في عام **2030** إلى نحو **116** مليون برميل في اليوم.

يحرص مراقبوا الطاقة ومنهم وكالة الطاقة الدولية ومنظمة الدول المصدرة للبترول الأوبك على عدم التنبؤ بالأسعار بل يتوفر افتراضات طويلة الأمد حول مستويات الأسعار الضرورية لتوليد الاستمارات الكافية المتعلقة بالغرض بهدف تلبية معدلات الطلب المفترضة، وتتراوح معدلات الأسعار المفترضة المتوفرة من قبل وكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية للفترة الممتدة من عام **2010** إلى العام **2030** ما بين **65** و**113** دولارا أمريكا للبرميل الواحد مع

[1] ماجد بن عبد الله المنيف، المرجع السابق، ص 84.

تقديم محاكاة تشمل حالات عرض وطلب متزايدة أو مقلصة تتراوح ما بين **70 و90** دولار أمريكيا للبرميل الواحد، وفي المدى القريب، من الممكن أن يؤدي الركود السائد مع ارتفاع الطاقة الإنتاجية من جراء إنهاء مشاريع جديدة لإنتاج النفط يخفض أسعار إلى **75–78** دولارا أمريكا للبرميل وهو تكلفة الإنتاج الحديث للنفط من الرمال النفطية الكندية، ولكن على المدى المتوسط والبعيد، يتوقع أن تتراوح الأسعار بين **90 و120** دولار للبرميل لاستعادة الطلب لنموه بينما من المقدر أن ينخفض الإنتاج الفائض لأوبك إلى نحو مليون برميل يوميا.

أولا الأساسية التي ستعزز سوق النفط حتى العام 2030[1]

– يساعد النمو الاقتصادي العالمي المتوقع بنسبة **3.5** بالمائة سنويا على زيادة الطلب على الطاقة العالمية بنسبة **50** بالمائة.

– تستمر الوقود الاستخراجية بتدوير الطلب على الطاقة العالمية بنسبة **85** بالمائة وسياحفظ النفط على حصة الثلث.

– يتأتى أكبر من **55** بالمائة من الاحتياط الجديد من مصادر غير تقليدية مثل سائل الغاز الطبيعي والرمال النفطية والوقود الحيوية التي تعتبر أكثر كلفة من النفط الخام.

[1] ماجد بن عبد الله المنيف، المرجع السابق، ص 85.

– يتوقع أن يزيد الطلب على النفط بنحو **30** مليون برميل يوميا، ومعضمها من جراء الزيادة في الطلب من الدول النامية.

– بافتراض الاستثمار المناسب في النفط فإن منظمة أوبك تملك الوارد اللازمة لتلبية الطلب المتزايد، ولكن من المتوقع أن تبقى الطاقة الفائضة منخفضة نسبيا والأسواق النفطية محدودة، حتى ولو إفترضنا نموا محدودا للطلب، فإن اعتبارات التكلفة وتوفر الاحتياط تشير إلى عدم إمكانية هبوط الأسعار إلى ما دون **75 و85** دولارا أكريكيا للبرميل الواحد.

ثانيا التوقعات النسبية لمنظمة الأوبك [1]

1– يتوقع أن يتم تلبية جل الزيادة المتوقعة في الطلب العالمي على النفط من إمدادات الدول الأعضاء في منظمة أبوك، حيث أن يتوقع التزايد إجمالي إمداد أوبك من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي خلال الفترة **2010** إلى **2030** بحوالي **21.7** مليون ب/ي لتصل إلى حوالي 59.5 مليون برميل خلال عام .**2030**

2– يتوقع أن تلعب الدول الأعضاء في منظمة أوبك دورا بارزا في تلبية الجزء الأكبر من الزيادة في الطلب العالمي على النفط في المستقبل، وبشكل خاص الأقطار الأعضاء في منظمة أوبك حيث يتوقع أن تبلغ نسبة المساهمة إنتاج هذه المجموعة من إجمالي إنتاج دول المنظمة من النفط إلى حوالي

[1] مدحت العراقي، المرجع السابق، ص 24.

75.4% خلال عام **2030**5 كما يتوقع أن تبلغ نسبة المساهمة الإنتاج العالمي إلى حوالي **35.6**% خلال .**2030**

3- تواجه الدول الأعضاء تحديات كبيرة لتوسيع طاقتها الإنتاجية والتصديرية لمواجهة الطلب المستقبلي على النفط، ليس بسبب العوامل الجيوسياسية الداخلية والخارجية وعوامل عدم اليقين التي تحيط بالطلب على نفوذها بل لأسباب أخرى عنها الاستثمارات الضخمة المطلوبة في قطاع توسعه الطاقات الإنتاجية وصعوبة تقريرها.

4- من المتوقع أن ترتفع المتطلبات الرأسمالية لمشاريع الطاقة بالدول العربية بشكل عام إلى حوالي **530** مليار دولار أمريكي خلال الفترة **2011-2015** تبلغ قيمة المشاريع قيد التنفيذ حاليا حوالي **81**% يستحود النفط على نسبة **42**% منها.

5- تتوقع الشركة البريطانية العالمية (**BP**) تزايدا في إنتاج منظمة الأوبك من النفط الخام بقيمة **50** مليون برميل يومي في أفق **2030** ويعود توقع الزيادة إلى إرتفاع الطلب المحلي للدول المالكة للنفط وكذا الطلب العالمي للدول الصناعية، إلا هذه الزيادة في إنتاج تمثل استخراج واستغلال الدول المالكة للنفط لاحتياط المؤكد[1].

[1] أمينة مخلفي، مرجع سابق، ص 122.

ثالثا سبل من الخروج من الأزمة الاقتصادية وعدم الاعتماد على الجزائر التقشف

بذلت الجزائر جهودا ؟؟ على مشارف اجتماع منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك) في **27** سبتمبر **2016** من أجل التوصل إلى إتفاق بين الدول الأعضاء لاسيما السعودية وإيران، بغية تجميد مستويات إنتاج النفط الأمر الذي من شأنه أن يؤدي في المبدأ إلى ارتفاع الأسعار إلى ما لا يقل عن **50** دولار للبرميل، لدى الجزائر مصلحة في رفع أسعار النفط: قطاع المواد الهيدروكربونية يشكل **95**% من صادراتها، ومنذ الهبوط الشديد في الأسعار في العام **2014**5 إنخفظت إراداتها الخارجية إلى النصف، ما يسبب مشكلة كبيرة للقادة الجزائريون الذين يعتمدون على العائدات النفطية الضخمة للإستمرار في تمويل برنامج الرعاية الإجتماعية السخي (والباهظ الكلفة) والنموذج الاقتصادي المركزي.[1]

وقد حذر المراقبون من سيناريو مشابه لما حدث في العام **1988** عندما واجهت الدولة التي كانت تعاني من ضائقة مادية نقصا في السلع الأساسية، ما أدى إلى اندلا ع اضطرابات اجتماعية كبرى.

على الرغم من التغطية الإعلامية الواسعة لاجتماع منظمة أوبيك، لم تضع القيادة الجزائرية كل رهاناتها في سلة تحقيق معافاة مفاجئة ومستبعدة في أسعار للنفط في العام **2014** اتبعت القيادة

[1] ادريس جباري، مع استمرار التدني في أسعار النفط، تبحث الجزائر عن سبل للخروج من أزمتها الاقتصادية لا تعتمد فقط على إجراءات التقشف مقال مترجم من اللغة الإنجليزية CARNEGIE END DOWMENT FOR INTERNATIONAL PEACE-4 0 05.

الجزائرية مقاربات: سلكة مسارا أمنا ومطمئنا عبر اتباع مقاربة "لتنتظر ونز" انطلاقا من توقعها حدوث ارتفاع جديد في الأسعار الدولية ما ثم أعقبته مرحلة من الإجراءات التقشفية في العام **2015**.

ومؤخرا جرى الإعلان عن خطة طموحة للتنويع الاقتصادي في البداية، اختارت الدولة الانتظار أملا في أن تنقضي مرحلة الانخفاض في الأسعار، وعولت على الاحتياطي الحكومي الذي كان يبلغ **179** مليار في نهاية العام **2014**، لمعالجة العجوزات في الموازنة والميزان التجاري التي بلغت بينها **24** مليار دولار في العام **2014**، لم تتغير النزاعات الاستهلاكية4 ولا المواقف الرسمية، غير أن المؤسسات الخارجية بدأت تدق ناقوس الخطر، ما أرغم السلطات على تغيير موقفهم.[1]

في العام **2015** بدا أن القيادة الجزائرية تغير مسارها، بعدما أدركت أن "الحالة السوية الجديدة" سترسو على **40** دولار للبرميل، بدأ البنك الدولي وسواه من المراقبين الخارجين تسليط الضوء على المخاطر التي تواجهها المالية الجزائرية، لاسيما وأن الدولة الجزائرية تحتاج إلى أن يكون سعر برميل النفط **115** دولارا كي تتساوى الإرادات مع النفقات، لقد واجهت الدولة ضغوطا مالية هائلة لتثبت عملتها وتجنب حدوث إرتفاع شديد في الأسعار ومع استمرار السلطات الجزائرية في رفض الاستدانة من الخارج، اختارت إتخاذ إجراءات تقشفية حازمة من أجل الحفاظ

[1] ادرسي جباري، المرجع السابق، ص 06

على احتياطاتها بالعملات الأجنبية لتسديد ثمن وارداتها الكبيرة من السلع الغذائية الاستهلاكية، تصدر الجزائر كميات قليلة من المواد غير الهيدرو؟؟؟؟ وقطاعها الزراعي ضعيف، تؤمن الاحتياطات بالعملة الأجنبية أداة مناسبة، ومؤقتة، للتخفيف من الصدمة والحفاظ على التوازن المالي، مع الإشارة على الهدف من التقشف هو جعل الاحتياطات تدوم لفترة أطول[1].

الإجراء الأبرز الذي اتخذ في تلك المرحلة كان خفض الإنفاق على الاستثمارات بنسبة تسعة في المئة وزيادة الضرائب على المحروقات في موازنة **2016**، فضلا عن تحيد العديد من مشاريع البنى التحتية ووقف التوظيف في الخدمة المدنية في مختلف أنحاء البلاد، ولقد لقى مشروع القانون معارضة غير مسبوقة في مجلس النواب، بما في ذلك في أواسط الائتلاف الحاكم، قبل إقراره في أواخر نوفمبر **2015** يتوقع أن يتضمن مشروع الموازنة للعام **2017** الذي يجري فيه النظر حاليا زيادة الضرائب على السلع الاستهلاكية المستوردة، إنما أيضا على السلع اليومية مثل الوقود والسجائر.

في يناير **2016** سعت الحكومة أيضا إلى الحد من الخروج العملة الجزائرية عبر وضع منظومة من التراخيص والحصص في مجال استيراد السيارات في محاولة تبني الجزائريين عن شراء سيارات من الخارج، وقد ساهم هذا الإجراء في خفض الميزان التجاري قطاع السيارات **768** مليون دولار أي بنسبة **68** في المائة بالمقارنة مع العام **2015**، إلا أنه لقي رفضا شيدا من الجزائريين وساد

[1] ادريس جباري، مرجع سابق ص 08.

الارتباك والتأخير في آلية التنفيذ، لاسيما في وكالات السيارات في العالم **2016**، حددت الحصة **83000** سيارة في حين أن عدد السيارات المستوردة بلغ **265523** سيارة في عام **2015**. كان الهدف في نهاية المطاف أن يفرض على الجزائريين تغير سلوكياتهم الاستهلاكية كي يعيشو ضمن إمكانياتهم[1].

بيد أن التقشف شكل إجراء مؤقتا لاسيما بعد ورود أنباء كأن الحكومة استخدمت مبادرة لبيع السندات السياسية أطلقت في أفريل من أجل تمويل العجز بعدما كانت قررت بأن هذه العائدات سوف تستخدم في تمويل استثمارات على غرار مرفأ شرشال الصناعي في الحمدانية، علاوة على ذلك أعلن الديوان الوطني للإحصائيات في الجزائر أن الأسعار الاستهلاكية ارتفعت بنسبة ثمانية في المائة بالمقارنة مع العام **2015** وأن قيمة الدينار الجزائري تسجل أدنى مستوياتها تاريخيا في مقابل الدولار واليور وما شكل مؤشرا عن عجز المقاربة التقشفية عن وقف تدهور الوضع الاقتصادي وهكذا اضطرت الحكومة إلى إعادة النظر في مقاربتها على الانتقادات المتصاعدة تحدث رئيس الوزراء الجزائري عبد المالك سلال خلال المؤتمر السنوي "الثلاثي الأطراف" بين الحكومة والإتحاد العام للعمال الجزائريين ونقابات الموظفين، معلنا عن نموذج جديد للنمو الاقتصادي كانت لجنته مطمئنة إنما رصينة، مشددا على يد بإمكان الجزائر الاعتماد على زوالها

[1] ضياء مجيد الميساوي" ثورة أسعار النفط ديوان المطبوعات الجامعية، 2005 ص 15.

ونازها وأنه علينا أن نبحث عن النمو في الفضاء الاقتصادي الدقيق أين تشكل المؤسسة خاصة كانت أو عمومية حجز الزوالية.

يشكل هذا الكلام نقطة تحول كبرى طالما طالب بها الخبراء والاختصاصيون بالشأن الاقتصادي، لم يتم بعد الكشف عن تفاصيل الخطة، غير أن جوهر المقاربة الجديدة هو التنويع الاقتصادي كما في ذلك تطوير القطاعين الرحمتي والزراعي وتعزيز الفعالية في إدارة الشركات من دون تغيير النموذج الاجتماعي في البلاد تأمل الحكومة بأن يساهم التنويع مع مرور الوقت في تحفيز قطاعات اقتصادية أخرى من أجل تشارك عبر الصادرات الهيدروكربونية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.[1]

على الرغم من هده الخطة لا تزال في مراحلها الأولى إلا أن الحكومة تبدل جهودا حتمية لمحاولة استقطاب الاستثمارات الخارجية من أجل إنشاء وحدات صناعية متينة. على إثر التصريحات المشجعة التي صدرت عن سلال والعمل الذي قام به وزير الصناعة عبد السلام بوشوارب ووزير التجارة تضيع في البلاد الأمر الذي من شأنه أن يساهم في استحداث وظائف ويخفف من وطأة الحصة المفروضة على إستراد السيارات عبر تأمين سيارات مصنوعة في الجزائر.

[1] ضياء مجيد الميساوي المرجع السابق ص 16.

يبقى أن نرى كيف يمكن أن تدفع هده الخطة بالقطاع الخاص نحو الابتكار وما إدا كانت الحكومة تفكر في الاستدانة من الخارج كمصدر للاستثمار الاقتصادي لاسيما في مجالات الجديدة على غرار الطاقة الشمسية.

على الرغم من الأزمة المالية والهبوط الشديد في إيرادات النفطية وانعدام الاستقرار السياسي في وسط النخب، تعمل الحكومة الجزائرية على معالجة المسائل المطروحة والاحتياطات المتبقية لديها من الحملات الأجنبية تكفي لمدة عام أو عامين لاستخدامها في لتخفيف من الصدمة في غضون دلك ينبغي عليها تنفيذ إصلاحات واسعة ما يتطلب تعديلا جوهريا في التركيبة الحكومية وهو ما يستبعده رئيس الوزراء في الوقت الراهن لكن ينبغي على الحكومة بدل مزيد من الجهود لتأمين الأجواء ومعطيات التي تتح تحقيق الازدهار في النشاط الاقتصادي إدا على الرغم من أن بلدان منظمة الاوبك اجتمعت في العصمة الجزائرية ، تظهر مبادرات العامين الماضيين، في ناحية من النواحي، أن البقاء الاقتصادي للبلاد لن يتوقف على المنافسة الجيو ستراتجية الخارجية.[1]

[1] ادريس جباري، المرجع السابق 09.

خلاصة الفصل

يمكن القول أن: إن الجزائر كغيرها من الدول المعنية بالتحديات الطاقوية التي يواجهها العالم وتزيد على دلك بكون قطاع الطاقة هو مصدر التمويل الرئيسي للخزينة والاقتصاد ككل، مما سيضعها في وضع حرج جدا، إدا لم يتم الإعداد الجيد لفترة ما بعد البترول، وبالنظر إلى كل دلك تحاول الجزائر بدل، جهود معتبرة في مجال تطوير واستغلال الطاقات المتجددة خاصة، وأن لها إمكانيات هائلة منها بالأخص في الطاقة الشمسية حيث وضعت سياسات وبرامج على المد البعيد، وبإضافة إلى تخصيص مبالغ مالية معتبرة لتشجيع الاستثمارات في هدا المجال فمنها ما تم انجازه على أرض الواقع ومنها ما حالت دون دلك لعوائق عدة.

خاتمة:

إن احتياجات الجزائر النفطية ومحاولة إتباعها لسياسات طاقوية تهدف إلى تحديث مستوى الإنتاج والاستهلاك العقلاني وجعلها تصنف من بين أهم البلدان المنتجة، وتتبوأ مكانة مهمة في السوق الدولية، هدا فضلا عن اهتماماتها بتطور مجال الطاقة المتجددة، فكلما كانت سياسات الطاقة المتبعة رشيدة، وتخطيط الأهداف التي رسمت لها ستتمكن من الوصول إلى إنتاج المرجوة، بالإضافة إلى ضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة، والتمكن من الحصول على عائدات تساعد بالنهوض للاقتصاد الوطني.

كما أن تحقق التنمية المحلية، يتطلب سياسة عمومية مبنية على أسس علمية ومنهجية، لدلك كان لابد من بدلنا من دراسة علاقة الفنية المحلية بالتخطيط، باعتبار أداة فعالة، تمكن من استخدام الأمثلة للموارد المتاحة، واستغلال المقومات التي تحوزها الجماعات المحلية سوءا المالية والبشرية أو التنظيمية.

وعمليا تحقيق التنمية المحلية، لا يمكن أن يجسد إلا بتوفر عنصر التمويل.

ولكي تتحقق التنمية المحلية بمعدلات مرتفعة لابد لها من تحقيق عنصر الموارد المالية بشكل مستمر ومتزايد ومتجدد لابد من البحث عن أفضل السبيل لتعبئة تلك الموارد للوصول إلى هيكل للتمويل المحلي الأمثل الذي يحقق أهداف التنمية المحلية بفعالية وكفاءة.

ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات تجعله يتأثر بأهم الأحداث التي تحدث على مستواه خاصة في ظل ما تنادي به أصوات صديقة للبيئة في استبدال المحروقات بطاقة نفطية.

التقلبات السريعة في أسعار البترول في السنوات الأخيرة، لا تعود بالضرورة إلى نقص الإمدادات بل إلى عوامل أخرى للدول المصدرة. دخل فيها مثل المضاربة في البورصات العالمية والسلع خلال المشاكل السياسية والحروب والتغيرات المناخية والكوارث.

تشكل العائدات النفطية ثروات للتنمية المحلية في الجزائر في ظل انعدام مساهمة القطاع الصناعي في تمويل الاقتصاد والتنمية.

إن التقلبات السريعة للنفط من أهم المحددات الرئيسية لوضعية الاقتصاد الوطني والتنمية المحلية وإحتلالاتها وتوازنها.

الملاحق:

الملحق رقم (01) جدول يبين البيانات التقنية في قطاع المحروقات الجزائري.

الجدول (1)

البيانات التقنية في قطاع المحروقات الجزائري

البيان	وحدة القياس	2012	2013	2014	2015 (التوقعات)	ملاحظات ومعدل النمو 2016 - 2015
الإنتاج الإجمالي الأولي (النفط، والمكثفات Condensat، والغاز، وغاز النفط السائل LPG)	مليون طن مكافئ نفط	194	187	195	206 (40% بالمشاركة*)	+4.6%
الإنتاج المسوّق (النفط، والمكثفات، والغاز، وغاز النفط السائل)	مليون طن مكافئ نفط	150	145	150	156	+4%
الاستهلاك الوطني (النفط، والمكثفات، والغاز، وغاز النفط السائل)	مليون طن مكافئ نفط	43	45.3	47.3	49	+5%
التصدير (النفط، والمكثفات، والغاز، وغاز النفط السائل)	مليون طن مكافئ نفط	107	100.1	102.7	107	+4%
إنتاج النفط الخام	مليون طن	50.9	49.4	50.7	53 (47% بالمشاركة)	+4%
تصدير النفط الخام	مليون طن	31.9	23.4	25	26	
إنتاج المكثفات	مليون طن	9.5	8.8	10.2	10.6 (بالمشاركة: 23%)	+4%
تصدير المكثفات	مليون طن	5.1	5.4	5.4	5.6	
إنتاج غاز النفط السائل من الحقول	مليون طن	6.8	6.7	8.2	8.5 (2.1% بالمشاركة)	+4%
إنتاج غاز النفط السائل من المصفاة	مليون طن	7.4	7.2	8.2	8.2	
تصدير غاز النفط السائل	مليون طن	5,5	5,3	5,3	5.6	
الغاز الطبيعي (الإنتاج الإجمالي)	مليار متر مكعب	132.5	127.2	131	136 (21% بالمشاركة)	+4%

الملحق رقم (03) جدول يبين البيانات الاقتصادية في الجزائر.

الجدول (2)

البيانات الاقتصادية في الجزائر

البيان	وحدة القياس	2012	2013	2014	2015 (التوقعات)	ملاحظات
الناتج المحلي الإجمالي	مليار دولار	204	204	217	186	
وسطي حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	دولار أميركي	5449	5449	5494	4603	
نسبة النمو	%	3.3	3.3	3.8	2.6	
نسبة قطاع المحروقات/ الناتج المحلي الإجمالي	%	35	35	27	171	
إيرادات الميزانية السنوية	مليار دولار	49	49	47.3	50	77 (توقع عام 2016)
نفقات الموازنة السنوية	مليار دولار	91	91	93	84	تراجع بمعدل 9%
عجز الموازنة/ الناتج المحلي الإجمالي	%	20.5	20.5	21	18.3	
نفقات التسيير	مليار دولار	62	62	54	50	48 (توقع عام 2015)
نفقات التجهيز	مليار دولار	29	29	39	34	32 (توقع عام 2016)
صندوق ضبط الإيرادات	مليار دولار	75	75	45	30	18 (توقع عام 2016)
احتياطات الصرف	مليار دولار	191	191	179	150	130 (توقع عام 2016)
الديون الخارجية	مليار دولار	3.7	3.7	3.7	4	
الديون الداخلية	مليار دولار	16.5	16.5	14	14	
معدل التضخم	%	8.9	8.9	3.5	5.3 (سبتمبر 2015)	
عجز الميزانية/ الناتج المحلي الإجمالي	%	4.4	4.4	7.1	12.1	
عدد السكان	مليون نسمة	37.9	37.9	39.5	40.4	
عدد السكان الناشطين	مليون نسمة	11.2	11.2	11.5	11.7	
معدل البطالة	%	11	11	10.6	11.8	11.9 (توقع عام 2016)

المصدر: قانون الميزانية 2015 ومشروع 2016، الديوان الوطني للإحصائيات، المديرية العامة للجمارك، تقرير سوناطراك 2014، الجزائر.

الملحق رقم (04) خريطة تبين توزيع الثروات الوطنية.

الملحق رقم (05) خريطة تبين توزيع دول مجموعة الأوبك

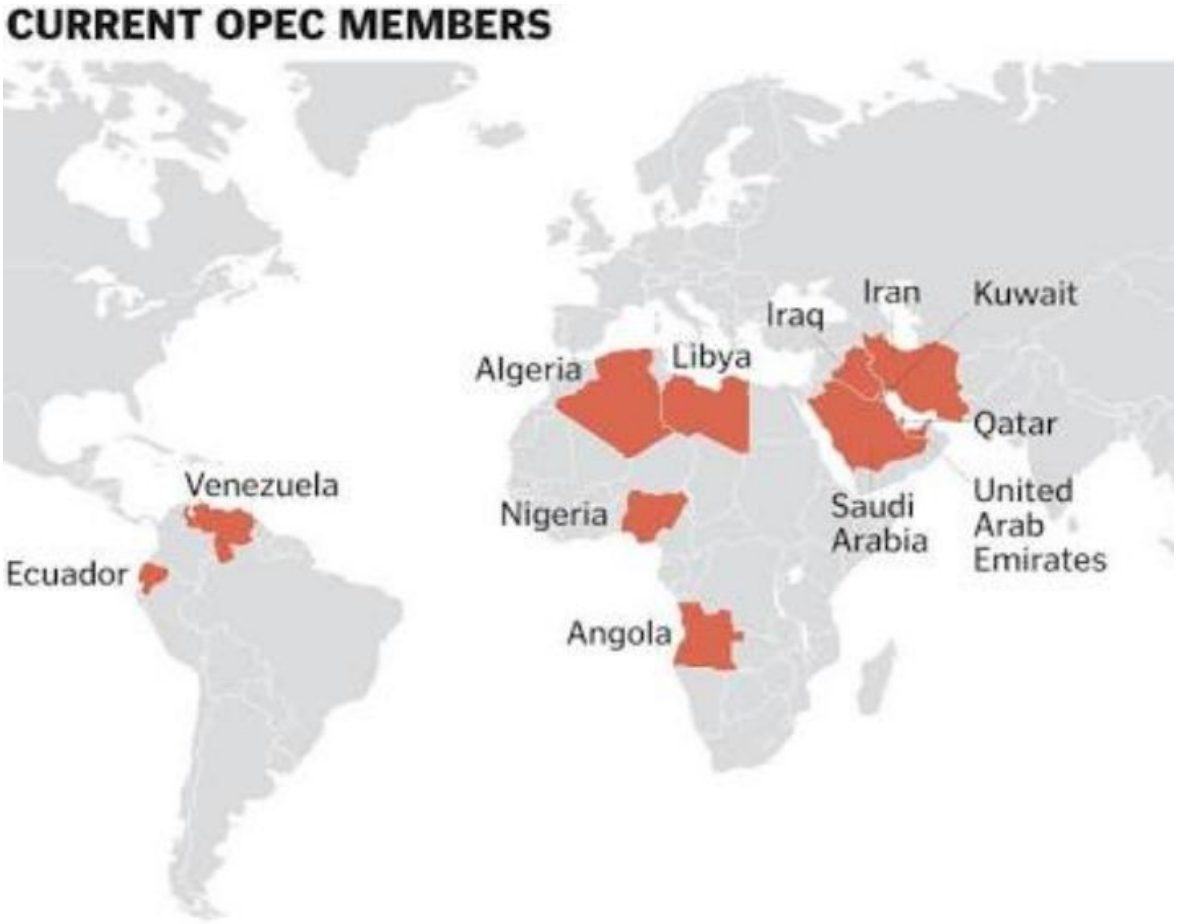

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أ. المراجع باللغة العربية

الكتب

1) أحمد شفيق الخطيب، معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلح، بيرؤت، الطبعة الجديدة، 1990.

2) الأفاق المتقبلة للطلب العالمي على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، سبتمبر 2011.

3) إكريم عبد النبي العبيدي، الإدارة والتنمية في ليبيا، بنغازي، جامعة قار يونس، ليبيا، 1995.

4) الإمام محمد محمود، السكان والموارد البشرية والتنمية. التطور التاريخي، الموسوعة العربية للمعرفة من أجل التنمية المستدامة، المجلد الأول، الدار العربية، الطبعة الأولى. بيروت، 2006.

5) بن لوصيف زين الدين، تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي ورقة مقدمة في الملتقى الوطني بعنوان: الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة بتاريخ 22 ماي 22003 البليدة.

6) بيوار غنسي، البترول أهميته، مخاطره وتحدياته، دار نشر ناراس، ط1 .2006.

7) تراقش واجنر، ترجمة محمد صابر، البينة من حولنا الجمعية العربة لنشر المعرفة الثقافة العالمية ط 1. القاهرة 1997.

8) تقرير الأمم المتحدة للعلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية، 1978.

9) التوقعات لأسواق للنفط على المدى البعيد، سلسلة ساسيا، سبتمبر 2008.

10) جيتلي ديرموت، نفط الخليج العربي لإنتاج والأسعار حتى عام 2020، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية سنة 2002.

11) حسين عمر، المنظمات الدولية، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، ط 1993.

12) خالد سمارة ألزغبي، التمويل المحلي للوحدات الإدارية المحلية. شركة الشرق الأوسط للطباعة، عمان، الأردن، 1985.

13) الدوري أحمد، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.

14) صالح فلاحي، مفهوم التنمية المحلية والإستراتجية البديلة، الملتقى الوطني الأول حول تمويل التنمية المحلية، 2008.

15) صديق محمد عفيفي، تسويق البترول. ط 9. 2003.

16) صلح بلحاج، التنمية السياسية : نطرق في مفاهيم ونظريات، جامعة الجزائر(د.ن).

17) ضياء مجيد الميساوي7 ثورة أسعار النفط ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

18) عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، مداخلة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل.

19) عبد اللطيف بن أشنهو، الجزائر اليوم بلد ناجح؟ بدون طبعة.

20) عبد المجيد عطار، انخفاض سعر النفط وتأثيراته في الاقتصاد الجزائري، في ندوة "تداعيات هبوط اسعار النفط على البلدان المصدرة، الدوحة، 07 نوفمبر 2015.

21) عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2001.

22) عصام فوزي، عدنان سليمان، التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، سوريا،1995.

23) على كريم العمار، مقدمة في مفهوم التنمية الاقتصادية المحلية، المعهد العالي لتخطيط الحضري والإقليمي، جامعة بغداد، (د.ن).

24) علي بن هلهول الرويلي، إدارة الأزمات تعريفها وأبعادها وأساليبها، جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2011.

25) علي خاطر شنطاوي، قانون الإدارة المحلية، دار وائل للنشر، خمان، الأردن، 2002.

26) غنيم محمد عثمان، أبو رنط أحمد ماجدة، التنمية المستديمة. فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2007.

27) فليري مارسيل، عمالة النفط: شركات الوطنية في الشرق الأوسط، ترخيصات البوستاني، بيروت: الدار العربية للعلوم، 2007.

28) فليري مارسيل، كالغة النفط: شركات النفط الوطنية في الشرق الأوسط، ترجمة مسان البستاني، الدار العربي للعلوم، 2007، بيروت.

29) قاموس وستر.

30) كريسي فيناك، ملتقى بعنوان: المؤسسة الأولى في دائرة الطاقات المتجددة بوزارة الاقتصاد والتكنولوجيا الألمانية، ملتقى أفاق الشراكة الجزائرية الألمانية، فندق الجزائر، 2011

31) كولن كامبيل1 يورغ شيندلر، فراوكة ليزينبورغ1 فير نر تسيتيل1 ترجمته عدنان عباس علي1 نهاية عصر البترول1 التدابير الضرورية لمواجهة المتقبل المحلي الوطني للثقافة والفنون والآداب1 الكويت1 سبتمبر 2004.

32) المحروقات التي تملكها الجزائر لا تعني التنمية، جريدة الخبر العدد 4418 بتاريخ 11-5-2015.

33) محمد أحمد الدوري، محاضرات في الإقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.1983.

34) محمد شفيق، التنمية الاجتماعية : دراسات في القضايا التنمية ومشكلات المجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، مصر: 1993.

35) محمد عدنان وديع، مع التطورات في المؤشرات التنمية ونظرياتها، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

36) مديحة حسن الدغيري، إقتصاديات الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها، ط2 بيروت، 1998.

37) مديحة حسني السيد الدغيدي اقتصاد الطاقة في العالم وموقف البترول العربي منها ط 1. دار الجيل مكتبت الثرات الإسلامي. بيروت.1992.

38) مصطفى الجندي، الإدارة المحلية وإستراتجيتها، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.

39) مصطفى ديبون، ماهو البترول؟ الديوان الوطني لحقوق المؤلف الجزائر، تسجل قانونية بالمكتبة الوطنية بالجزائر، رقم 80- 280، ماي 1981.

40) مقليد عيسى، قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية.

41) منال طلعت محمود، الموارد البشرية وتنمية المجتمع المحلي. المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2003.

42) ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تر: محمود حسن حسني ومحمود عامر محمود، دار المريخ، السعودية.

43) نائل الحافظ لعولمة، إدارة التنمية الأسس، النظريات، التطبيقات العملية، عمان، دار نهران للنشر والتوزيع 2009.

الدوريات والمجلات

1) أحمد عربي، أبعاد التنمية المحلية وتحديتها في الجزائر، مجلة البحوث والدراسات والعلمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة.

2) بوفلح نبيل، صندوق ضبط الموارد في الجزائر أداة لضبط وتعديل الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 01، بدون سنة نشر.

3) تقرير الأمين العام السنوي، المنظمة الأوبك، العدد، 35، سنة 2008.

4) الجريدة الرسمية، عدد 37، الصادرة بتاريخ 29 جوان 2000 المتضمنة قانون المالية التكميلي لسنة 2000م.

5) الجريدة الرسمية، عدد 38، الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2003 المتضمنة قانون المالية لسنة 2004م.

6) الجريدة الرسمية، عدد 83 الصادرة بتاريخ 29 ديسمبر 2002 المتضمنة قانون المالية لسنة 2002م.

7) حسن عمر، أثر الطفرة النفطية على اقتصاد المملكة السعودية، مجلة التعاون، عدد، 57 يونيو 2003.

8) فتوح ابو دهب صادق، هيكل التجسس الاقتصادي والصناعي وموقع العالم العربي، سلسلة دراسات اقتصادية، مركز الخليج للدراسات الإستراتجية، العدد3 2001.

9) كتوش عاشور وبلعزوز علي، الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية، مجلة اقتصاديات شمال ايفريقيا، 2005/05/02.

10) ماجد بين عبد الله المنسق، "OPEC " المنشأة التطور والتحديات التي تواجهها، مجلة بحوث اقتصادية عربية، ع 41، سنة 2008.

11) مدحت العراقي، ارتفاع أسعار النفط لأسباب التداعيات، التوقعات، مجلة دراسات اقتصادية8 0 8، سنة 2006.

الرسائل والاطروحات الجامعية

1) أمال رحمان، تأثير المحروقات على البيئة خلال مرحلة الحفر والإستخراج دراسة حالة حوض بركاويI مذكرة ماجيستر غير منشورةI جامعة قامدي مرباح، ورقلة، 2008.

2) أمينة مخلفي، أثر تطوير أنظمة استغلال النفط على الصادرات، أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية، غير منشورة تخصص دراسات اقتصادية، حكاية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013.

3) بيطام ريمة، أسعار النفط وانعكاساتها على الميزانية العامة للدولة دراسة حالة الجزائر (2000-2014)، مذكرة المستر في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.2015.

4) جاوي سومية، أثر الإقتصاد الريفي على التنمية المستخدمة دراسة حالة الجزائر مدكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص السياسات العامة والتنمية جامعة مولاي الطاهر سعيدة 2015.

5) حبابة عبد الله تطور نظريات واستراتيجيات التنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة مسيلة، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2014.

6) حمادي نعيمة، تقلبات النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986.2008 مذكرة المستر في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2009/2008.

7) حمد بلخير، التنمية المحلية وانعكاساتها الاجتماعية دراسة ميدانية لولاية تمنراست، مذكرة ماجستير في علم الاجتماع والتنظيم والعمل، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر، 2004.

8) ختفري خيتر، تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق، رسالة الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011.

9) عبد الله ياسين، تداعيات انهيار أسعار النفط على الجزائر، مداخله، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، مالية دولية، جامعة بشار، 2015.

10) عيسى مقليد، قطاع قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستر، تخص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2008.

11) عيسى مقليد، قطاع قطاع المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستر، تخص اقتصاد التنمية، جامعة باتنة، 2008.

12) محسن يخلف، دور الجمعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية، دراسة حالة ولاية بسكرة، مذكرة المستر، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسة عامة وإدارة إقليمية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

13) محمد فتح الله الخطيب، الحكم المحلي والتنمية، منشورات كلية الاقتصاد وللعلوم السياسية بجامعة القاهرة، مصر، 1998.

14) محمد نصر معنه4 إدارة الأزمات4 مؤسسات شباب الجامعة كلية التجارة4 جامعة أسيوط 2006.

15) نوال بوعكاش، تأثير الموارد البشرية على التنمية الإدارية المحلية في الجزائر، دراسة حالة ولاية بجاية، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص رسم السياسات العامة، كلية العلوم السياسي والإعلام، جامعة الجزائر، 2010.

16) هشام الشماعة، دراسة اقتصادية مقاربة الأوبك ووكالة الطاقة الدولية وتأثير كل منها على السوق النفطية العالمية، رسالة ماجي ستر، جامعة بيروت، ابنان، 1987.

الملتقيات والأيام الدراسية

1) إدريس جباري، مع استمرار التدني في أسعار النفط، تبحث الجزائر عن سبل للخروج من أزمتها الاقتصادية لا تعتمد فقط على إجراءات التقشف: مقال مترجم من اللغة الإنجليزية.

2) مريم شطيبي محمود، انعكاسات انخفاض أسعار النفط على اقتصاد الجزائري، مداخله، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، كلية الشريعة والاقتصاد، قسنطينة، 2015.

3) مصطفى بودرامة، التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر، مداخلة التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامين للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، بجامعة، سطيف، 2008.

المواقع الالكترونية

1) www.mem-gleria.org/actu/interv-min-howadelh.pdf

2) http://cpas-egyat.com/pdf/baher/dr/002

3) http://tivainban.blogsport.com

4) http://www.larabic.com

5) http://www.akhbarelyoum.dz

6) http://www.syassa.org.eg

7) http://www.elkabar.com

8) http//www.un.or

9) http://www. Moucoman. Gor. Com/

ب.المراجع باللغة الأجنبية

1) Etinne dalemont. Le p trole. Edition refondue. 1979.

2) Neidan. Michal le p trole : plus qu une relation commerciale a brique contemporaine. 4e trim.2008.n 228. Oiland gaz production hand boor an introduction to oil and gaz production havard abbatpa oil and gaz 2006.

3) Xaviergriffer.territoires de France : les engeux economiques sociaux de la decentralisation. Ed. economica.paris. 1984

الفهرس:

الفهرس:

كلمة شكر وعرفان.

الاهداءات.

خطة البحث.

مقدمة. .....أ

الفصل الأول البترول والتنمية المحلية– إطار نظري ومفاهيمي.....07

المبحث الأول ماهية الأزمة.....08

المطلب الأول مفهوم الأزمة وخصائصها.....08

المطلب الثاني أسباب نشوبها.....15

المطلب الثالث مراحل نشوء الأزمة وأنواعها.....17

المبحث الثاني لإطار مفاهيم للبترول.....23

المطلب الأول نشأة النفط ومفهومه.....23

المطلب الثاني خصائص البترول وأهميته.....32

المطلب الثالث مميزات الطلب على البترول ومخاطره ووقاية منها.....40

المبحث الثالث الإطار النظري للتنمية المحلية.....50

المطلب الأول مفهوم التنمية المحلية ومؤشراتها.....50

المطلب الثاني أبعاد ومجالات التنمية المحلية.....67

المطلب الثالث مقومات التنمية المحلية وأهدافها.....74

الفصل الثاني أثر الأزمة البترولية على التنمية المحلية في الجزائر.....83

البحث الأول دور النفط في اقتصاد الجزائر وأهميته وتحدياته.....84

المطلب الأول مكانة وأهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الجزائري.....84

المطلب الثاني تطور إنتاج النفط في الجزائر.....86

المطلب الثالث المشاكل والتحديات التي تواجه النفط في الجزائر.....95

المبحث الثاني انعكاسات الأزمة البترولية على مشاريع التنمية المحلية في الجزائر...100

المطلب الأول انعكاسات الاقتصادية لانخفاض أسعار البترول.....100

المطلب الثاني الانعكاسات الاجتماعية لانخفاض أسعار البترول.....108

المطلب الثالث أثار انهيار أسعار النفط على الجزائر.....111

المبحث الثالث البدائل والحلول المقترحة محليا ودوليا لمواجهة الأزمة البترولية....121

المطلب الأول تنويع الاقتصاد الجزائري والقضاء على تبعية البترول 121

المطلب الثاني التعاون الإقليمي والدولي لمواجهة الأزمة البترولية في إطار منظمة أوبك.....127

المطلب الثالث التوقعات المستقبلية لأسواق النفط العالمية.....133

خاتمة.....145

الملاحق

قائمة المصادر والمراجع.

ملخص.

ملخص

نظرا للأهمية الكبيرة التي تلعبها الثروة النفطية في الاقتصاد الجزائري، وباعتبارها موردا ناضبا من جهة، ولتميزها بتذبذب أسعارها في السوق العالمية الفريدة من نوعها من جهة أخرى، لهذا فإن مسألة الاهتمام بالاستغلال الرشيد والعقلاني لهذا المورد تعبير أكثر من ضرورية، كما أن البحث عن بدائل قطاعية للمحروقات تعتبر مسألة مصيرية للجزائر، ويعتبر قطاعي الزراعة والسياحة أهم القطاعات التي يمكن أن تحقق التنمية المستدامة للاقتصاد الوطني، وهذا باستخدام الوفرة المالية التي تحوزها الجزائر، نتيجة الإيرادات النفطية، خاصة وأن الجزائر تملك كل مقومات النجاح في هذين الخيارين.

Reume

Becase of the great impor tance played by oil weath in the Algerian economy, and as a resource depteted the one hand, and execellence fluctuating in the world oil market unique the other hand, for this the question of interset exploitation rational and rational for this resource is more than necessary and the seach for at elatives sect oral hydrocarbons are a matter fateful for, Algerian, is argricultere and tourism the most important sectors that can archieve sustainable development of the national economy and this using exuberance financial possessed Algeria, as a result of oil revenues, private and Algeria have all tge ingredients for success in these in two options strategists.